



وصول النساء للعدالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تقرير المسح والتقييم النهائيين





الفهرس

أهداف التقييم والمنهج المتبع	١	١٥
هيكلية التقرير	٢	١٧
وصف المشروع	٣	١٨
المسح النهائي	٤	١٩
الإطار التحليلي	٤١	٢٠
المنهجية	٥	٢٣
ملاحظات عامة حول تصميم المسح النهائي ومنهجيته	٥١	٢٣
المشاركة في المسح النهائي	٥٢	٢٥
مسح النساء في المجتمع		٢٥
مسح القادة المحليين		٢٧
مسح العاملين في السلك القضائي		٢٧
مسح المحامين		٢٨
بيانات موجزة عن المشاركين في الاستبيان	٥٣	٢٨
أهم النتائج	٦	٣٢
الوصول	٦١	٣٢
الوصول - النساء	٦١١	٣٢
الوصول - المستوى الاجتماعي	٦١٢	٣٨
الوصول - المستوى المؤسسي	٦١٣	٤١
الاستخدام	٦٢	٤٣
جودة الخدمات القانونية	٦٣	٤٦
النتائج والخلاصات	٦٤	٤٩
إطار عمل التقييم والأسئلة المطروحة	٧	٥١
مسائل التقييم	٧١	٥١
إطار عمل التقييم	٧٢	٥٢
النتائج	٨	٥٥
الملاءمة	٨١	٥٥



الأثر	٨٠٤	٩٥
المسائل الشاملة	٠٩	١٠٤
الاستدامة	٠١٠	١٠٦
الدروس المستفادة والاستنتاجات	٠١١	١٠٧
التوصيات النهائية	٠١٢	١١٠

الكفاءة	٨٠٢	٦٢
تحليل الكفاءة - الأردن	٨٠٢،١	٦٤
تحليل الكفاءة - العراق	٨٠٢،٢	٦٦
تحليل الكفاءة - لبنان	٨٠٢،٣	٦٧
الفعالية	٨٠٣	٧٠
العمل مع المستفيدين والجهات المعنية		٧٠
الشراكة		٧٥
التعلم		٧٦
تحليل الفعالية - الأردن	٨٠٣،١	٧٨
المخرج ١		٧٨
المخرج ٢		٧٩
المخرج ٣		٨١
المخرج ٤		٨٢
المخرج ٥		٨٢
المخرج ٦		٨٣
تحليل الفعالية - العراق	٨٠٣،٢	٨٤
المخرج ١		٨٤
المخرج ٢		٨٥
المخرج ٣		٨٦
المخرج ٤		٨٧
المخرج ٥		٨٨
المخرج ٦		٨٨
تحليل الفعالية - لبنان	٨٠٣،٣	٨٩
المخرج ١		٨٩
المخرج ٢		٩١
المخرج ٣		٩٢
المخرج ٤		٩٣
المخرج ٥		٩٣
المخرج ٦		٩٤



قائمة الأشكال والجداول

٤. المسح النهائي

٢٠ شكل ١ - الإطار التحليلي وفقاً للمسح القاعدي

٥. المنهجية

- ٢٥ جدول ١ - الموافقة على إجراء الاستبيان - مسح النساء في المجتمع
- ٢٦ جدول ٢ - الموافقة على إجراء الاستبيان - مسح السيدات في المجتمع ومسح النساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة
- ٢٦ جدول ٣ - الموافقة على إجراء الاستبيان - مسح النساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة
- ٢٧ جدول ٤ - الموافقة على إجراء الاستبيان - مسح القادة المحليين
- ٢٧ جدول ٥ - التوزيع الجندري للعاملين في السلك القضائي - مسح العاملين في السلك القضائي
- ٢٨ جدول ٦ - موافقة المحامين على إجراء الاستبيان - مسح المحامين
- ٢٩ مربع ١ - مجالات عمل القادة المحليين المشمولين في المسح - مسح القادة المحليين (سؤال ٤)
- ٣٠ مربع ٢ - مجالات عمل العاملين في السلك القضائي المشمولين في المسح - مسح العاملين في السلك القضائي (سؤال ٤)
- ٣١ مربع ٣ - مجالات عمل العاملين في السلك القضائي المشمولين في المسح - مسح العاملين في السلك القضائي (سؤال ٤)
- ٣١ مربع ٤ - مجالات عمل العاملين في السلك القضائي المشمولين في المسح حسب التوزيع الجندري - مسح العاملين في السلك القضائي (سؤال ٤)

الاستنتاجات الرئيسية

- ٣٣ رسم بياني ١ - التغيير في مستوى الوصول - النساء
- ٣٤ جدول ٧ - نسخة من قانون الأسرة وتدريب - الوصول - النساء
- ٣٤ جدول ٨ - معرفة قانون الأسرة - مسح النساء في المجتمع
- ٣٥ رسم بياني ٢ - معرفة قانون الأسرة - أجوبة موحدة (بالنسبة المئوية)
- ٣٦ جدول ٩ - مستوى فهم النساء لأحكام قانون الأسرة وفق القادة المحليين في المناطق المستهدفة - مسح القادة المحليين

- ٣٦ جدول ١٠ - مستوى فهم النساء لأحكام قانون الأسرة وفق المحامين في المناطق المستهدفة - مسح المحامين
- ٣٧ جدول ١١ - معرفة النساء بالإجراءات القانونية - مسح النساء في المجتمع
- ٣٧ جدول ١٢ - قدرة النساء على الحصول على الخدمات القانونية في مجال قانون الأسرة - مسح النساء في المجتمع
- ٣٨ جدول ١٣ - التوزيع الجندري لمشاركة القادة المحليين في ورشة عمل حول حقوق النساء - مسح القادة المحليين
- ٣٩ رسم بياني ٣ - مستوى الدعم المقدم من القادة المحليين في حال رفع قضية متعلقة بالنزاعات الأسرية في المحكمة من وجهة نظر النساء - مسح النساء في المجتمع (بالنسبة المئوية)
- ٤٠ رسم بياني ٤ - الفروقات بين مؤشرات الوصول - المستوى الاجتماعي
- ٤٢ رسم بياني ٥ - الاختلاف في مؤشرات الوصول - المستوى المؤسسي (بالنسبة المئوية).
- ٤٣ رسم بياني ٦ - فروقات المؤشرات المتعلقة بالاستخدام (بالنسبة المئوية)
- ٤٤ جدول ١٤ - التجربة في المحكمة واستمرار التقاضي - مسح النساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة
- ٤٤ رسم بياني ٧ - أسباب التخلي عن الدعاوي - مسح النساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة
- ٤٥ رسم بياني ٨ - الفروقات بين كميات الدعاوي الأسرية و الأحكام التي تصب في مصلحة النساء
- ٤٦ رسم بياني ٩ - فروقات المؤشرات المتعلقة بالجودة
- ٤٧ جدول ١٥ - تقييم الرضا عن الخدمات المقدمة خلال عملية التقاضي - مسح النساء في المجتمع
- ٤٨ جدول ١٦ - تقييم الرضا عن الأحكام القضائية - مسح النساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة
- ٤٨ رسم بياني ١٠ - الفروقات في المؤشرات المتعلقة بالمستوى المؤسسي (الجودة) - مسح المحامين والعاملين في السلك القضائي
- ٤٩ رسم بياني ١١ - لمحة عامة عن الفروقات في المؤشرات المتعلقة بالوصول، والاستخدام، والجودة على المستويات الشخصية والاجتماعية والمؤسسية.
- ٦٣ جدول ١٧ - لمحة عن التقدم في مؤشرات المشروع خلال ثلاث سنوات
- ٦٥ جدول ١٨ - لمحة عن التقدم في مؤشرات المشروع - الأردن
- ٦٧ جدول ١٩ - لمحة عن التقدم في مؤشرات المشروع - العراق



- ٦٨ جدول ٢٠ - لمحة عن التقدم في مؤشرات المشروع - لبنان
- ٧٢ رسم البياني ١٣ - مستوى دعم القادة المحليين للنساء اللواتي يلجأن للمحكمة بحسب وجهة نظر القادة المحليين (نسبة مئوية)
- ٧٣ جدول ٢١ - عدد حالات العون القانوني المجاني المقدم من قبل المحامين للنساء المستضعفات خلال فترة ١٢ شهراً قبل المسح



تم اعداد تقرير المسح والتقييم النهائي هذا ضمن برنامج «وصول النساء للعدالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الممول من قبل الوكالة السويدية للتنمية الدولية - سيدا والمنفذ من قبل منظمة أوكسفام بريطانيا بالتعاون مع منظمات غير حكومية في لبنان (عدل بلا حدود) والأردن (أرض - العون القانوني) والعراق (أسودة لمكافحة العنف ضد المرأة).



الكاتب: فريق جست الاستشاري

مديرة البرنامج: سارة بركات
منسقة المشروع: ميرفت حداد
تصميم غرافي: تانيا عبد الرحمن

المعلومات الواردة في هذا التقرير صحيحة وقت إرسالها إلى المطبعة.

تنازل: الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء JUST للاستشارات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر منظمة أوكسفام بريطانيا أو الوكالة السويدية للتنمية الدولية - سيدا.

منظمة أوكسفام مسجلة كمؤسسة خيرية في إنجلترا وويلز (تسجيل رقم ٢٠٢٩١٨) وفي اسكتلندا (تسجيل رقم ٠٣٩٠٤٢ SC).

أوكسفام بريطانيا مسجلة في لبنان في لبنان بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٣٥٧٨ بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٣.



تنويه

نقد هذا التقييم فريق تقييم JUST الذي يتألف من أربع مستشارات هن ستيفانيا شيريزي، وإيزا فيسكونتي، وبربارة ليليو، وراينا فزع بتوجيه ودعم من منظمة أوكسفام بريطانيا. لا يعبر التقرير بالضرورة عن وجهات نظر الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا).

شكر

يود فريق التقييم التعبير عن امتنانه لأشخاص كثيرين لمساهماتهم في هذا التقييم النهائي، وخاصة الكادر العامل في منظمات أوكسفام بريطانيا (مكتب لبنان)، وعدل بلا حدود (لبنان)، وأسوده لمكافحة العنف ضد المرأة (كردستان العراق)، وأرض-العون القانوني (الأردن) الذي قدّم الوقت والدعم في سبيل إنجاز عملية التقييم





١ أهداف التقييم والمنهج المتبع

نقّدت منظمة أوكسفام بريطانيا، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في لبنان والأردن والعراق، مشروع مدته ثلاث سنوات يهدف إلى تعزيز وصول النساء للعدالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤ بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا).

وتحدد الشروط المرجعية هدف التقييم النهائي بالسماح لمنظمة أوكسفام بريطانيا وشركائها بمراجعة التقدم المحرز، وتقييم النتائج، وتوثيق الدروس المستفادة في سبيل تطوير المرحلة الثانية من المشروع. وعلى التقييم أن يهدف خصوصاً إلى تحقيق ما يلي:

- تقييم أثر المشروع عبر (١) تحديد التغيير على مستوى حياة المستفيدين، مقارنةً ببداية المشروع (بين المسح القاعدي والمسح النهائي) والأهداف والمخرجات؛ مع (٢) تقديم المعلومات لإدراجها في تقرير المشروع النهائي؛
- إلقاء الضوء على نجاحات المشروع ونقاط الضعف فيه (على مستوى نظرية التغيير والتنفيذ) مع تحديد العوامل المهمة التي سهلت أو أعاقت تحقيق الأنشطة والأهداف والغاية والهدف؛
- تحديد أهم الدروس المستفادة من المشروع وإدراجها ضمن التوصيات للمرحلة الثانية من المشروع، بما في ذلك مراجعة نظرية التغيير.

بعد النظر في المستلزمات المنصوص عليها، إقترح فريق JUST استراتيجية تعتمد على تقنيات تشاركية، وحيث أمكن، مبتكرة. وقد تميّزت عملية التقييم هذه بإشراك الجهات الفاعلة الأساسية بما في ذلك المستفيدين والجهات المعنية والعاملين في المشروع علماً أنه تمّ الأخذ بعين الاعتبار بوجهات نظر الجميع، ولو كانت مختلفة.

تهدف الاستراتيجية المقترحة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- اكتساب المعلومات حول تنفيذ الأنشطة من وجهة نظر المستفيدين والعاملين والمستخدمين النهائيين.
- تطوير الاستدامة والالتقاء الذاتي عبر ربط المستخدمين النهائيين بدورة تنظيم التقييم.
- زيادة الملكية والمسؤولية لنجاح البرنامج أو فشله عبر المشاركة



٠٢

هيكلية التقرير

يقدم القسم الأول من هذا التقرير النهائي ملخصاً عن المشروع الذي يتم تقييمه والمسح القاعدي الذي أجرته منظمة أوكسفام بداية المشروع. ينتقل التقرير فيما بعد إلى إظهار نتائج المسح النهائي مقارنةً بالمسح القاعدي للحصول على لمحة عامة عن التقدم المحرز في المشروع خلال مرحلة التنفيذ. ثم يقدم التقرير إطار عمل التقييم ونتائجه، عبر تحليل نواحي المشروع المتعددة، ومنها **السياسة والاستراتيجية/المقارنة**، والتنفيذ. ثم ربط كافة نواحي المشروع بمعايير التقييم المناسبة من الملاءمة والكفاءة إلى الفعالية والأثر، مروراً بالاستدامة والمسائل الشاملة. أخيراً، يتم توفير **الخلاصات** ومجموعة من **التوصيات/الملاحظات** حول مستقبل المشروع. يقدم الجزء الخاص بالملحقات لمحة عامة عن المنهجية والأدوات المستعملة خلال مرحلة جمع البيانات، مثل جدول التقييم وغيرها من الوثائق. أخيراً، يتيح **الملخص التنفيذي** الملحق بالتقرير لمحة عامة عن مضمون التقرير.

كما ستعتمد استراتيجية التقييم على استعمال الأدوات المرئية والمسموعة التي تهدف إلى عكس النهج التشاركي بطريقة مناسبة وجعل المقاربة المتبعة ديناميكية ومبتكرة.

سيعتمد التقييم تصميماً بعد التدخل (ex-post) يتضمن بلورة أسئلة ومؤشرات التقييم حول أبعاد المشروع الأربعة: الفردي، والاجتماعي، والمؤسسي، والسياسي. سيتم تحليل هذه المجالات في سبيل قياس تقدم المشروع وإنجازاته ونقاط الضعف فيه اعتماداً على معايير التقييم الأساسية مثل الملاءمة والكفاءة والفعالية والأثر والاستدامة.

كما سيسعى التقييم إلى تحديد مساهمة منظمة أوكسفام في المشروع وإمكانات التحسين المستقبلية.

قدر المستطاع، تم التأكد من إشراك الجهات المعنية عبر التطرق لثلاث فئات كبيرة، ألا وهي:

- الجهات التي تم إشراكها في تنظيم المشروع، أي الإدارة وكادر المشروع الفني، والشركاء المهمين.
- الجهات التي تمت خدمتها أو التأثير عليها عبر البرنامج: المستفيدين من الأنشطة، ومقدمي الخدمات، والمجموعات، والمنظمات الأخرى العاملة في المجال نفسه.
- الجهات التي ستستخدم نتائج التقييم: الأشخاص الذي يمكنهم منسبهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج مثل الشركاء والجهات الممولة.

تم إشراك المستخدمين النهائيين والعاملين في المشروع والجهات المعنية الأخرى، قدر المستطاع، خلال تقييم النتائج. من شأن معالجة المعلومات تحويل البيانات إلى نتائج، ثم إلى استنتاجات نهائية وتوصيات عبر التحليل.

تم تشفير البيانات المجمعة وتصنيفها وفق الموضوع، ثم تحليلها والتأكد منها عبر مراحل استكشافية وتأكيديّة. يتم تقديم النتائج المدعومة بالدلائل وإفادات المشاركين، في تقرير المسح والتقييم النهائي، باستعمال مقاربة وصفية وتحليلية.

تشكل فريق التقييم من أربعة مستشارين ذوات خلفيات وأدوار مختلفة لتحقيق الأهداف المذكورة في الشروط المرجعية.



٠٣

وصف المشروع

يلخص الجدول الآتي أهم عناصر المشروع:

هدف المشروع العام:

المساهمة في أحكام أكثر عدلاً للنساء الفقيرات مما يؤدي إلى خفض الاستضعاف والمعاناة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

غاية المشروع الخاصة:

تحسين جودة الخدمات القانونية المقدمة للنساء الفقيرات والمستضعفات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أهداف المشروع:

- يستطيع عدد أكبر من النساء في البلدان المستهدفة الوصول إلى الخدمات القانونية.
- يناصر القادة المحليون وصول النساء للعدالة في العلن.
- تزيد نقابات المحامين تقديم الخدمات القانونية المجانية للنساء المستضعفات.
- تتحسن مواقف وممارسات رجال الشرطة والعاملين في السلك القضائي حول وصول النساء للعدالة في كافة البلدان المستهدفة.
- تؤثر منظمات المجتمع المحلي على الإصلاحات السياسية حول وصول النساء للعدالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

مخرجات المشروع:

- تعي النساء في المناطق المستهدفة في المشروع في لبنان والأردن والعراق ومصر حقوقهن القانونية في قوانين الأسرة (الأحوال الشخصية) والإجراءات القانونية.
- تحصل النساء المستضعفات وذوات الدخل المحدود في المناطق المستهدفة في المشروع في لبنان والأردن والعراق ومصر على استشارات قانونية وتمثيل قضائي ومتابعة الحالات بالمجان.
- يتمتع القادة المحليون بوعي إضافي حول حقوق النساء القانونية ويتم تشكيل مجموعات مناصرة من الرجال.
- تحضر نقابات المحامين جلسات رفع وعي حول حقوق النساء القانونية.
- يشارك أعضاء السلك القضائي في أنشطة بناء القدرات حول العدالة القانونية للنساء.
- تضع منظمات المجتمع المدني إستراتيجيات مناصرة وطنية وإقليمية ذات أهداف سياسية مفصلة.

٠٤

المسح النهائي

تم تنفيذ مسحاً قاعدياً عام ٢٠١١ عند بداية المشروع في لبنان والأردن والعراق، وتشكل من خمسة مسوحات مرتبطة ببعضها البعض تهدف إلى جمع المعلومات حول الوصول للعدالة، وجودة الخدمات القانونية، ومعرفة التشريعات الحالية مثل قانون الأحوال الشخصية لدى فئات مستهدفة ومستفيدة مختلفة. وشكلت البيانات المجمعة الأساس الذي اعتمده منظمة أوكسفام مع شركائها لتصميم استراتيجية التنفيذ، ومن هنا، نقطة مرجعية لتحليل التغيير الذي حققه المشروع. يركز المسح النهائي بشكل خاص على تحديث البيانات المجمعة خلال تحليل المسح القاعدي مع البيانات المجمعة في نهاية المشروع، في سبيل مقارنة النتائج وتحليل التغيير. لذا اعتمد فريق التقييم منهجية متكاملة تمزج بين التقييم والمسح النهائي باعتبارهما يكملان بعضهما بعضاً، فيؤدي المسح النهائي دوراً أساسياً في تحليل العناصر الأساسية للتقييم. من هنا، تم استعمال المسح النهائي، بأهدافه ومقارباته الخاصة، كأداة للتقييم النهائي، عبر التركيز بشكل خاص على فعالية المشروع وأثره.

يهدف المسح النهائي بشكل خاص إلى:

١. تقديم معلومات تسمح بتقييم التغييرات التي أنتجها مشروع وصول النساء للعدالة، مقارنة مع نتائج المسح القاعدي.
٢. إنتاج معلومات تدعم إستراتيجيات وخطط مستقبلية.

في سبيل الحصول على مقارنة متسقة مع المسح القاعدي ونتائج متجانسة، تم اعتماد المقارنة والمنهجية والإطار التحليلي والأدوات كلها التي اتبعتها المسح القاعدي؛ سألخصها بسرعة خلال التقييم النهائي.

ضمن إطار العمل التفضيلي هذا، لا بد من التذكير بأهم نتائج المسح القاعدي التي أشارت إلى ما يلي:

١. مستوى فعالية متدني في ما يتعلق بوصول النساء للنظام القانوني؛
٢. عوائق أمام تأثير الجهات المعنية الرسمية وغير الرسمية في النظام القانوني، علماً أنها تتمتع بالقدرة على تعزيز وصول النساء في المسائل المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية؛
٣. أهم التحديات المتعلقة بالمعرفة القانونية والآليات المالية لوصول النساء للعدالة في البلدان المستهدفة.

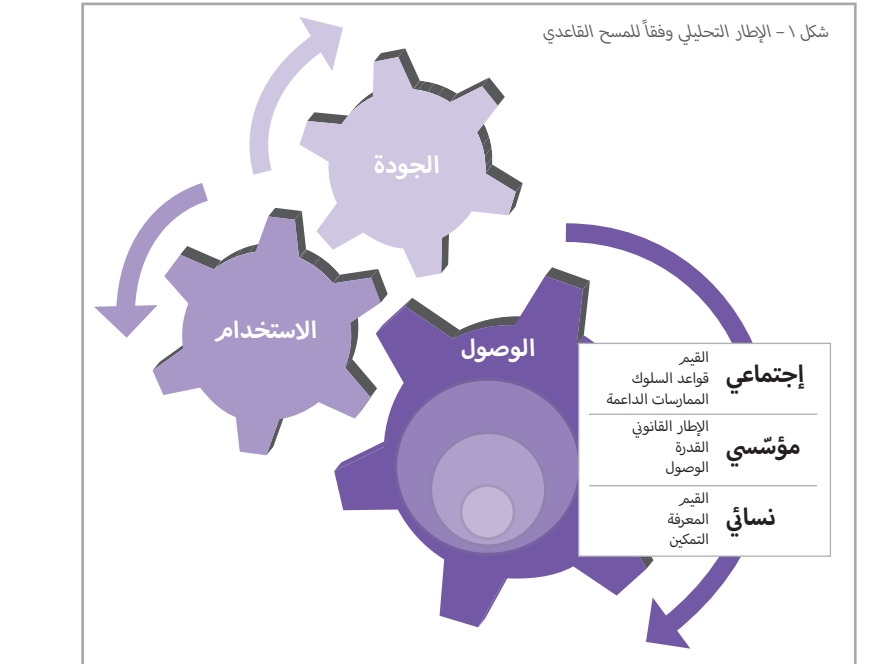
٤,١ الإطار التحليلي

يتألف إطار الدراسة التحليلي من ثلاث عناصر ألا وهي:

١. الوصول للخدمات القانونية عبر نظام بيئي يتمحور حول النساء في المجتمع والبيئة الاجتماعي والمؤسسية؛
٢. استخدام الخدمات القانونية بما في ذلك قياس النتيجة والعملية؛
٣. جودة الخدمات القانونية المقدّمة، من وجهة نظر النساء اللواتي يستخدمهن والعاملين في السلك القضائي.

ويعتمد الإطار التحليلي على نظرية الأنظمة والمعرفة الحالية لديناميكيات عملية التقاضي، مع توكي الاتساق مع المشروع نفسه الذي يعتمد على نموذج تغيير متعدد الأبعاد. الوصول للخدمات القانونية ويتضمن أ) المعرفة والمواقف/الممارسات لدى النساء، وب) الجهات المعنية في المجتمع، أي الرجال والقادة المحليين وفي المؤسسات أي المحامين والعاملين في السلك القضائي.

الاستخدام ويتضمن كمية القضايا واستدامة التقاضي والتسيّب.

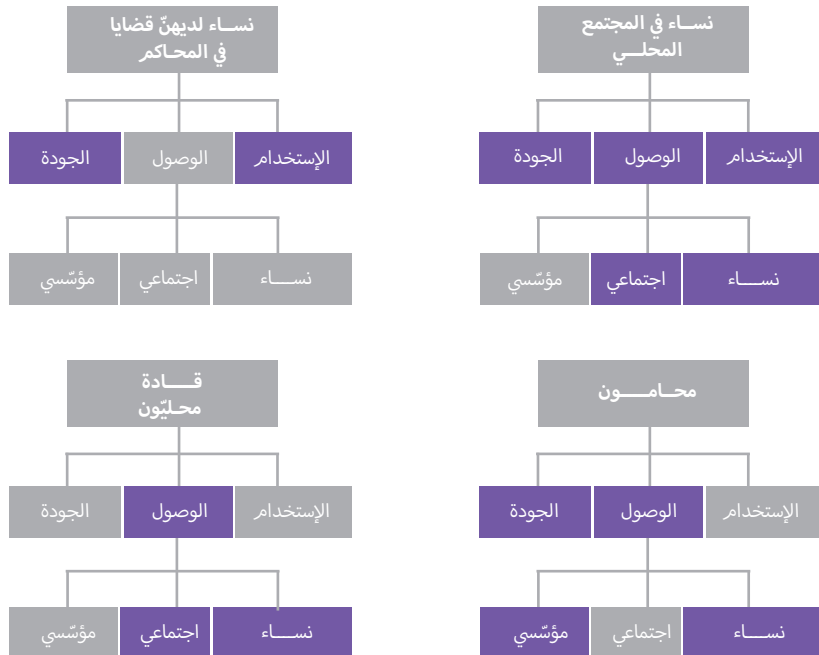


تمّ وضع منهجية المسحّين القاعدي والنهائي للتناسب مع هذا الإطار التحليلي، وتصميم نظام يضمّ خمس مسوحات مرتبطة ببعضها البعض لتغطية كافة نواحي الإطار التحليلي.

تتضمن المسوحات، أسوةً بالمسح القاعدي، ما يلي:

١. مسح النساء في المجتمع مع التركيز على قدرتهن على الوصول للخدمات القانونية، وأدوار القادة المحليين، واستخدام محاكم الأسرة، وجودة الخدمات القانونية؛
٢. مسح النساء اللواتي لديهن قضايا في المحاكم مع التركيز على تقييم تجربتهن في المحاكم؛
٣. مسح القادة المحليين بالنظر إلى معرفة قانون الأحوال الشخصية ووجهات النظر حول دعم النساء للوصول إلى النظام القانوني؛
٤. مسح المحامين بالنظر إلى تقديم الخدمات القانونية المجانية للنساء المستضعفات، ووجهات النظر في مستويات فهم النساء لقانون الأحوال الشخصية، وفهم المحامين لقانون الأحوال الشخصية؛
٥. مسح العاملين في السلك القضائي بالنظر إلى عدد القضايا والمعرفة، والمواقف، والممارسات المتعلقة بوصول النساء للعدالة، بالإضافة إلى جودة الخدمات القانونية المتوفرة، بما في ذلك التمييز ضد المرأة.

يقدم الرسم البياني التالي العناصر التي يغطيها كلّ مسح، وفقاً للإطار التحليلي:





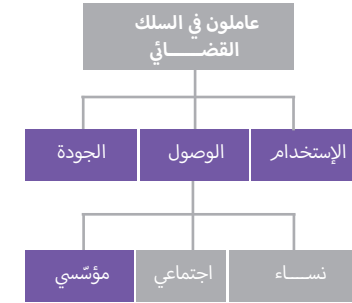
٥.٥ المنهجية

٥,١ ملاحظات عامة حول تصميم المسح النهائي ومنهجيته

كما سبق وذكرنا أعلاه، تمّ تنفيذ خمس مسوحات مستقلة في كلّ من المناطق المستهدفة الثلاث - المتن والزرقاء وشمشمال - عبر الشركاء الثلاثة: منظمات عدل بلا حدود وأرض - العون القانوني وأسودة لمكافحة العنف ضد المرأة. تألفت هذه المسوحات الخمسة من ما يلي:

- مسح أساسي استهدف ٦٠٠ امرأة من المجتمع
- مسح استهدف ١٢٨ امرأة لهن قضايا في محاكم الأسرة
- مسح استهدف ٣٦ عامل في السلك القضائي
- مسح استهدف ٦١ قائد محلي
- مسح استهدف ٥١ محامي

وتضمنت المسوحات الاستبيانات المستعملة خلال المسح القاعدي، إلا أنه تمّ إدراج أسئلة إضافية تركّز على النواحي النوعية للمشروع واستعمالها خلال عملية التقييم. اتقى الشركاء جامعي البيانات ودريتهم إحدى عضوات فريق التقييم في كلّ بلد. أسوةً بالمسح القاعدي، تمّ اعتماد الاعتبار العشوائي بالنسبة للنساء من المجتمع (باستثناء لبنان حيث تمّ اعتماد الاعتبار العشوائي المزدوج المراحل مع الاستبدال)، والاعتبار الملائم حتى الوصول إلى الأرقام المحددة. تمّ تدوين الرفض والملاحظات الأخرى، ويلخص الجدول التالي أهم ميزات منهجية المسح النهائي:



بينما تمّ إجراء المسح مع النساء حول أغلبية عناصر الإطار التحليلي، باستثناء المسح المؤسسي، ركّز مسح النساء اللواتي لديهن قضايا في المحاكم بشكل خاص على الاستخدام والجودة. أما بالنسبة للقادة المحليين، فنظر المسح إلى المسائل المتعلقة بالوصول فقط، وللمحامين إلى عناصر الوصول والجودة من وجهة نظر المؤسسات والنساء، وأخيراً للعاملين في السلك القضائي إلى الاستخدام والجودة والوصول من الناحية المؤسسية.

بالنظر إلى منطق المسوحات، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض عناصر المشروع تنتج عن تثليث وجهات نظر مختلفة، فعلى سبيل المثال، ينتج المسح الذي يقيس مستوى وصول النساء للعدالة عن مقارنة بين ثلاث وجهات نظر مختلفة (مسح النساء في المجتمع، والقادة المحليين، والمحامين)، بينما تنتج عناصر أخرى من الإطار، مثل مستويات التغيير المؤسسي والاجتماعي، عن وجهتي نظر إثنين فقط، وسنرى في التقرير كيف من الممكن أن يؤثر هذا هلى التغييرات التي حققها المشروع.

سيتمّ تقديم النتائج من خلال الفئات التحليلية الثلاث التالية، ألا وهي: الوصول، والاستخدام، والجودة، اعتماداً على تثليث المعلومات التي أدلت بها الفئات المختلفة. كما وسيحاول المسح النهائي تحليل العناصر التي تأثرت أكثر من غيرها بين هذه الفئات الثلاث، وعلى أيّ مستوى (فرد/اجتماعي/مؤسسي) تمّ تحقيق التغيير.

٥,٢ المشاركة في المسح النهائي

مسح النساء في المجتمع

تشير البيانات المتعلقة بالموافقة على المشاركة إلى الأردن والعراق فقط إذ اتبع المسح في لبنان الاعتيان العشوائي التثنائي المراحل مع استبدال. كما تبين الجداول التالية، بقي مستوى الإجابة مرتفعاً في المسح النهائي، مع لحظ ازدياد حاد في محافظة الزرقاء (من ٢٩ بالمئة إلى ٧٩ بالمئة) ونمو عام من ٥٥ بالمئة إلى ٧٧ بالمئة في المنطقتين.

	الزرقاء - الأردن		شمشمال - كردستان العراق		المجموع	
	مسح قاعدي العدد	مسح نهائي العدد	مسح قاعدي العدد	مسح نهائي العدد	مسح قاعدي العدد	مسح نهائي العدد
نعم	78	205	176	150	254	355
كلا	27	45	24	50	51	95
المجموع	105	250	200	200	305	450

جدول ١ - الموافقة على إجراء الاستبيان - مسح النساء في المجتمع

المسح	الموقع	العدد	نهج الاعتيان المعتمد	المنهج	مصدر الاعتيان	ملاحظات
نساء من المجتمع	الأردن: الرصيفة والزرقاء	250	اعتيان عشوائي نظامي شرطي من دون استبدال	مقابلة تلفونية	دليل الهاتف	حجم العينة 250 اعتماداً على تجربة المسح القاعدي نظراً لصعوبة الوصول إلى الجميع ورفض البعض الإجابة
	العراق: شمشمال، كردستان العراق	200	اعتيان عشوائي متعدد المراحل من دون استبدال	مقابلة شخصية	تحديد من قبل فريق شمشمال	تُر زيادة حجم العينة من 150 إلى 200
	لبنان: المتن	150	اعتيان عشوائي مزدوج المراحل مع استبدال	مقابلة تلفونية	دليل الهاتف	إعطاء الأولوية للمناطق ذات الكثافة المارونية
نساء لديهن قضايا في المحاكم	الأردن: الرصيفة والزرقاء	50	اعتيان ملائم	مقابلة تلفونية ومقابلة شخصية	منظمة أرض - العون القانوني والمنظمات المحلية الشريكة	
	العراق: شمشمال، كردستان العراق	50	اعتيان ملائم	مقابلة شخصية	منظمة أسودة والمنظمات غير الحكومية	
	لبنان: المتن	28	اعتيان ملائم	مقابلة شخصية	معارف منظمة عدل بلا حدود	
قادة محليّون	الأردن: الرصيفة والزرقاء	20	اعتيان ملائم	مقابلة تلفونية ومقابلة شخصية	منظمة أرض - العون القانوني والمنظمات المحلية الشريكة	
	العراق: شمشمال، كردستان العراق	20	اعتيان ملائم	مقابلة شخصية	منظمة أسودة والمنظمات غير الحكومية	
	لبنان: المتن	21	اعتيان ملائم	مقابلة تلفونية مع معارف المنظمة ومقابلة شخصية	تتضمن العينة المخاتير، ورجال الدين، والقضاة	
محامون	الأردن: الرصيفة والزرقاء	20	اعتيان ملائم	مقابلة شخصية	المحامين في الزرقاء	يستطيع كافة المحامين الشرعيين من الأردن الترافع في محكمة الزرقاء
	العراق: شمشمال، كردستان العراق	19	اعتيان ملائم	مقابلة شخصية	المحامين في شمشمال	
	لبنان: المتن	12	اعتيان ملائم	مقابلة شخصية		
عاملون في السلك القضائي	الأردن: الرصيفة والزرقاء	20	اعتيان ملائم	مقابلة شخصية		
	العراق: شمشمال، كردستان العراق	13	اعتيان ملائم	مقابلة شخصية		
	لبنان: المتن	3	اعتيان ملائم	مقابلة شخصية		



يفضّل الجدول التالي الموافقة على الاستبيان.

مسح القادة المحليين

بقي مستوى الموافقة على المشاركة في المسح لدى القادة المحليين مرتفعاً (٩٠ بالمئة) في مناطق المسح الثلاث، مع لحظ فرق صغير في التوزيع الجندي إذ وافقت ١٠٠ بالمئة من النساء و ٨٨ بالمئة من الرجال (مقارنةً بـ ١٠٠ بالمئة خلال المسح القاعدي)، علماً أنّ هذا الفرق تم تسجيله فقط في منطقة شمشال.

المجموع	النساء		الرجال		المجموع
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	
90.00	100.00	100.00	87.76	100.00	نعم
10.00	-	-	12.24	-	كلا
100	100	100	100	100	المجموع

جدول ٤ - الموافقة على إجراء الاستبيان - مسح القادة المحليين

مسح العاملين في السلك القضائي

وافق ٣٧ عامل في السلك القضائي على المشاركة في المسح النهائي (مقارنةً بـ ٢٢ في المسح القاعدي)، وبينما شهد المسح القاعدي مستوى مرتفع من رفض المشاركة في منطقة الزرقاء مقارنةً بشمشال والمتن، سجلت هذه المحافظة خلال المسح النهائي أعلى مستوى مشاركة (٥٤ بالمئة)، تلاها العراق (٣٥،١ بالمئة) وأخيراً لبنان (١٠،٨ بالمئة). إلى هذا، خلال المسح القاعدي، تفاوت مستوى الإجابة بين الرجال والنساء، حيث وافق ٥٠ بالمئة من الرجال على المشاركة، مقارنةً بـ ١٠٠ بالمئة من النساء، بينما خلال المسح القاعدي شكّل الرجال ٧٢،٩ بالمئة من المجيبين والنساء ٢٧ بالمئة.

المجموع	الزرقاء		شمشال		المتن		المجموع
	مسح قاعدي	مسح نهائي	مسح قاعدي	مسح نهائي	مسح قاعدي	مسح نهائي	
27	12	2	5	4	2	1	نعم
10	10	2	8	9	2	1	كلا
37	22	4	13	13	4	2	المجموع

جدول ٥ - التوزيع الجندي للعاملين في السلك القضائي - مسح العاملين في السلك القضائي

الموافقة على إجراء الاستبيان	الزرقاء		شمشال		المجموع	
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %
قبول	29,2	79,2	88	73,5	55,3	76,67
رفض	10	12,4	11	25	10,4	18,00
عدم وجود أي امرأة	1,2	0,4	0	0	0,7	0,22
رقم الهاتف غير مستخدم	39,6	3,2	0	0	22	1,78
لا جواب على الاتصال	16,4	0,4	0	0	9,1	0,22
لا أحد حاضر	0	0	1	0	0,4	-
شاركت جزئياً، رفضت استكمال المقابلة	1,2	0,8	0	0	0,7	0,44
شاركت جزئياً، عجزت عن استكمال المقابلة	0,8	2	0	1,5	0,4	1,78
هاتف خارج الخدمة	1,2	0,4	0	0	0,7	0,22
هاتف مقفل	0,4	1,2	0	0	0,2	0,67
المجموع	100	100	100	100	100	100

جدول ٢ - الموافقة على إجراء الاستبيان - مسح السيدات في المجتمع ومسح النساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة

بقي مستوى استجابة النساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة مرتفعاً، حتى وأنه ارتفع في منطقتي الزرقاء والمتن، بينما انخفض في منطقة شمشال وفق بيانات الجدول أدناه.

المجموع	الزرقاء		شمشال		المتن		المجموع
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	
86	96	100	67	100	94,5	86,78	نعم
14	4	0	33	0	5,5	13,22	كلا
100	100	100	100	100	100	100	المجموع

جدول ٣ - الموافقة على إجراء الاستبيان - مسح النساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة



مسح المحامين

ارتفع مستوى الموافقة على إجراء الاستبيان في كافة المناطق، وإصلاً إلى ٩٨ بالمئة خلال المسح القاعدي مقارنةً بـ٩٠ بالمئة خلال المسح القاعدي. وأتى الارتفاع الأكبر في محافظة الزرقاء حيث وافق ٩٥ بالمئة من المحامين على المشاركة في المسح القاعدي مقارنةً بنسبة ٨٠ بالمئة خلال المسح القاعدي.

	الزرقاء		شمشمال		المتن		المجموع	
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %
نعم	80.0	95.0	95.0	100.0	100.0	100.0	90.4	98.2
كلا	20.0	5.0	5.0	0.0	0.0	0.0	9.6	1.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

جدول ٦ - موافقة المحامين على إجراء الاستبيان - مسح المحامين

٥,٣ بيانات موجزة عن المشاركين في الاستبيان

كما خلال المسح القاعدي، اختلف نمط التوزيع العمري للنساء المشاركات في مسح النساء في المجتمع باختلاف المناطق المستهدفة. فكان المعدل العمري في الأردن أعلى منه في المناطق الأخرى، حيث تراوحت الأعمار بين ٤٦ و٥٥ سنة. أما منطقة شمشمال، فكان لها أوسع قاعدة عمرية تراوحت بين ٢٦ و٤٥ سنة، بينما كانت النساء المشمولات في المسح في لبنان أصغر منهن في البلدين الآخرين حيث تراوحت أعمارهن بين ٢٦ و٣٥ سنة. وتشير البيانات، أسوءً بالمسح القاعدي، إلى نقص تمثيل النساء الأصغر سناً في كافة المناطق.

أما في ما يتعلق بالتوزيع العمري للمشاركات في مسح النساء اللواتي لهن قضايا في المحكمة، يتماشى النمط مع البيانات المجمعة وقت المسح القاعدي، مع فئة عمرية شابة في المناطق المستهدفة الثلاث، ففي شمشمال تراوحت الأعمار بين ٢٦ و٣٥ سنة، بينما في الأردن ولبنان تراوحت بين ٣٦ و٤٥ سنة.

أما بالنسبة للقادة المحليين، فتراوح عمر الأغلبية في المتن بين ٢٦ و٣٥ سنة (علماءً أو ٣ من الأشخاص العشرين المشمولين في المسح أدلوا بعمرهم)، بينما تراوحت الأعمار في شمشمال بين ٣٦ و٤٥ سنة، أما في الأردن فتخطت الأغلبية سن ٥٥. في ما يخص التوزيع الجندري، شكّل الرجال في الأردن ولبنان نسبة ٧٠ إلى ٧٥ بالمئة، بينما مثلت النساء نسبة ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة، في العراق كان الجميع رجالاً.

في ما يتعلق بتوزيع مجالات العمل، تمّ جمع البيانات للقادة المحليين والعاملين في السلك القضائي فقط، علماً أنّها تتضمن فئات عديدة تتراوح بين رجال الدين والصحافيين، معطيةً بذلك صورة عن المجتمعات المحلية. يلخّص الجدولان التاليين مجالات عمل المشاركين في المسح القاعدي والنهائي.

	الزرقاء - الأردن	شمشمال - كردستان العراق	المتن - لبنان
مسح قاعدي	مدير مصرف، مرشح للبرلمان، منسق مشروع، مدير، مدير جمعية نسائية، مدير جمعية شبابية، طبيب، مشرف تعليم، مسؤول منتخب، مسؤول تحقيق، ملازم، عضو مجلس بلدية، مدير مشروع، مسؤول علاقات عامة، سكرتير، عامل اجتماعي، معلم في جمعية إسلامية.	مدير، مدير الأوقاف، طبيب، مسؤول منتخب، مدير تنفيذي، مساعد طبي، علامة، مدير مدرسة، معلم، مناصر اجتماعي، قائد عشيرة.	محرر، مسؤول منتخب، موظف، مدير عام، مالك فندق، طائر عسكري، كاتب قضائي، أستاذ جامعة، رجل دين، قاضي، مختار، مسؤول/موظف بلدية.
مسح نهائي	مختار، واعظ ديني، عضو في مؤسسة خيرية، مشرف على مركز مهني، رجل دين، محامي، عضو مجلس البلدية، محاضر (عضو في جمعية)، مدير الوعي والاتصال.		مختار، رجل دين، كاهن، مدير منظمة بسمه، صحافي، مسؤول في جمعية خيرية، راهبة، مسؤول في حزب سياسي، مسؤول عن العلاقات العامة، محامي، رئيس زمالة السجن، رئيس قسم.

مربع ١ - مجالات عمل القادة المحليين المشمولين في المسح - مسح القادة المحليين (سؤال ٤)



الرجال	النساء
مرشح للبرلمان، مدير، طبيب، مسؤول منتخب، مدير الأوقاف، مدير تنفيذي، مالك فندق، كاتب قضائي، مساعد طبي، طائر عسكري، مدير مدرسة، معلم، سكريتر، مناصر اجتماعي، علامة، قائد عشيرة.	معلّمة، أستاذة جامعة، مديرة مشروع، مسؤولة علاقات عامة، عاملة اجتماعية، عضوة مجلس بلدية.
مختار، عضو في مؤسسة خيرية، رجل دين، محامي، عضو مجلس البلدية، محاضر (عضو في جمعية)، رجل دين، كاهن، مسؤول في حزب سياسي، مسؤول عن العلاقات العامة، رئيس زمالة السجن.	واعظة دينية، مشرفة على مركز مهني، مديرة الوعي والاتصال، مديرة منظمة بسمّة، صحافية، مسؤولة في جمعية خيرية، راهبة.

مربع ٢ - مجالات عمل العاملين في السلك القضائي المشمولين في المسح - مسح العاملين في السلك القضائي (سؤال ٤)

التوزيع العمري والجندي للمحامين

أسوأ بيانات المسح القاعدي، شكّل المحامون في المسح القاعدي الفئة العمرية الأصغر، إذ تراوح عمر الأغلبية بين ٢٦ و٣٥ سنة (٤٢ محامي من ٥٧). في محافظة الزرقاء، تراوح عمر ١١ من المحامين التسع عشرة المشمولين في المسح (٥٧،٩ بالمئة) بين ٢٦ و٣٥ سنة. في شمشال، ١٦ من المحامين الثماني عشرة (٨٩ بالمئة) المشمولين في المسح كانوا ضمن الفئة العمرية نفسها، كذلك الأمر بالنسبة للمحامين الخمسة الذين ذكروا أعمارهم (من أصل ٢٠ محامي مشمول في المسح) في قضاء المتن. أما في ما يتعلق بالتوزيع الجندي، فكانت العينات في الأردن ولبنان متوازيتين نسبياً، أما في شمشال، فكان ١٧ من المحامين الثماني عشرة رجالاً.

التوزيع العمري والجندي للعاملين في السلك القضائي

تمتعت منطقتا شمشال والزرقاء بأوسع قاعدة عمرية بين العاملين في السلك القضائي تتراوح بين ٢٦ و٣٥ سنة، أما في ما يتعلق بالتوزيع الجندي، فتّم تمثيل النساء والرجال في شمشال والمنتن، بينما كان كافة المشمولين في المسح في الزرقاء رجالاً، مما قد يشير إلى التوزيع الجندي في المنطقة. أخيراً تنوعت مجالات العمل إذ تضمنت: مساعد قضائي، ومسجل المحكمة، ومقرر المحكمة وحاجب المحكمة، ومراقب، ومحاسب، ورجل شرطة، ومشرف.

وصول النساء للعدالة في منطقة الشرق الأوسط

الزرقاء - الأردن	شمشال - كردستان العراق	المتن - لبنان
ساعي، كاتب	مساعد قضائي، عضو في النيابة	مساعد قضائي، سكريتر
محاسب، مسجل المحكمة، مقرر المحكمة، حاجب المحكمة	مساعد قضائي، رجل شرطة، مدير محاسبة، مراقب، فني، مشرف	مساعد قضائي

مربع ٣ - مجالات عمل العاملين في السلك القضائي المشمولين في المسح - مسح العاملين في السلك القضائي (سؤال ٤)

الرجال	النساء
ساعي، كاتب، مساعد قضائي	مساعدة قضائية، سكريترية، عضوة في النيابة
محاسب، مسجل المحكمة، مقرر المحكمة، حاجب المحكمة، رجل شرطة، مساعد قضائي	مساعدة قضائية، مديرة محاسبة، مراقبة، فنية، مشرفة

مربع ٤ - مجالات عمل العاملين في السلك القضائي المشمولين في المسح حسب التوزيع الجندي - مسح العاملين في السلك القضائي (سؤال ٤)



٦ أهم النتائج

يتمّ تقديم أهم النتائج الذي خلص إليها المسح النهائي في هذا القسم، علماً أنها منظّمة وفق عناصر الإطار التحليلي: الوصول، والاستخدام، والجودة حسب المؤشرات المتعلقة بها. ستتمّ مقارنة الفروقات بين البيانات المجمّعة في المسح القاعدي والنهائي في سبيل تسجيل التغيير الحاصل.

٦,١ الوصول

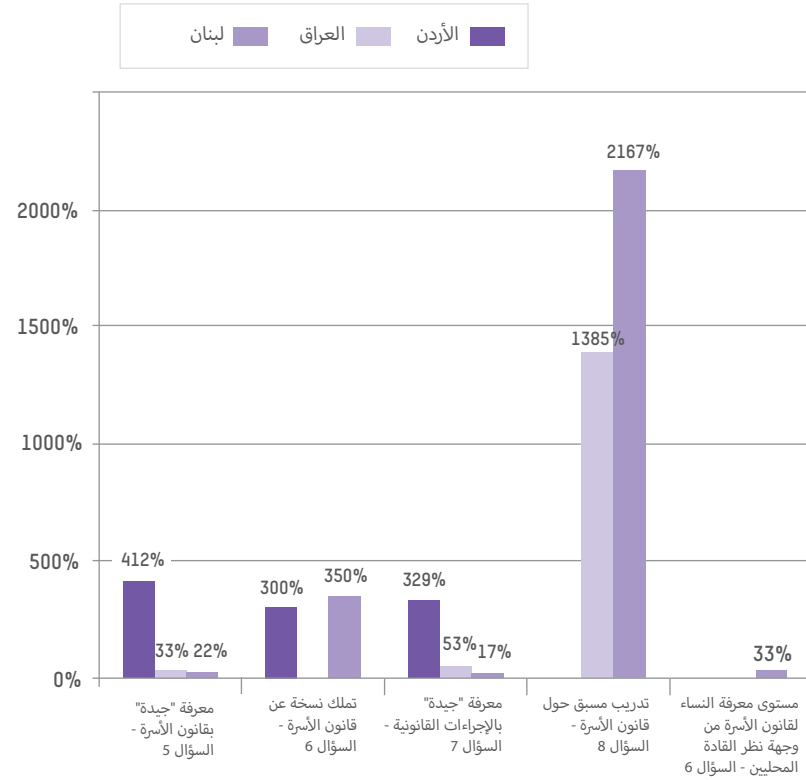
تظهر النتائج تقدماً جيداً في إمكانية الوصول إلى النظام القانوني بالنسبة للنساء في ما يتعلق بالنزاعات الأسرية، ما يبدو أنه مرتبط بارتفاع عام في معرفة ومواقف النساء في المناطق المستهدفة.

٦,١,١ الوصول - النساء

تمّ الحصول على النتائج الواردة في هذا الجزء من الإطار التحليلي عبر تليلث البيانات من ثلاثة مسوحات مختلفة: النساء في المجتمع، والقادة المحليين، والمحامين.

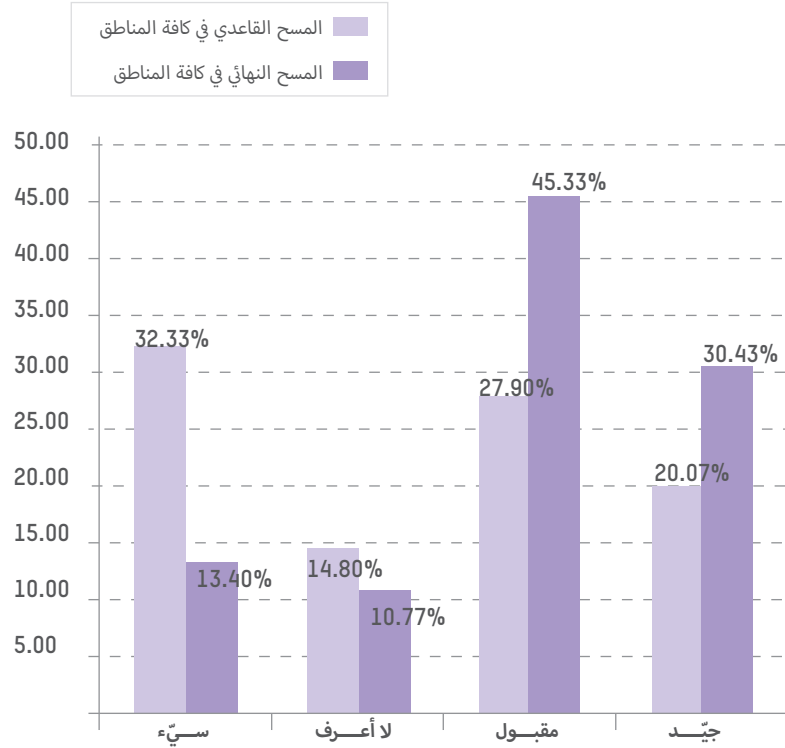
تظهر البيانات تحسناً ملحوظاً في مجال المعرفة الشخصية بقوانين الأسرة والإجراءات القانونية، بشكل كبير بسبب ارتفاع عدد النساء المشاركات في أنشطة رفع الوعي أو التدريب. فكما بيّن الرسم البياني أدناه، الذي يقارن مستويات المؤشرات المتعلقة بالوصول الشخصي، يسجل المؤشر المتعلق بـ«التدريب المسبق حول قانون الأسرة» تغييراً إيجابياً كبيراً، يصل إلى ١٣٨٥ بالمئة في العراق و٢١٧٦ بالمئة في لبنان (أعلى نسبة تغيير بين كلّ مؤشرات البرنامج). ويفسّر هذا المؤشر التغييرات الإيجابية المهمة في ما يتعلق بـ:

١. امتلاك نسخة عن قانون الأسرة (٣٥٠ بالمئة في لبنان)
٢. معرفة «جيدة» بقانون الأسرة والإجراءات القانونية (مع نسبة ارتفاع وصلت إلى ٤١٢ بالمئة و٣٢٩ بالمئة تبعاً في الأردن)
٣. ارتفاع نسبة القادة المحليين الذي يعتبرون معرفة النساء بقانون الأسرة «جيدة»



رسم بياني ١ - التغيير في مستوى الوصول - النساء

شكّل كلّ من المشاركة في تدريب حول قانون الأسرة وامتلاك نسخة من القانون مؤشر تغيير مهم، لذا من المفيد تفصيل التحسّن الحاصل في كلّ منهما في المناطق المستهدفة الثلاث. يظهر الجدول التالي حدوث التقدّم في المجتمعات الثلاثة بنسب مختلفة، فبينما تسجّل محافظة الزرقاء تقدماً بسيطاً، تعتبر التغييرات في المتن وشمشمال ملموسة إلى حدّ كبير.



رسم بياني ٢ - معرفة قانون الأسرة - أجوبة موحدة (بالنسبة المئوية)

يتماشى ارتفاع نسبة فهم قانون الأسرة بشكل جزئي مع وجهة نظر القادة المحليين حول معرفة النساء لأحكام قانون الأسرة إذ وحدهم ٧ بالمئة من القادة المحليين (مقارنةً به بالمئة خلال المسح القاعدي) اعتبروا أن معرفة النساء "جيدة". من ناحية أخرى، اعتبر ٤٤ بالمئة منهم أن معرفتهن "مقبولة" (مقابل ٣٦ بالمئة في المسح القاعدي)، بينما تدنى مستوى المعرفة "السيئة" من ٥٧ بالمئة خلال المسح القاعدي إلى ٤٣ بالمئة خلال المسح النهائي. بشكل عام، تظهر البيانات ارتفاعاً إيجابياً عاماً في وجهة نظر القادة المحليين حول مستوى وعي النساء، حتى ولو كانت وجهة النظر هذه أكثر إيجابية عند النساء عند القادة المحليين. ومن المهم الإشارة إلى أن نسبة المشمولين في المسح الذين يعتبرون معرفة النساء بالقوانين "مقبولة" هي نفسها تقريباً إذ عبّر عنها ٤٥ بالمئة من النساء و٤٤ بالمئة من القادة المحليين.

	الزرقاء		شمشمال		المتن	
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %
تملك نسخة عن قانون الأسرة	1.00%	56.00%	0.00%	56.00%	9.40%	42.28%
حضرت تدريب مسبق حول قانون الأسرة	0.00%	49.00%	3.30%	49.00%	2.00%	45.33%

جدول ٧ - نسخة من قانون الأسرة وتدريب - الوصول - النساء

وفق ما تقدّم، يظهر هذا الارتفاع في الأعداد تقدماً واضحاً في المعرفة الشخصية، وتجدر الإشارة هنا إلى ارتفاع نسبة النساء اللواتي يصفن معرفتهن بقوانين الأسرة بـ"مقبولة" و"جيدة" التي تصل إلى ٧٥ بالمئة من النساء المشمولات في المسح.

أما في ما يتعلق بالمعرفة بقانون الأسرة بشكل خاص، فقيّمت ٤٥ بالمئة من النساء في المسح في البلدان الثلاثة معرفتهن بـ"المقبولة" و٣٠ بالمئة بـ"الجيدة" و١٣ بالمئة بـ"السيئة" وقالت ١١ بالمئة أنهن "لا يعرفن". يبيّن الجدول التالي الأعداد والنسب حسب المنطقة المستهدفة والفرق مع المسح القاعدي.

	الزرقاء		شمشمال		المتن	
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %
سيء	19.3%	16.10%	39.70%	14.80%	38.00%	9.30%
لا أعرف	22.2%	6.70%	22.20%	25.60%	0.00%	0.00%
مقبول	39.8%	52.30%	19.20%	38.40%	24.70%	45.30%
جيد	18.8%	24.80%	4.10%	21.20%	37.30%	45.30%

جدول ٨ - معرفة قانون الأسرة - مسح النساء في المجتمع

تظهر البيانات أن أغلبية التغييرات أتت انخفاضاً بالنسبة للنساء اللواتي عبّرن عن معرفة سيئة لقانون الأسرة واللواتي عبّرن عن نقص في الوعي (لا يعرفن) لصالح ازدياد متين في الفهم العام/الجيد لقانون الأسرة. يقدّم الرسم البياني التالي لمحة عامة موحدة عن التغييرات في الأجوبة حول معرفة قانون الأسرة.



المسح النهائي في تدريب المدربين	المتن		شمشمال		الزرقاء		
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	
17,8	7,4	38,0	18,5	39,7	27,5	19,3	سيء
19,5	0	0,0	43,5	37,0	6,7	22,2	لا أعرف
40,2	60,4	24,7	26,0	19,2	38,9	39,8	مقبول
22,5	32,2	27,5	12,0	2,8	26,8	17,7	جيد

جدول ١١ - معرفة النساء بالإجراءات القانونية - مسح النساء في المجتمع

أما في ما يتعلق بقدرة النساء على الحصول على الخدمات القانونية في مجال قانون الأسرة، فهنا أيضاً اعتبرت أغلبية النساء أن مستوى معرفتهن "مقبول" (٤١,٧ بالمئة) مع ارتفاع ملحوظ في كل بلد.

المسح النهائي في تدريب المدربين	المتن		شمشمال		الزرقاء		
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	
15,5	2,7	15,4	22,6	35,2	19,0	23,4	سيء
11,1	0,7	0,0	17,1	25,4	13,6	30,3	لا أعرف
41,7	58,7	14,8	25,6	22,5	46,3	41,1	مقبول
31,7	38,0	69,8	34,7	16,9	21,1	5,1	جيد

جدول ١٢ - قدرة النساء على الحصول على الخدمات القانونية في مجال قانون الأسرة - مسح النساء في المجتمع

أهم النتائج - الوصول - المستوى الشخصي

- ارتفاع عدد النساء المدربات على قانون الأسرة
 - ارتفاع عدد النساء اللواتي يمتلكن نسخة من قانون الأسرة
- ارتفاع كبير في مستوى المعرفة الشخصية حول قانون الأسرة والإجراءات القانونية

المجموع	المتن		شمشمال		الزرقاء			
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %		
7,41%	5,2%	10%	15%	7,14 %	-	5,0%	-	جيد
44,44%	36,2%	45%	25%	85,71%	44,4%	15%	40,0%	مقبول
46,30%	56,9%	45%	55%	7,14%	55,6%	75%	60,0%	سيء
1,85%	1,7%	-	5%	-	-	5%	-	لا أعرف
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

جدول ٩ - مستوى فهم النساء لأحكام قانون الأسرة وفق القادة المحليين في المناطق المستهدفة - مسح القادة المحليين

يؤكد أيضاً المحامون على ارتفاع المعرفة لدى النساء، إذ تعتبر أغلبية المشاركين في المسح أنّ معرفة النساء بقانون الأسرة "مقبولة" (٥١,٨ بالمئة)، علماً أنه تجدر الإشارة إلى أن أغلبية المحامين خلال المسح القاعدي اعتبروا معرفة النساء بقانون الأسرة "سيئة" (٥٣,٢ بالمئة) ولم يعرف ٦,٤ بالمئة كيفية الإجابة على السؤال. تظهر البيانات تقدماً ملحوظاً في المعرفة "الجيدة" و"المقبولة" (٦ بالمئة و٤٣ بالمئة تبعاً) وتغلباً سلبياً للمعرفة "السيئة" أو إجابة "لا أعرف" (-٢٣ بالمئة و١٠٠ بالمئة).

المجموع	المتن		شمشمال		الزرقاء			
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %		
7,1	4,3	5,3	8,3	5,6	5,3	10,5	0	جيد
51,8	36,2	21,1	25	77,8	31,6	57,9	50	مقبول
41,1	53,2	73,7	66,7	16,7	52,6	31,6	438	سيء
-	6,4	-	0	-	10,5	-	6,3	لا أعرف
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

جدول ١٠ - مستوى فهم النساء لأحكام قانون الأسرة وفق المحامين في المناطق المستهدفة - مسح المحامين

كذلك الأمر بالنسبة لمعرفة النساء بالإجراءات القانونية حيث اعتبرت أغلبية النساء المشمولات في المسح النهائي معرفتهن بها بـ "المقبولة" (٤٠ بالمئة)، بينما اعتبرت ٢٣ بالمئة أن معرفتهن "جيدة". تظهر مقارنة النتائج مع تلك المسجلة في المسح القاعدي ارتفاعاً ملحوظاً في المعرفة "الجيدة" بالإجراءات القانونية في المناطق الثلاث حيث ارتفعت هذه النسبة من ٢,٨ بالمئة إلى ١٢ بالمئة في الزرقاء، ومن ١٧,٧ بالمئة إلى ٢٧ بالمئة في شمشمال، ومن ٢٧,٥ بالمئة إلى ٣٢,٢ بالمئة في المتن.



٦١٠٢ الوصول - المستوى الاجتماعي

تمّ الحصول على النتائج المذكورة في هذا القسم من الإطار التحليلي عبر تثلث البيانات من مسحين مختلفين: النساء في المجتمع والقادة المحليين.

تظهر البيانات تقدماً أقل أهمية في تغيير المواقف في المجتمع مقارنة بالتغيير الحاصل على الصعيد الفردي، إلا أنّ هذه التغييرات حصلت. فأسوةً بالتغيير في تدريب النساء على قانون الأسرة، حصلت تغييرات مهمة في ما يتعلق بـ«مشاركة القادة المحليين في تدريبات وورشات عمل حول قانون الأسرة/ حقوق النساء»، علماً أنّ هذه الزيادة في عدد القادة المحليين الذين أشاروا إلى مشاركتهم في هذه الجلسات (٤٣ بالمئة خلال المسح القاعدي و٦٨ بالمئة خلال المسح النهائي) متجانسة في المناطق المستهدفة. وتظهر مقارنة البيانات مع المسح القاعدي ارتفاع نسب المشاركة عند النساء والرجال. يفصّل الجدول التالي المشاركة بين النساء والرجال.

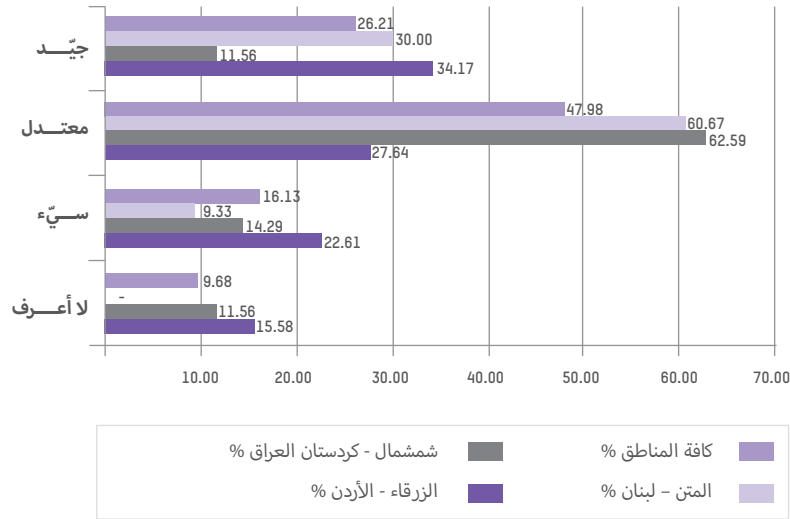
	الرجال		النساء		المجموع	
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %
نعم	34.50	67.44	55.00	72.73	42.90	68.52
كلا	65.50	32.56	45.00	27.27	57.10	31.48
المجموع	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

جدول ١٣ - التوزيع الجندري لمشاركة القادة المحليين في ورشة عمل حول حقوق النساء - مسح القادة المحليين

تحسّن مستوى الدعم المقدم للنساء اللواتي يلجأن للمحكمة لحلّ النزاعات الأسرية في المناطق الثلاث مع ٨٠ بالمئة من النساء يتوقعن دعماً إيجابياً ("مقبول" أو "جيد") من القادة المحليين. ويمكن إيعاز هذا التغيير إلى ارتفاع عدد القادة المحليين الذين يشاركون في الجلسات التدريبية والتوعوية حول حقوق النساء، مما قد يكون شكلاً بادرة إيجابية ومشجعة للنساء في المجتمع. إضافةً إلى ذلك، أكّدت الفئات المشمولة في المسح النهائي أنّ المشروع قد ساهم في استحداث شبكة اجتماعية داعمة للنساء، علماً أنّهن ممكّنات الآن من المطالبة بحلول لانتهاكات حقوقهن. فيعتبر فعلاً القادة المحليين مراجع في هذه الشبكة الاجتماعية ويبدو أنّ المشروع قد ساهم في تحسين وجهة نظر النساء حول هذا الدور.

تعتبر البيانات إيجابيةً على وجه الخصوص في الأردن حيث ٧٢،١ بالمئة من المشمولين بالمسح اعتبروا أنّ دعم القادة المحليين «مقبول» (٣٠،٥ بالمئة) و«جيد» (٤١،٦ بالمئة)، مما يشكل تقدماً ملحوظاً مقارنةً بالمسح القاعدي مع ١٤،٣ بالمئة من الدعم «المقبول» و٢٤،٣ بالمئة من الدعم «الجيد».

أيضاً، تعتبر ٧٣،٤ بالمئة من النساء الدعم المقدم من القادة المحليين في حال رفع قضية متعلقة بالنزاعات الأسرية في المحكمة دعماً إيجابياً: «مقبول» (٤٨ بالمئة) و«جيد» (٢٥،٤ بالمئة). من المهم في الرسم البياني أدناه الإشارة إلى أنّ النساء المشمولات في المسح في شمشال وصفن دعم القادة المحليين بالإيجابي في ٧٤،١ بالمئة مع ٦٢،٦ بالمئة من النساء يعتبرن هذا الدعم «مقبول» و١١،٢ بالمئة يعتبرنه «جيد».



رسم بياني ٣ - مستوى الدعم المقدم من القادة المحليين في حال رفع قضية متعلقة بالنزاعات الأسرية في المحكمة من وجهة نظر النساء - مسح النساء في المجتمع (بالنسبة المئوية)

بينما تتماشى البيانات المتعلقة بالمؤشرين المذكورين أعلاه (عدد القادة المحليين المشاركين في جلسات تدريبية ومستوى الدعم المقدم من القادة المحليين في حال رفع قضية متعلقة بالنزاعات الأسرية في المحكمة من وجهة نظر النساء) مع بعضها البعض، إلا أنّ وجهة نظر الرجال والقادة المحليين في مدى معرفتهم بحقوق النساء/قانون الأسرة أقل اتساقاً. فيمكن التوقع بالنظر إلى نتائج المسح أنّ الارتفاع بالمعرفة نتيجة التدريبات وازدياد مستوى الدعم من القادة المحليين من وجهة نظر النساء أنّ نسبة معرفة الرجال والقادة المحليين، برأيهم الخاص، ارتفعت أيضاً، إلا أنّ نتائج المسح لا تعكس هذه الزيادة. فبينما تظهر البيانات تغييرات إيجابية في مستوى المعرفة عند القادة المحليين في البلدان الثلاثة، إلا أنه تمت ملاحظة تناقضات كبيرة في لبنان والأردن. ففي الأردن، تتناقض النتائج الإيجابية المتعلقة بمستوى فهم القادة المحليين لقانون الأسرة، من وجهة نظر النساء، مع النتائج السلبية



٦,١,٣ الوصول - المستوى المؤسسي

تمّ الحصول على النتائج الواردة في هذا الجزء من الإطار التحليلي عبر تثلث البيانات من مسحين مختلفين: المحامين والعاملين في السلك القضائي.

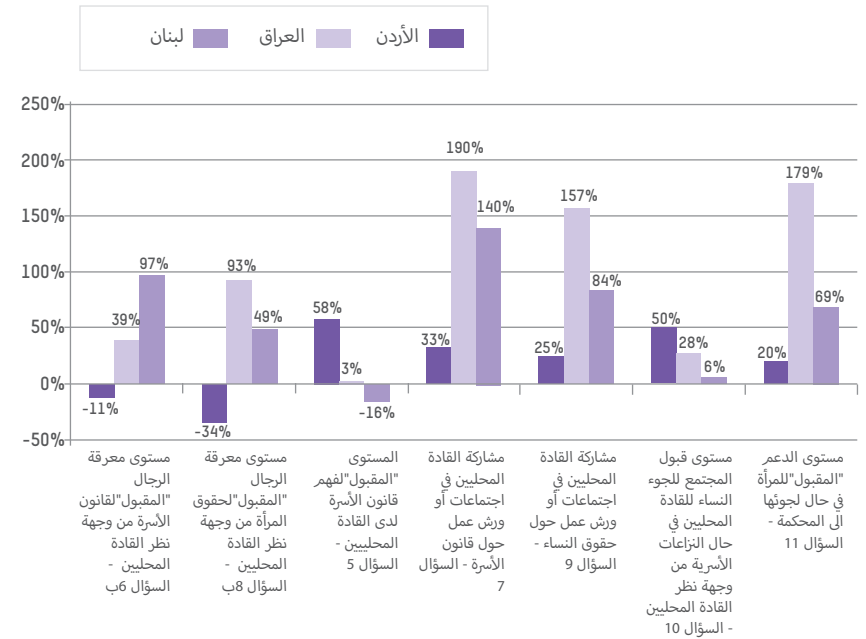
تظهر البيانات تحقيق تغييراً إيجابياً على المستوى المؤسسي، فباستثناء مؤشرين أظهرنا انخفاضاً، ألا وهما وجهة نظر المحامين حول فهم النساء لقانون الأحوال الشخصية في لبنان ومعرفة العاملين في السك القضائي باتفاقية سيداو في الأردن، تبين كافة المؤشرات المتعلقة بالوصول المؤسسي تقدماً جيداً.

في ما يتعلق بالمحامين، تظهر البيانات المتعلقة بمشاركتهم في جلسات تدريبية حول حقوق النساء وفهمهم لقانون الأسرة تغييراً إيجابياً يصل إلى ٥٩ بالمئة و١٥٢ بالمئة تبعاً. ومن المهم الإشارة إلى أنه، بينما أتت أعلى نسب التقدم على مستوى الوصول الشخصي والاجتماعي في المؤشرات المتعلقة بالمشاركة في الجلسات التدريبية، على المستوى المؤسسي تشهد مستويات المعرفة بقانون الأسرة تقدماً أكبراً منه في المشاركة في التدريبات.

أما في ما يتعلق بالعاملين في السلك القضائي، فكانت النتائج أقل اتساقاً في البلدان الثلاثة، إذ أظهرت البيانات في الأردن تغييراً سلبياً في المؤشرات المتعلقة بالوعي "المقبول" حول اتفاقية سيداو والمعرفة "المقبولة" الفعلية للاتفاقية. أما في العراق، فتظهر البيانات تقدماً على صعيد المؤشرين، بينما تمّ لحظ تغييراً معتدلاً في لبنان. تجدر الإشارة إلى أنّ لبنان والعراق أفادا عن انخفاض ملحوظ في العوائق أمام تنفيذ الاتفاقية.

لفهم الرجال لهذه المواضيع إذ في الأردن أغلبية القادة المحليين من الرجال. أما بالنسبة للبنان، فالعكس صحيح إذ يتعارض الاعتبار الإيجابي لمعرفة الرجال بحقوق النساء/قانون الأسرة مع اعتبار سلبى لفهم القادة المحليين.

في سبيل تقديم لمحة عامة عن التغييرات على المستوى الاجتماعي، يلخص الرسم البياني التالي مستويات التغيير في ما يتعلق بالوصول.



رسم بياني ٤- الفروقات بين مؤشرات الوصول - المستوى الاجتماعي

أهم النتائج - الوصول - المستوى الشخصي

- ارتفاع عدد الأشخاص المدربين
- ارتفاع نسبة دعم القادة المحليين في حال النزاعات الأسرية من وجهة نظر النساء
- تعارض بين معرفة الرجال والقادة المحليين لحقوق النساء

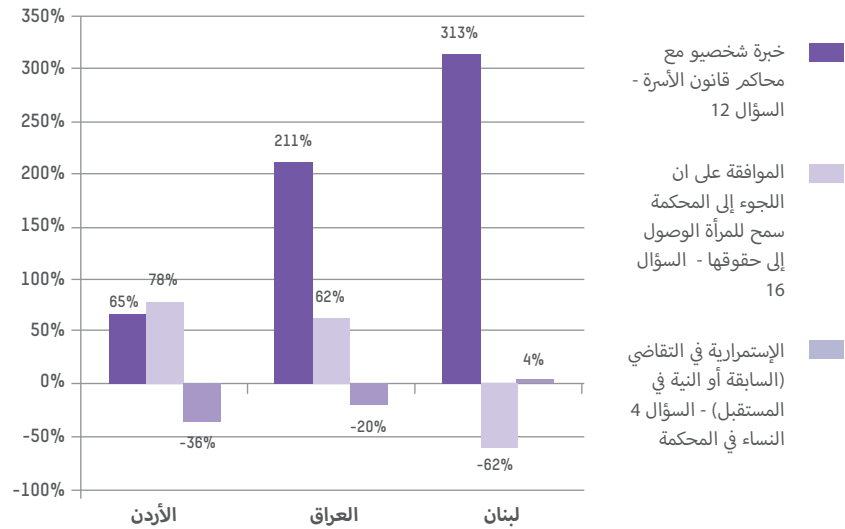


يظهر الرسم البياني التالي لمحة عامة عن التغييرات الحاصلة في كافة المؤشرات المؤسسية.

٦,٢ الاستخدام

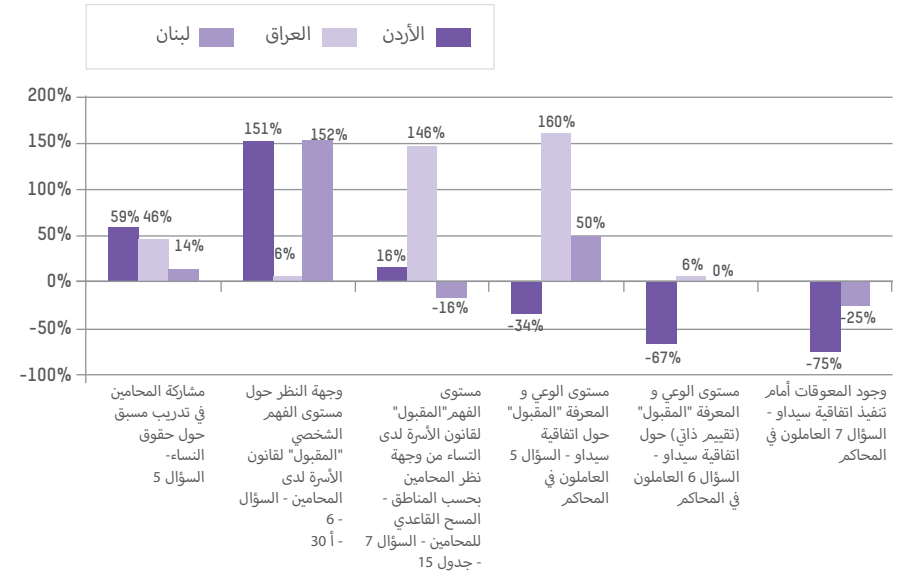
تمّ الحصول على النتائج الواردة في هذا الجزء من الإطار التحليلي عبر تليلث البيانات من مسحين مختلفين: النساء في المجتمع واللواتي لديهن قضايا في المحكمة والعاملين في السلك القضائي.

بينما تمّ تسجيل تحسن عام في مؤشرات استخدام الخدمات القانونية من قبل النساء في المجتمع واللواتي لديهن قضايا في المحكمة، بقيت التغييرات على الصعيد المؤسسي ضعيفة. تظهر البيانات تقدماً على المستويات الشخصية في مجال الاستخدام، إذ إزداد عدد النساء اللواتي يصلن إلى المحاكم ويعتقدن أن اللجوء للمحكمة يسمح لهن بالحصول على حقوقهن (باستثناء لبنان)، إلا أنّ البيانات تظهر أيضاً ارتفاعاً في عدد النساء اللواتي يتخلين عن دعاويهن. ويبيّن الجدول التالي النسبة المئوية للفرق بين مؤشرات الاستخدام عند النساء في كلّ من البلدان الثلاثة.



رسم بياني ٦ - فروقات المؤشرات المتعلقة بالاستخدام (بالنسبة المئوية)

فيما تمّ تسجيل ازدياد ملحوظ في عدد النساء اللواتي يصلن إلى النظام القانوني في البلدان الثلاثة - بالنسبة المئوية التالية: ٦٥ بالمئة في الزرقاء، ٢١١ بالمئة في شمشمال، و٣١٣ بالمئة في المتن - تمّ تسجيل انخفاض في استمرار التقاضي في الأردن والعراق.



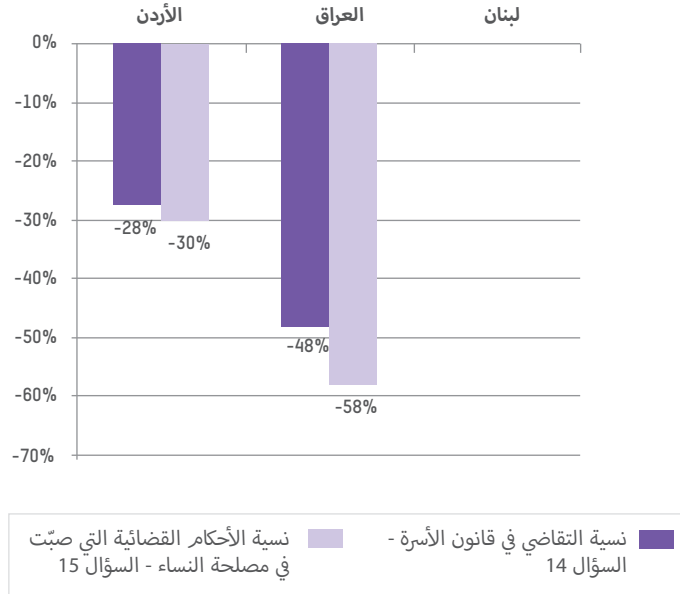
رسم بياني ٥ - الاختلاف في مؤشرات الوصول - المستوى المؤسسي (بالنسبة المئوية).

أهم النتائج - الوصول - المستوى المؤسسي

- ارتفاع نسبة المعرفة بقانون الأسرة عند المحاميين
- انخفاض العوائق أمام تنفيذ اتفاقية سيداو (لبنان والأردن)



تسق بيانات التخلي عن الدعاوي مع الانخفاض في كمية الدعاوي الأسرية في الأردن والعراق، وانخفاض الأحكام التي تصبّ في مصلحة النساء مقارنةً بالمسح القاعدي. وقد يكون إلتزام القضاة المحدود قد أثر على إصدار الأحكام لصالح النساء. لا بدّ من النظر في هذه النقطة في المستقبل إذ إنها فائقة الأهمية.



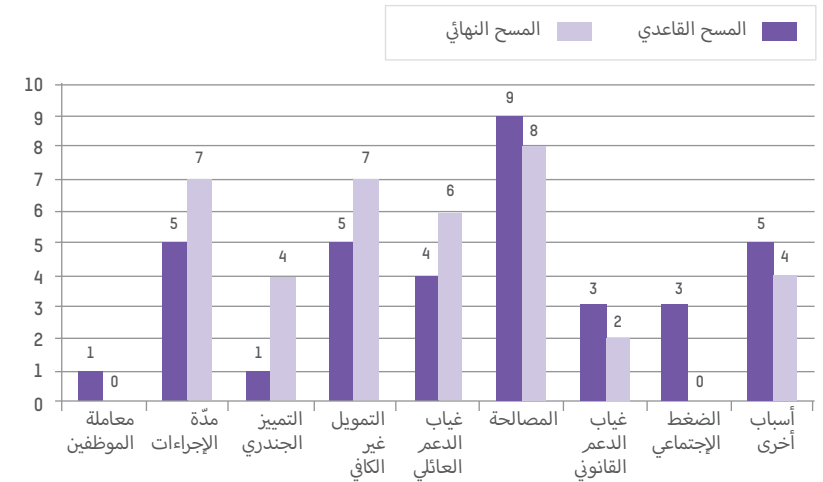
رسم بياني ٨ - الفروقات بين كميات الدعاوي الأسرية و الأحكام التي تصبّ في مصلحة النساء

وفق البيانات المسجّلة في المسح النهائي، أثر المشروع على إحداث تغيير على المستوى الشخصي (أي زيادة عدد النساء الممكّنات، المؤدية إلى زيادة عدد النساء اللواتي يلجأن إلى المحكمة). لا تزال العوائق الاجتماعية والمؤسسية المسجلة وقت المسح القاعدي قائمة، إلا أنّ دورها تغيّر. فعلى سبيل المثال، عبّرت النساء خلال المسح القاعدي عن عوائق على مستوى الوصول مرتبطة بالضغط، والهشاشة الاقتصادية والإجراءات الإدارية تؤثر على قرارهن باللجوء إلى المحكمة، إلا أنّ دور هذه العوائق تغيّر ليصبح على مستوى الاستخدام عند المسح النهائي، مؤثراً بذلك على نسبة التخلي عن الدعاوي. تظهر هذه النتائج أنّ المشروع نجح في استهداف هذه العوائق على مستوى الوصول، لكن لا بدّ من اعتماد نهج أكثر تخصصاً وتركيزاً لخفض الأثر السلبي لهذه العوائق على صعيد الاستخدام.

	الزرقاء		شمشال		المتن	
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %
النساء اللواتي كانت لهن تجربة سابقة مع المحاكم	8.5	14.0	10.3	32.0	1.3	5.4
النساء اللواتي تابعن أو ينوين متابعة التقاضي - للقضايا الحالية	81.8	52.0	74.0	59.0	96.4	100.0

جدول ١٤ - التجربة في المحكمة واستمرار التقاضي - مسح النساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة

ويُظهر جمع البيانات من المناطق الثلاث أن أسباب التخلي عن القضية كانت أولاً بفضل المصالحة (وصول إلى حلّ خارج المحكمة)، ثم عدم توفر الموارد المالية الكافية، وطول عملية التقاضي، وفق ما خلص إليه المسح القاعدي.



رسم بياني ٧ - أسباب التخلي عن الدعاوي - مسح النساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة



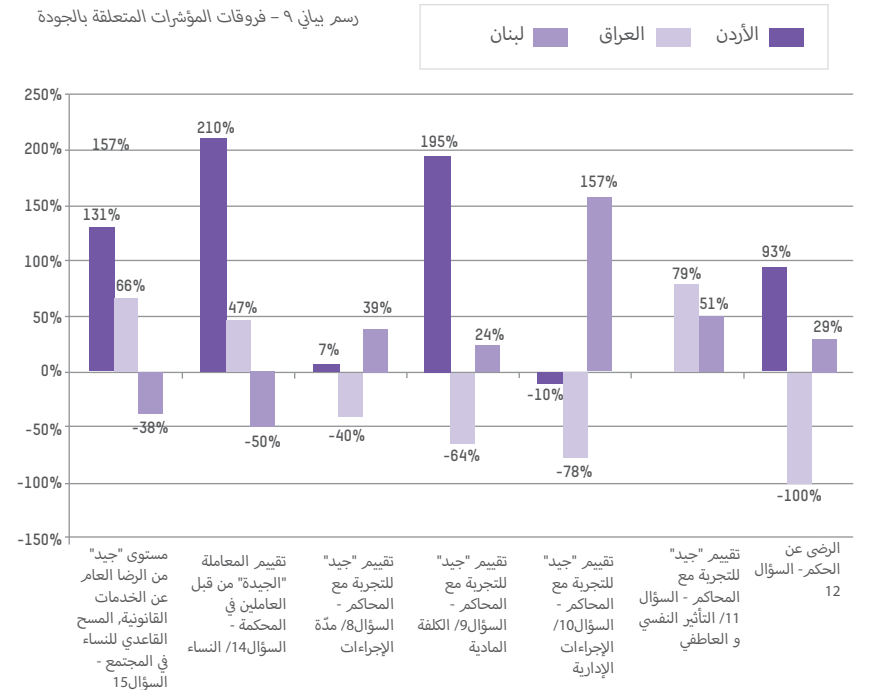
٦,٣ جودة الخدمات القانونية

تختلف جودة الخدمات القانونية بين البلدان الثلاثة، مما قد يُعزى جزئياً إلى اختلاف السياق المؤسسي بينها.

في العراق، أعربت النساء في المجتمع واللواتي لديهن قضايا في المحكمة (السؤالين ١٤ و ١٥ في الرسم البياني التالي) عن رضا عام عن تعامل العاملين في السلك القضائي معهن، والأثر العاطفي/النفسي لعملية التقاضي. إلا أنّهن أعربن عن عدم رضاهن عن طول الدعاوي والنواحي الإدارية والمالية.

في الأردن، أظهرت البيانات ردود فعل إيجابية من النساء في المجتمع واللواتي لديهن قضايا في المحكمة على أغلبية المؤشرات التي تقيس جودة الخدمات القانونية، باستثناء الإجراءات الإدارية.

أخيراً في لبنان تظهر البيانات تعارضاً بين وجهات النظر بين النساء في المجتمع والنساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة، إذ اعتبرت النساء في المجتمع أن التجربة سلبية (سؤالين ١٤ و ١٥)، بينما أعربت الأخريات عن فروقات إيجابية.



تجدر الإشارة إلى العدد المتدني للأجوبة المتعلقة بجودة الخدمات عند النساء من المجتمع في البلدان الثلاثة، فوحدها ١١،٤٧ بالمئة أجابت عن السؤال. في الوقت عينه، تعكس البيانات الرضا عن الخدمات القانونية إذ تعبّر نسبة ٤٨ بالمئة (مقارنةً بـ ٣٦ بالمئة خلال المسح القاعدي) من كافة النساء عن رضا "مقبول" عن جودة الخدمات القانونية: ٢٧ بالمئة في الأردن، و٦٤ بالمئة في العراق، و٢٥ بالمئة في لبنان. أما بالنسبة لعدد النساء اللواتي اعتبرن مستوى الرضا "جيداً" فارتفع أيضاً، واصلاً إلى ٣٧ بالمئة في المناطق الثلاث (مقارنة بـ ٢٤ بالمئة خلال المسح القاعدي)، علماً أنّ التغيير في هذا المؤشر ملحوظ في الأردن على وجه الخصوص حيث ارتفع من ٢٠ بالمئة خلال المسح القاعدي إلى ٤٦ بالمئة خلال المسح النهائي.

	الزرقاء		شمشمال		المتن		المجموع	
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %
جيد	20.00	46.15	16.70	27.86	100.00	62.50	24.00	37.04
مقبول	-	26.92	50.00	63.83	-	25.00	36.00	48.15
سيء	80.00	23.08	22.20	4.26	-	12.50	32.00	11.11
لا أعرف	-	3.85	11.10	4.26	-	-	8.00	3.70
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

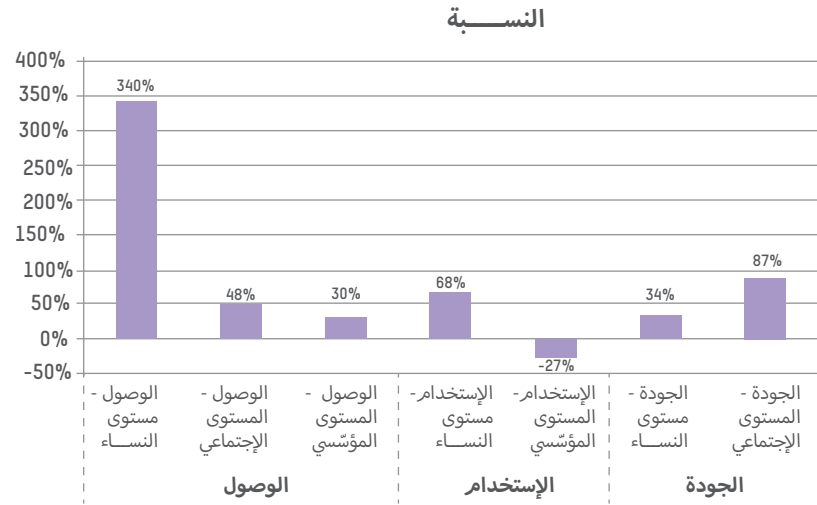
جدول ١٥ - تقييم الرضا عن الخدمات المقدمة خلال عملية التقاضي - مسح النساء في المجتمع

بالرغم من تسجيل مستوى إجابة متدني بين النساء في المجتمع، ٦٤،٦٧ بالمئة من النساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة والمشمولات في المسح أجبن على السؤال المتعلق بمدى الرضا عن الأحكام؛ وبيّنت النتائج ارتفاعاً في التقييم "الجيد" (من ٣٠ بالمئة إلى ٣٩،٣ بالمئة) وانخفاض التقييم "السيء" (من ٣٦،٧ بالمئة إلى ١٤،٣ بالمئة).

٦,٤ النتائج والخلاصات

في سبيل استخلاص النتائج حول حجم ومستوى التغيير الذي أحدثه مشروع وصول النساء للعدالة، على التحليل التمعن في مجالين مختلفين: أولاً إلى أي درجة حصل التغيير ضمن العناصر التحليلية الثلاثة للبرنامج (الوصول، الاستخدام، الجودة)، وثانياً إلى أي درجة أثرت أنشطة المشروع على المستويات الشخصية والاجتماعية والمؤسسية.

في ما يتعلق بالمجال الأول، تظهر مقارنة متوسط التقدم في العناصر الثلاثة، أي الوصول، والاستخدام، والجودة، أنّ مستوى الوصول كان الأكثر تأثراً مع متوسط نسبة فرق وصلت إلى ٣٤٠ بالمئة. أما بالنسبة للاستخدام والجودة، فقد حصل التغيير أيضاً (نسبة ٦٨ بالمئة و٨٧ بالمئة تبعاً)، إلا أنّ حجم هذا التغيير، كما سبق وذكرنا، أقل من النتائج المحققة على مستوى الوصول.

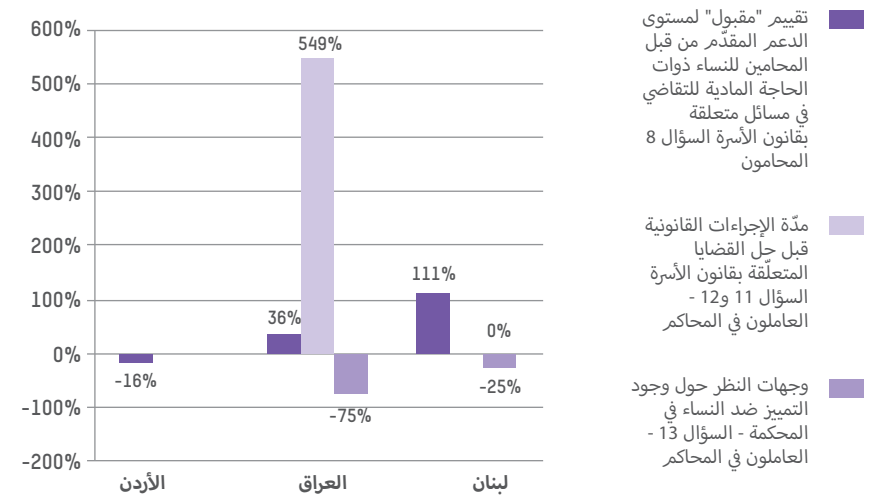


رسم بياني ١١ - لمحة عامة عن الفروقات في المؤشرات المتعلقة بالوصول، والاستخدام، والجودة على المستويات الشخصية والاجتماعية والمؤسسية.

	جيد		مقبول		سيء		لا أعرف	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مسح قاعدي	27	30	20	22,2	33	36,7	10	11,1
مسح نهائي	33	39,3	39	46,4	12	14,3	0	0

جدول ١٦ - تقييم الرضا عن الأحكام القضائية - مسح النساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة

على المستوى المؤسسي، عبّر العاملون في السلك القضائي في العراق ولبنان عن انخفاض في التمييز ضد النساء في المحكمة، وفي الأردن، عبّروا عن فرق إيجابي في مدة التقاضي. أما بالنسبة لتقييم دعم المحامين للنساء المستضعفات "المقبول"، فلم يكن متجانساً بين البلدان الثلاثة.



رسم بياني ١٠ - الفروقات في المؤشرات المتعلقة بالمستوى المؤسسي (الجودة) - مسح المحامين والعاملين في السلك القضائي



٧

إطار عمل التقييم والأسئلة المطروحة

يصف هذا الفصل إطار العمل المستخدم في الدراسة، بدءاً بمراجعة بعض النقاط الفنية للمقارنة، ثم تحديد معايير التقييم، وأخيراً شرح العلاقة بين أهم مجالات التدخل، والمقارنة، والأنشطة التي تشكّل إطار عمل التقييم.

ويتشكل إطار عمل التقييم من المسائل التي ستتم مراجعتها اعتماداً على إطار المشروع المنطقي ووثائقه المختلفة. ويتمّ تقديم النتائج وفق النموذج المعتمد من قبل EUROPAID في الخطوط التوجيهية للتقييم والمعايير الموضوعية من قبل OECD-DAC، وهي: الأثر، والملاءمة، والفعالية، والكفاءة، والإستدامة. كما يتضمن كل قسم الأجوبة المقدمة على الأسئلة المطروحة ضمن الشروط المرجعية.

٧،١ مسائل التقييم

تقييم الأثر - يعتبر قياس التغيير على حياة الفئات المستهدفة عملاً متعدد التحديات إذ يتضمن مستويات معقدة مختلفة. فطبيعة التغيير قد تكون صعبة القياس، وخاصة التغيير الاجتماعي والتمكين الذي يصعب تحديد المؤشرات لهما، علماً أن قياس التغيير يعتمد على مدى إمكانية قياس هذه المؤشرات كمياً وبشكل مستقل.

من الصعب أيضاً تحديد مقدار التغيير، فمن المفضل إجراء مسح للوضع قبل المشروع وبعده، إلا أنه، باستثناء الحالات التي يتم فيها التعرف على الفئة المستهدفة لإجراء مسح قاعدي، يتمثل أفضل تقدير للتغيير عبر متوسط إحصائي للبيانات قبل المشروع أو عبر الاستدكار، ويمكن تجميع البيانات عبر عدة سنوات لتبيان التغيير ذات الأهمية الإحصائية. أخيراً، وفي سبيل ربط التغيير الحاصل للمشروع بشكل مباشر، لا بدّ من مقارنة تجارب الأشخاص المشاركين في المشروع مع أولئك غير المشاركين فيه لكن يعيشون في ظروف مماثلة وقد اختبروا التغييرات نفسها. لذا، يمكن القول أن أمتن مناهج التقييم يعتمد على جمع البيانات الكميّة من المشاركين في المشروع قبل النشاط وبعده.

ويعتبر الجمع بين هذا التقييم الذاتي والأدوات التشاركية التي تعزز توثيق المعلومات مقارنةً بفعالة في عمليات تقييم المشاريع.

بالنظر إلى المستويات المختلفة، من المهم الأخذ بعين الاعتبار أنّ التغيير المثير للإعجاب على صعيد الوصول سببه بشكل كبير التقدّم على المستوى الشخصي، بينما تُعتبر التغييرات على الصعيدين الاجتماعي والمؤسسي أقل وضوحاً. وفق ما ورد في الأقسام السابقة، نتج التغيير الشخصي بشكل كبير عن ارتفاع في المعرفة أدى إلى سلسلة من النتائج الإيجابية: تمكين النساء، اللواتي يعترف المحامون والقادة المحليون بزيادة فهمهن للقضايا الأسرية القانونية، واستخدام أكبر للخدمات القانونية. من وجهة النظر هذه، تُمثّل المعرفة عاملاً أساسياً في تيسير التغيير ضمن إطار عمل المشروع.

إضافةً إلى ما سبق، تظهر البيانات أنّ التغيير المتعلق بالعوامل الخارجية عوضاً عن العوامل الشخصية (للنساء، أو القادة المحليين، أو المحامين، أو العاملين في السلك القضائي) لم يتمّ بشكل كامل. فبالفعل تُظهر الفروقات السلبية المتعلقة بمتابعة الدعاوي، وكمية الدعاوي الأسرية، وطبيعة الأحكام أنّ المشروع لم يكن فائق الفعالية في التعامل مع العوائق الهيكلية أمام وصول النساء للعدالة. لا تزال آتاعاب المحامين، وطول فترة التقاضي، والمسائل الإدارية، تشكّل تحدياً أمام وصول النساء للعدالة ولا بدّ من أخذها بعين الاعتبار ضمن مرحلة المشروع الثانية.

إلى هذا، وبالعودة إلى أحد أهم النتائج الأساسية للمسح القاعدي، ألا وهو «تتضمن العوائق الأساسية نقص المعرفة والموارد المالية»، يشكّل ازدياد مستوى المعرفة عند النساء وبعض الجهات المعنية تغييراً إيجابياً أحدثه المشروع. بالنظر إلى عنصر الاستخدام، تظهر البيانات هنا أيضاً نسبة مرتفعة من التغيير عند النساء اللواتي لديهن قضايا في المحكمة (٦٥ بالمئة - ٣١٣ بالمئة)، ممثلةً بذلك تقدماً نحو معالجة إحدى العوائق التي حددها المسح القاعدي، ألا وهي «تدني مستوى فعالية الوصول للنظام القانوني بين النساء». بالنظر إلى أن عدد الحالات التي يقدم فيها المحامون الخدمات المجانية لم يتغير بشكل كبير خلال فترة المشروع، من الممكن القول إنّ نشر الوعي والمعرفة حول قانون الأسرة في المناطق المستهدفة حتماً ساهم في زيادة معدل استخدام الخدمات القانونية. من الناحية الأخرى، لا تظهر البيانات أيّ براهين واضحة عن تغييرات ملحوظة متعلقة بالعوامل الأساسية التي تدفع النساء للتخلي عن الدعاوي، ومنها المصالحة، وعدم توفر الموارد المالية، وطول فترة التقاضي.

تنطبق الأنماط نفسها على جودة الدعم القانوني، مما يشير إلى بعض التحسّن في وجهة نظر النساء في المجتمع واللواتي لديهن قضايا في المحكمة، إلا أنّ بعض العناصر المؤسسية والإدارية أمتت عوائقاً أمام تحسّن أكبر.



- **استراتيجيات التأثير:** استهدفت هذه الاستراتيجيات الجهات الفاعلة الأساسية على المستويات الاجتماعية والمؤسسية والسياسية، بهدف إحداث تأثير إيجابي على التغيير في المواقف المتعلقة بوصول النساء للعدالة.
- **الشراكة:** تمّ تنفيذ هذا المشروع من خلال العمل مع منظمات محلية شريكة.

سيعتمد التقييم أدوات التقييم الذاتي المثلثة المفسرة أعلاه، بالإضافة إلى البيانات الثانوية حين توفرها ضمن المشروع، مما سيؤدي إلى الحصول على معلومات كميّة تعكس تحديد المشاركين بأنفسهم ما هي المنافع. كما سيسمح ذلك بتوفير البيانات عن الوصول للعدالة لمقارنتها مع المسح القاعدي الذي تمّ إجراؤه في بداية المشروع. ويعدّ هذا النوع من عمليات التقييم كفوّاً من حيث القيمة المالية والوقت وذلك بفضل استخدام الاستبيانات الكميّة والمجموعات البؤرية النوعية، والمقابلات الفردية.

٧,٢ إطار عمل التقييم

يؤدي تحليل الإطار المنطقي وغيره من وثائق المشروع إلى تحديد المجالات التي يمكن اعتبارها نقطة انطلاق إطار عمل التقييم، علماً أنه يمكن أيضاً اعتبارها من المجالات التخصّصية لمنظمة أوكسفام، ألا وهي:

- **المشاركة والتمكين:** أي ضمان أن يتم إشراك كلّ من المستفيدين والفئات المستهدفة والجهات المعنية والشركاء المحليين بشكل فعّال وضمن مشاركتهم الكاملة في وضع وتنفيذ المشروع عبر العمل على الحشد الاجتماعي والمناصرة على الصعيد المحلي.
- **نهج/نموذج تغيير متعدد المستويات:** أي ضمان أن يأخذ المشروع بعين الاعتبار كافة مستويات المشاركة، بما في ذلك على المستوى الفردي، والاجتماعي، والمؤسسي، والسياسي.

وقد تمت ترجمة هذه المجالات على أرض الواقع عبر استعمال مقاربات متعددة في المشروع تضمنت ما يلي:

- **منهجيات تشاركية:** تراوحت بين الاستشارات والاجتماعات مع النساء والقادة المحليين، وغيرهم من الجهات المعنية.
- **استراتيجية تحديد الفئات الأكثر ضعفاً:** شكّل تحديد أسباب الضعف الأساسية مثل النوع الاجتماعي والعقبات المالية جزءاً مهماً من المشروع.
- **استراتيجية التمكين:** ركزت هذه الاستراتيجية على بناء معرفة المستفيدين ومهاراتهم ومستوى الثقة لديهم عبر سلسلة من النشاطات.
- **النهج المعتمد على حقوق الإنسان:** اعتمدت المقاربة الإجمالية للمشروع على تعزيز مقاييس حقوق الإنسان واحترامها.
- **الحشد:** تمّ العمل على هذه المقاربة على عدة مستويات، نذكر منها مثالين: (١) إشراك طلاب الحقوق بشكل عملي في الأنشطة مما أدى إلى زيادة كمية الخدمات المجانية المقدمة و(٢) العمل مع المساعدات القانونية الذي كان خطوة استراتيجية في عملية الحشد المجتمعي.



وقد أدى استعمال المنهجيات التشاركية والمقاربة المتعددة المستويات كنقطة إنطلاق وتفعيلها عبر المقاربات المذكورة أعلاه إلى العمل على مشروع يتعد عن النموذج التنزلي أو القصير المدى.

يعترف إطار عمل التقييم أنّ تحليل الأنشطة كلّ على حدى لن يتمكن من وصف ميّزات المشروع المتأزرة. لذا من المهم فهم النقطتين التاليتين: (١) إلى أي درجة اتقت منظمة أوكسفام وشركاؤها العمل على هدف تحسين وصول النساء للعدالة للنساء الفقيرات في المناطق المستهدفة، ليس فقط عبر تقديم الخدمات القانونية المجانية، لكن أيضاً عبر تمكين الفئات المستهدفة ووضع الأفراد الأكثر ضعفاً في صلب العملية و(٢) إلى أي درجة تمكنت المقاربات المتبعة من تشكيل العمل على الميدان.

للإجابة عن هذه الأسئلة الأولى حول المشروع، سيتم تحليل المقاربات المتبعة والأنشطة المنفذة، وأثر المشروع اعتماداً على المعايير التالية:

معايير التقييم: ستستعمل عملية التقييم هذه معايير التقييم الموضحة في الجدول أدناه، علماً أنّ التعاريف المقترحة مستمدة من معايير OECD/DAC لضمان توافق التحليل. ويبين جدول التقييم (المرفق ١) الطريقة التي تمّ استعمال المعايير فيها على مختلف مجالات المشروع مع ذكر سبل التحقق المتعلقة بها.



٨

النتائج

٨,١ الملاءمة

هل لدم المشروع أولويات وسياسات الأشخاص والمجتمعات الذي وُضع لخدمتها؟

تمّ قياس ملاءمة المشروع بالأخذ بعين الاعتبار المشاكل والاحتياجات المحددة في المناطق المستهدفة وتضمينها في تصميم المشروع، بالإضافة إلى مواءمة أهم السياسات التنموية والوثائق الاستراتيجية الوطنية والدولية. ويمكن القول، بعد تحليل إطار المشروع المنطقي وكافة الوثائق وآراء العاملين في المشروع (بما في ذلك على الصعيد المحلي) أن منطق المشروع ممتاز وشديد الاتساق مع احتياجات البلدان المستهدفة والأولويات السياسية على الصعيدين الإقليمي والوطني.

تعتبر النساء في المنطقة العربية أقل حظوةً على الأصدّة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية مقارنةً بالأقاليم الأخرى، وخاصةً تلك التي تمتاز بمستوى الدخل أو التطور الاقتصادي نفسه (مثل أميركا اللاتينية أو جنوب شرق آسيا، أو شرق آسيا). كما يقل تمثيل النساء في المراكز العالية أو مراكز اتخاذ القرار في المجالات السياسية والحكومية، والقضائية، وفي القطاع الخاص^١. أما بالنسبة لحقوق الدستورية، فتتضمن معظم دساتير دول الشرق الأوسط بنداً يضمن المساواة بين جميع المواطنين، مع بعض الفروقات بالنسبة لعدم التمييز ومنع أشكاله المتعددة؛ إضافة إلى أنّ بعض الدول قد وضعت دساتير جديدة بعد الإصلاحات السياسية التي تبعت «الربيع العربي»^٢. كما يمكن القول إن معظم الدول قد أحرزت تقدماً جيداً في الارتقاء بوضع النساء القانوني وحقوقهن عبر العمل على إصلاحات سياسية وقانونية؛ إلا أنّ الثغرات لا تزال موجودة بين هذه الإصلاحات ووضعها حيّز التنفيذ، ويمكن القول إن النساء في المنطقة لا يزلن يواجهن التمييز بأشكاله النظامية التي تؤثر على كافة نواحي الحياة.

إضافةً إلى ذلك، تميز البلدان العربية بالتزامها بقوانين الأسرة، المعروفة أيضاً بقوانين الأحوال الشخصية، التي تبقى النساء في وضعيّة الاعتماد في ما يتعلق بالزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والإرث. وقد وضعت أغلبية دول الشرق الأوسط الموقعة على اتفاقية القضاء على كافة أنواع التمييز ضد المرأة - سيداو تحفظات متعددة لتجنب النزاعات بين القوانين الدولية والوطنية، خاصةً في ما يتعلق بقوانين الأسرة.

المعايير	التعريف (دمج مبادئ OECD-DAC ومستلزمات التقييم المحددة لمشروع وصول النساء للعدالة)
الأثر	التغيير في حياة النساء المستضعفات والفقيرات التي يستهدفهن المشروع عن قصد أو غير قصد - كيفما تحدده النساء أنفسهن والمنظمات الشريكة - الذي ساهمت فيه أنشطة أو كسفام، بالإضافة إلى استدامة هذه التغييرات.
الملاءمة	قياس مدى ملاءمة الأهداف مع (1) حاجات الفئات المستهدفة، وقدراتها، وطموحاتها، و(2) البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، و(3) إطار عمل أو كسفام الاستراتيجي وسياسيتها عند تصميم المشروع، و(4) استراتيجيات أو كسفام الإقليمية، و(5) استراتيجية أو كسفام الوطنية الحالية (في حال وجودها)، و(6) سياسات واستراتيجيات الوصول للعدالة لكل بلد.
الفعالية	مدى تحقيق الأهداف الأساسية.
الكفاءة	مدى تحويل المدخلات إلى نتائج ومدى الكفاءة المالية لهذه العملية.
الاستدامة	إمكانية استمرار المكاسب التي حققها المشروع على المدى الطويل.



ولا تزال المعايير الجندرية التقليدية المتعلقة بتقسيم العمل قائمة حيث يرتبط دور النساء بالأسرة في كافة أنحاء المنطقة. وتأتي النتيجة تمييزاً قائماً على النوع الاجتماعي ومواظية من الدرجة الثانية للنساء بالرغم من اختلاف الوضع بين البلدان. ويواجه تنفيذ القوانين الهادفة إلى احترام حقوق النساء تحديات عدة ذات مستويين إثني أولهما ضعف النظام القانوني العام وتعقيده مما يؤثر سلباً على وصول النساء للعدالة^٢، وثانيهما نقص في الوعي بين النساء أنفسهن في ما يتعلق بحقوقهن. لذا، يمكن القول إنَّ المشروع يساهم بطريقة مباشرة في تحسين وصول النساء المستضعفات.

الأردن

تمَّ تحقيق عدد من التحسينات المهمة في مجال حقوق النساء في الأردن، منها نشر اتفاقية سيداو في الجريدة الرسمية عام ٢٠٠٧، وإعطائها قوة القانون، وفي شهر آذار/مارس ٢٠٠٨، عممت الحكومة قانون حماية الأسرة الموضوع لتنظيم التعامل مع حالات العنف المنزلي من قبل العاملين في السلك الطبي والمؤسسات المعنية بتنفيذ القانون^٣. بالرغم من أنَّ النساء الأردنيات يتمتعن اليوم بشكل كبير بالمساواة القانونية في المسائل المتعلقة بحرية التنقل، والرعاية الصحية، والتعليم، والمشاركة السياسية، والتوظيف، إلا أنَّ قانون الأحوال الشخصية لا يزال تمييزاً بالرغم من تعديلات حصلت في العام ٢٠١٠. فلا يُعترف بالزواج بين امرأة مسلمة ورجل غير مسلم، وتضطّر المرأة المنفصلة عن زوج مسلم إلى التخلي عن كافة حقوقها بعد بلوغ طفلها عمر السبع سنوات. بالإضافة إلى ذلك، يحرم البند ٩ من قانون الجنسية الأردني المرأة المتزوجة من رجل غير أردني من القدرة على إعطاء جنسيتها إلى زوجها أو أولادها، ولا يزال القانونان ٩٨ و٣٤٠ من القانون الجنائي الأردني، الذين يتيحان عقوبات مخفضة لمرتكبي جرائم الشرف، حيز التنفيذ^٤ بالرغم من أنَّ المحاكم الجنائية قد بدأت بإصدار أحكام أكثر حزمًا لجرائم الشرف وقد تمَّ تأسيس محكمة خاصة للنظر في جرائم الشرف عام ٢٠٠٩.

هذا من جهة، أما من الجهة الثانية، فغالباً ما تحبط القواعد الاجتماعية محاولات النساء في الوصول للعدالة والحماية خلال النظام القانوني. وقد أصبحت هذه السلوكيات الثقافية لدى عدد كبير من النساء قواعد داخلية تجعلهن يعتقدن أن التمييز والاعتداء خبزاً يومياً لا يمكن تفاديه. إلى هذا، يصعب على النساء المستضعفات المطالبة بالحلول القانونية في ظل غياب العون القانوني المناسب إذ إن النظام القانوني في الأردن، أسوأ به في غيره من البلدان العربية، معقد جداً، ويتألف من ثلاث أنواع من المحاكم: المحاكم المدنية، والدينية، والخاصة^٥. والمحاكم المدنية محاكم ذات اختصاص عام تنظر في القضايا المدنية والجنائية غير المخصصة قانوناً لمحاكم أخرى^٦. أما المحاكم الدينية، التي تتألف من المحاكم الشرعية والمحاكم المعنية بالديانات الأخرى، فتختص بمسائل الأحوال الشخصية مثل الزواج والإرث. إضافةً إلى النوعين السالف ذكرهما، ينص القانون على محاكم خاصة متعددة تحدد القوانين المؤسسة اختصاصها، فمثلاً محكمة أمن الدولة تختص بالقضايا المرتبطة بأمن الدولة وجنح المخدرات^٧.

أما في ما يتعلق بالعون القانوني، فلا يزال تقديم الخدمات القانونية المجانية من قبل المحامين للفئات المستضعفة في الأردن غير شائع، فينص قانون نقابة المحامين على أن أحد أهداف النقابة هو تقديم الخدمات القانونية لمن لا يستطيع تحمل التكاليف، إلا أنه ما من آلية محددة من شأنها تنظيم الخدمات المجانية المقدمة من قبل محامي النقابة وتشجيعها، وما من جهة حكومية تنظم هذا النوع من العمل في الأردن. وفقاً لللائحة التنفيذية^٨، يستطيع نقيب المحامين الطلب من أي محامي أردني، مرة في العام، بتمثيل فرد غير مقتدر، إلا أنه، في الواقع، ما من إجراء يفرض على أي محامي قبول الحالات المجانية، ويمكنه إذاً رفض القضية المحالة إليه.

بالرغم من عدم شيوع الخدمات القانونية المجانية إلا أنَّ هناك عدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم خدمات قانونية مجانية للأشخاص الذين يحتاجونها، علماً أنَّ بعضاً من هذه المنظمات تركز بشكل خاص على النساء^٩.

وقد استهدف مشروع وصول النساء للعدالة محافظة الزرقاء، الثانية من حيث الكثافة السكانية في الأردن بعد العاصمة عمان. وقد اعتمد هذا الخيار على مجموعة من العوامل التي تضمنت الأنماط الاجتماعية والاقتصادية، وارتفاع معدلات العنف، وعدد المحاكم. إلى هذا، تعدد برامج التنمية والإغاثة في المحافظة ورأت منظمة أرض-العون القانوني أن تبني على الجهود القائمة في هذه المنطقة التي لم تعمل المنظمة فيها من قبل. وقد أظهرت نتائج التقييم، من خلال الاجتماعات مع المستفيدين والمستهدفين والجهات المعنية، أنَّ المشروع قد لَبَّى بشكل متنسق الاحتياجات العميقة للشريحة السكانية المستهدفة.

^٢ حقوق النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فريدوم هاوس، ٢٠٠٥، صفحة ٢
الاستشارات العامة لمنظمة الأمم المتحدة للنساء ولجنة القضاء على كافة أنواع التمييز ضد المرأة (لجنة سيداو) للتوصيات العامة المقترحة حول حقوق النساء في حالات النزاع وبعد النزاع، تقرير، صفحة ٩

^٣ المصدر نفسه، صفحة
^٤ حقوق النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تطور وسط المقاومة، سانيا كيلي وجوليا برسليسن، مدينة نيويورك، نيويورك: فريدوم هاوس؛ لانهام م.د: رومان ولينفيلد، ٢٠١٠. الفصل الخاص بالأردن، صفحة ٢

^٥ التقرير العالمي لعام ٢٠١٤، الأردن، منظمة هيومن رايتس واتش
^٦ نينان ج. براون، الأنظمة القضائية العربية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، متوفر على: <http://www.undp-pogar.org/publications/judiciary/nbrown/jordan.html>

^٧ المصدر نفسه
^٨ المصدر نفسه، وزارة الخارجية الأميركية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعمل، تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩: الأردن (٢٠١٠)، متوفر على: <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/htm/13677/nea/2009/>

^٩ قانون نقابة المحامين رقم ١١ للعام ١٩٧٢، بند ٥٥٥، متوفر لدى نقابة المحامين في الأردن
^{١٠} منظمة أرض العون القانوني من المنظمات العاملة في مجال تقديم الخدمات القانونية المجانية. لائحة المنظمات العاملة في هذا المجال، مراجعة: مسح الممارسات والفرص في مجال المعونة القضائية في ٧١ ولاية قضائية، لانا م. واتكينز ل.ل.ب. لمعهد المعونة القانونية، آب/أغسطس ٢٠١٢. متوفر على: <http://www.probonoinst.org/wpps/wp-content/uploads/a-survey-of-pro-bono-practices-and-opportunities-in-jordan.pdf>



العراق

يعتبر دستور العراق الموضوع عام ٢٠٠٥ أن الإسلام مصدر التشريع الأساسي في البلد ومن غير ممكن سنّ القوانين التي تناقض الأحكام الإسلامية. ويجزى البند ٤١ من الدستور تنظيم المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية (مثل الزواج والطلاق والإرث) من قبل قواعد كل مجموعة دينية في المجتمع العراقي^{١١}. ويتناقض هذا البند مع البند ١٤ من الدستور الذي يدعو إلى عدم التمييز والمساواة أمام القانون، لذا، وبسبب الجدل حول هذا البند، لم يتم وضعه حيّر التنفيذ بعد. وحتى حلّ هذه المسألة، لا يزال قانون الأحوال الشخصية الموحد (مثال فريد من نوعه في الشرق الأوسط) قائماً، اعتماداً على قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٩ علماً أنّ محاولات عدة قد بذلت في سبيل تعديله. فعلى سبيل المثال، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، طرح وزير العدل مسودة قانون على مجلس الوزراء (قانون الأحوال الشخصية الجعفري)، وهو قانون من شأنه تقييد حقوق النساء في ما يتعلق بالإرث والحقوق الأبوية وغيرها بعد الطلاق، مسهلاً بذلك على الرجال الزواج عدة مرات ومخفّضاً سن الزواج للفتيات حتى التسع سنوات^{١٢}. في حال تمّ التصديق على هذا القانون، سيشكل ضربة عنيفة لحقوق النساء في العراق مخالفاً بذلك احكام اتفاقية سيداو المصدقة عام ١٩٦٨ واتفاقية حقوق الطفل المصدقة عام ١٩٩٤، والدستور العراقي (البند ١٤)، وغيرها من الصكوك الدولية.

نظراً لكون كردستان إقليمياً مستقلاً، صادق البرلمان العراقي الكردستاني عام ٢٠٠٨ علقانواً يعدّل عدة أحكام أساسية من قانون الأحوال الشخصية العراقي لعام ١٣١٩٥٩. وقد أدت هذه التعديلات إلى تعزيز حقوق النساء في الزواج والطلاق والإرث عبر وضع القيود على تعدد الزوجات، وإعطاء حقوق إضافية للنساء في حال الطلاق على سبيل المثال. إلى هذا، عام ٢٠١١ صادق البرلمان على قانون لمكافحة العنف ضد المرأة تضمن أحكام تنص على جزاء الإعتداء الجسدي والجنسي والنفسي المقترف ضمن الأسرة، ووضع القانون شروطاً لحماية الضحايا وكلف تأسيس محاكم متخصصة وفرض عقاب مالي جزائي لمن يروّج لختان الإناث أو يمارسه، علماً أنّ هذا الموضوع مهم جداً في الإقليم ١٤. إلا أنه، وبالرغم من هذه التطورات، لا تزال النساء يواجهن عقبات متعددة في كردستان العراق. فالتهديد بالعنف يحول دون ذهاب النساء إلى المحاكم للمطالبة بحقوقهن، هذا في حال كن على دراية بهذه الحقوق، علماً أنّ أغلبية النساء لا يندرجن ضمن هذه الفئة. أخيراً، حتى بالنسبة للواتي يخترن اللجوء إلى المحاكم، تعتبر تكاليف المحامين مرتفعة جداً، مشكلةً بذلك حاجزاً إضافياً أمام وصول النساء للعدالة^{١٣}.

والنظام القضائي العراقي مختلط، شأنه شأن النظام الأردني، ويتألف من محاكم مدنية وأخرى دينية. وبالرغم من تحقيق القطاع القضائي تقدماً منتظماً إلا أنه لا تزال تشوبه الثغرات المتعلقة بالهيكلية والقدرة، فيعاني القطاع القضائي من نقص في الموارد الإنسانية للتعامل مع كمية العمل الكبيرة، خاصةً في ما يتعلق بالعاملين في المحاكم والقضاة^{١٤}. إلى هذا، في ما يتعلق بالقوانين الجديدة (مثل قانون مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي)، وفي ظلّ الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية الناشئة، يفترق المحامين والقضاة وغيرهم من ممتھني السلك القضائي إلى المعرفة والوعي القانونيين لتعزيز وصول النساء للعدالة. ولا تزال المعوقات أمام وصول الفئات المستضعفة والفقيرة إلى نظام العدالة الرسمي متعددة وتتضمن نقص المعرفة بالحقوق الأساسية، ونقص التوجيه حول كيفية التعامل مع النظامين القانوني والقضائي، وأتعاب المحامين المرتفعة، وأخيراً التأخيرات العامة في العملية القضائية المؤدية إلى ضعف في المتابعة^{١٥}. أما بالنسبة للدعم القانوني المجاني، فقد كان مدعوماً خلال عهد صدام مع تخصيص ميزانية معينة للنساء المستضعفات في المحاكم، أما اليوم فهذه الخدمات غير شائعة في إقليم كردستان العراق حيث تتاح هذه الخدمات فقط للدعاوي الجنائية ويعتبرها المحامون كواجب اجتماعي هم بغنى عنه.

تعتبر منطقة شمس شمال من أكثر المناطق تحفظاً في إقليم كردستان حيث تطغى العادات البطورية وتؤثر بشدة على وضع النساء، علماً أنّ الإقليم منطقة تكثرت فيها المخاوف حول أمن وسلامة كادر المشروع والمستفيدين منه عند العمل في مجال تعزيز وصول النساء للعدالة. ففي هذه المنطقة، لا تزال أخطاء النساء تُعاقب بالموت، ومجرد استعمال الهاتف قد يشكل تهديداً على حياة امرأة ما. ويتعامل مشروع وصول النساء للعدالة مع حاجات فائقة الملاءمة للنساء في المنطقة، بحسب كافة المعنيين والمستفيدين.

^{١١} بيانات المساواة الجندرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وضع البنات والنساء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العراق، منظمة اليونيسيف، ٢٠١١، صفحة ٣، متوفر على: <http://www.unicef.org/gender/gender.html>. ١٢٢١٥

^{١٢} العراق، لا تشرعوا الزواج لفتيات التسع سنين، منظمة هيومن رايتس واتش، متوفر على: <http://www.hrw.org/news/2011/07/29/iraq-don-t-legalize-marriage-year-olds>

^{١٣} لا يحق لحكومة إقليم كردستان، حسب دستور عام ٢٠٠٥، إلغاء القوانين، لكن يحق لها عدم تطبيقها واستعمال نصوص قانونية أخرى.

^{١٤} التقرير العالمي لعام ٢٠١٤، العراق، منظمة هيومن رايتس واتش

^{١٥} في إقليم كردستان في العراق، مقاربات وصول النساء الريفيات للعدالة، مقال، متوفر على: <http://www.namati.org/entry/in-iraqi-kurdistan-navigating-approaches-to-justice-for-rural-women>

^{١٦} تعزيز حكم القانون في إقليم كردستان العراق عبر قطاع عدالة حديث، وكفو، ومسائل، وثيقة عمل لحكومة إقليم كردستان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، متوفر على: <http://www.undp.org/content/dam/undp/documents/projects/IRQ/KRG.2-final.docx>

^{١٧} المصدر نفسه

يضمن الدستور اللبناني المساواة في الحقوق والواجبات لكافة المواطنين بغض النظر عن جنسهم (المادة ٧)، كما يؤكد صون وحماية الحرة الفردية من قبل القانون (المادة ٨)^{١٨}. في لبنان، واختلافاً عن أغلبية الدول العربية، لا تعتبر الشريعة مصدر التشريع الأساسي. كما تنص المقدمة على أنّ لبنان ملتزم «بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء» وأنّ للمواثيق الدولية وأحكامها الأفضلية على القوانين والتشريعات الوطنية^{١٩}، علماً أنّه تمّ التصديق على اتفاقية سيداو عام ١٩٩٧^{٢٠}. إلا أنّ التمييز القائم على النوع الاجتماعي لا يزال قائماً في بعض القوانين التي لم يتمّ الطعن فيها على أساس عدم دستورتيتها.

بشكل عام، يمكن القول إنّ التقدم المحرز في مجال حقوق النساء منذ العام ٢٠٠٦ كان هامشياً، ولا تزال قوانين عديدة تمييزية. فعلى سبيل المثال، لا تستطيع المرأة اللبنانية إعطاء جنسيتها لزوجها الأجنبي وأولادها، ويختلف جزاء الزنا بين النساء والرجال، ويستفيد هؤلاء من أحكام مخفضة عند إقرار جرائم الشرف^{٢١}. وينعكس هذا الانحياز النظامي في أحكام قوانين الأحوال الشخصية التي يعتبرها العديدون تمييزية، والتي تنطبق على المواطنين حسب مذهبهم. وتعطي هذه القوانين حقوقاً أقل للنساء في ما يتعلق بالحقوق الزوجية، وإجراءات الطلاق، وحضانة الأطفال.

يعتمد النظام القانوني اللبناني بشكل أساسي على النظامين الفرنسي والمصري، وللطوائف اللبنانية المختلفة قانون الأحوال الشخصية الخاص بها، لذا يخضع الزواج، والطلاق، والحضانة، والإرث لقوانين دينية، تعترف الدولة بـ ١٥ منها. وتخضع كلّ طائفة لمجموعة من قوانين الأحوال الشخصية، علماً أنّ بعض الطوائف تخضع لولاية قضائية واحدة. فعلى سبيل المثال، تبث المحكمة الشرعية في قضايا الأحوال الشخصية، وتنقسم للطوائف السنية والشيعية. أما بالنسبة للطوائف المسيحية، فالمحاكم الكنسية هي التي تنظر في هذه القضايا^{٢٢}.

يركز مشروع وصول النساء للعدالة في لبنان على الطوائف الكاثوليكية (والمارونية) في محافظة جبل لبنان، علماً أنّ قانون الأحوال الشخصية الكاثوليكي مرتبط بالنسيج الاجتماعي، والثقافة، والتقاليد التابعة لسكان المنطقة. ليس الزواج المدني في لبنان خياراً لذا فإن الأغلبية هي دينية، ما يربط القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية بالعادات والتقاليد والوصمات، لذا تبدو الحاجة إلى الدعم القانوني جليّة في هذه الحالات.

تسبب قوانين الأحوال الشخصية بإحداث شرح بين المواطنين على أساس الطائفية بطريقة خاصة وشخصية^{٢٣}. في هذا السياق المعقد، لا يسهل للمواطنين المطالبة بحقوقهم من دون مساندة قانونية. وفي لبنان، كما هي الحال في العراق والأردن، ما من نظام عون قانوني ممول من الحكومة^{٢٤}. لذا تقع مسؤولية ضمان تمثيل الجميع على قدم المساواة أمام القضاء من خلال الخدمات القانونية المجانية على نقابة المحامين والمنظمات غير الحكومية. ويتسبب كلّ من الوضع الاقتصادي الهش، ونقص الثقة في النظام القضائي واستقلالية القضاء، والرسوم القضائية المرتفعة، ونقص التمثيل القانوني المرض في الدعاوي المدنية والجنائية، بإبعاد شريحة لا يستهان بها من اللبنانيين، وخاصة النساء المستضعفات، عن الوصول للنظام القانوني^{٢٥}. لا يزال الطلاق عند الكاثوليكين وعامة المسيحيين سبب وصمة اجتماعية، وتواجه المطلقات ضغطاً اقتصادياً واجتماعياً رهيبين، بالإضافة إلى العقبات القانونية الكبيرة المتعلقة بالفقعة وحضانة الأطفال.

أهم النتائج - الملائمة

- يعتبر المشروع ملائماً في ما يتعلق باحتياجات البلدان والفئات المستهدفة.
- أكّدت كافة النساء والفئات المستهدفة والجهات المعنية التي أعطت رأياًها بالمشروع في لبنان والأردن والعراق على صحة المشروع وشددت على أهميته استكمال المشروع في الاتجاه نفسه.
- يتسق تصميم المشروع مع عدد من الوثائق السياسية الدولية المصادق عليها من قبل البلدان المستهدفة والمركزة على المساواة بين الجنسين وإلغاء التمييز ضد النساء.

^{١٨} مراجعة عليها برتي زين، حقوق النساء المدنية في لبنان، مجلة الرائدة، عدد ١١٢-١١١ (خريف/شباط ٢٠٠٥-٢٠٠٦)، متوفر على <http://www.lau.edu.lb/main.html/112-centers-institutes/iwsaw/raida11>

^{١٩} حقوق النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تطور وسط المقاومة، سانيا كيلي وجوليا بريسلي، مدينة نيويورك، نيويورك: فريدوم هاوس؛ لاناير مرد، رومان ولينفلد، ٢٠١٠. الفصل الخاص بلبنان، صفحة ٣

^{٢٠} مع التحفظ على البنود التالية: ٩ (٢)، و١٦ (١)، ج، د، و، ز، و ٢٩ (١).

^{٢١} المصدر نفسه للمرجع ١٩، صفحة ٣

^{٢٢} المصدر نفسه للمرجع ١١، الفصل الخاص بلبنان، صفحة ٣

^{٢٣} في لبنان، تحكم القوانين الدينية الحياة والحب، مقال لآن لوي سوسمان، متوفر على: <http://www.theatlantic.com/international/2014/08/in-lebanon-a-tangle-of-religious-laws-govern-life-and-love/9/2014/archive>

^{٢٤} لمطالعة المزيد: <http://www.dailystar.com.lb/News/Local-News/2014/08/30/1008430-lack-of-state-funded-legal-aid-hampers-justice>

^{٢٥} المصدر نفسه للمرجع ٢٤

إلى أي مدى تم استخدام الموارد بكفاءة وفعالية؟

كفاءة البرنامج الإجمالية

تمّ وضع برنامج وصول النساء للعدالة ليتضمن خمسة بلدان ألا وهي لبنان، والأردن، والعراق، ومصر، واليمن باعتماد مقارنة «البرنامج الواحد» التي تدمج العمل المباشر، وتممية القدرات، والمناصرة في أيّ معاً. أما بالنسبة لتنفيذ المشروع على الأرض، فقد كان من المفترض أن يتمّ في كافة البلدان السالف ذكرها ما عدا اليمن الذي تمّ استعماله كبلد مرجع نظراً لتنفيذ منظمة أوكسفام فيه برنامج حماية قانونية طويل الأمد بالشراكة مع منظمة يمنية.

واجه المشروع خلال مرحلة التنفيذ عائقين أساسيين كالآتي:

١. مصر - لم يتم الحصول على موافقة من وزارة التضامن الاجتماعي على تنفيذ المشروع، علماً أنّ هذا العائق قد واجه منظمات عديدة في مصر في الآونة الأخيرة بعد ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١. تطلبت عملية مراجعة المشروع في سبيل الحصول على موافقة عدة أشهر إلى أنّ أبلغت الوزارة المنظمة الشريكة في مصر قرارها برفض المشروع بينما كان التنفيذ على قدم وساق في البلدان الثلاثة الأخرى. تباحث منظمة أوكسفام مع الشركاء والجهة المانحة لإعادة توزيع المبالغ المخصصة لمصر، وكان الاتفاق الأخير مع سيدا بعدم صرف الأموال حتى إشعار آخر.

٢. اليمن - نصت الخطة الأولية للمشروع على تنفيذ جولة تعلّمية في اليمن في العام الثاني، إلا أنّ كل من تدهور الوضع السياسي والأمني، بالإضافة إلى الصعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول، قد أدى إلى تأخير كبير دفع منظمة أوكسفام إلى مراجعة خطة العمل، وتمّ تنظيم هذه الجولة في شهر تموز/يوليو ٢٠١٣ بعد الحصول على موافقة الجهة المانحة.

يتزامن التقييم النهائي مع الفصل الأخير لتنفيذ المشروع في لبنان والأردن والعراق. وبالرغم من بعض العوامل الداخلية (مثل تسبّب الموظفين والإيقاف المؤقت) التي أدت إلى بعض التأخيرات خلال مدة تنفيذ المشروع، إلا أنّ البلدان الثلاثة قد تمكنت من استكمال الأنشطة في حينها.

يعطي الجدول أدناه صورة عامة عن التقدم المحرز على صعيد الأداء مقارنةً بالأهداف المرجوة، على أنه من المهم التنويه بما يلي: أولاً: ليست المقاييس التالية نهائية إذ تمّ تنفيذ التقييم قبل شهرين على انتهاء المشروع؛ وثانياً: تتضمن البيانات أدناه المعلومات حتى شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤؛ وثالثاً: لقد تمّ تعديل الأهداف للأخذ بعين الاعتبار عدم تمكن المنظمة الشريكة في مصر بالعمل على المشروع، مما أدى إلى عدم تضمين مصر في التحليل.

الهدف	المخرج	المؤشر	الهدف المرجو	الأداء		الفرق	
				تقييم نهائي	تقييم نصف مرحلي	تقييم نهائي	تقييم نصف مرحلي
1	1	عدد النساء في جلسات التوعية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	4500	2549	7507	-43%	67%
2	1	عدد الاستشارات القانونية المجانية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	1200	669	2558	-44%	113%
2	1	عدد التمثيل القضائي المجاني في 3 بلدان خلال 3 سنوات	270	86	212	-68%	-21%
2	1	عدد المتابعة القضائية المجانية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	124	66	173	-47%	40%
2	1	عدد المتطوعين من المحامين الشباب في 3 بلدان خلال 3 سنوات	30	13	29	-57%	-3%
3	2	عدد القادة المحليين في جلسات التوعية حول حقوق النساء القانونية	300	101	673	-66%	124%
3	2	عدد مجموعات المناصرة المكونة من الرجال التي تجري اجتماعات فصلية	3	0	3	-100%	0%
4	3	عدد المحامين في جلسات التوعية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	300	57	242	-81%	-19%
5	4	عدد اجتماعات الطاولة المستديرة في 3 بلدان خلال سنتين	30	3	24	-90%	-20%

جدول ١٧ - لمحة عن التقدم في مؤشرات المشروع خلال ثلاث سنوات

يظهر الجدول أعلاه أنّ المشروع يتخطى بشكل بارز المؤشرات المتعلقة بزيادة وعي النساء، وإشراك القادة المحليين، وتقديم الاستشارات القانونية. أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالعمل مع طلاب الحقوق وتشكيل منتدى الرجال، فقد حققت الأرقام المرجوة؛ في ما يتعلق بالتمثيل القضائي وتنظيم جلسات الطاولة المستديرة مع السلك القضائي، فمن المتوقع أن تصل إلى الهدف المرجو بحلول نهاية المشروع إذ لا تزال الأنشطة تنفذ. أخيراً، لما يزل إشراك المحامين دون النتيجة المرجوة.

يمكن القول، عبر إجراء مقارنة بين التقدم المحرز والأهداف المرجوة مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية المتاحة في الميزانية، إنّ المشروع قد كان فائق الكفاءة من الناحية الاقتصادية.

أشار كافة الشركاء إلى أنّ القيود المالية قد أثرت على كفاءة، وحتى في بعض الحالات، على فعالية المشروع، فالرواتب المخصصة للموظفين الأساسيين مثل مسؤولي المشروع والمحامين ومسؤولي الإعلام كانت أدنى بكثير من متوسط الرواتب في البلدان الثلاثة، لذا لجأ الشركاء إلى اقتراح تعديلات على الميزانية أو تغطية جزء من الرواتب من موارد أخرى لضمان استمرارية كادر المشروع. انطبق التحدي نفسه على المساعدات القانونية في البلدان الثلاثة، فالمحفزات المخصصة لهن بالكاد غطت التكاليف التنظيمية. لذا من المهم الاستثمار في الموارد البشرية في سبيل ضمان معايير الجودة في التنفيذ، وضمان استدامة المشروع، وتحقيق التغيير الفعلي في تعزيز وصول النساء للعدالة.



اعتماداً على التقييم النهائي، من المهم مراجعة التخطيط المالي عبر مقارنة استراتيجية ومنطقية، فتتوافق النتائج الكمية والنوعية (عدد المستفيدين من جهة والتغيير في السلوك والسياسات) فقط في حال تضافر الجهود. من ناحية الكفاءة، لا بد من توفر الموارد البشرية، وتحديد الأعمال، ووضع إجراءات العمل. يقترح التحليل ضمن التقييم النهائي أن كافة الجهات المعنية قد تعنتت في هذه العوامل، إلا أنه من الممكن تحسينها في المرحلة التالية. من هنا، يمكن العمل على تعزيز بنية الكادر الوظيفي الحالية لضمان أداء أفضل. فعلى سبيل المثال، يُنصح بتخصيص مسؤول عن المتابعة والتقييم أو مسؤول اتصال في المرحلة التالية من المشروع لمتابعة المشروع بانتظام، مما يسمح لمسؤول ومدير المشروع بالتركيز على التنسيق العام والتغيير النوعي المتوقع من المشروع. لا بد أيضاً من استحداث أو تعزيز أنظمة التخطيط لتحديد معالم المشروع الأساسية وكافة التدابير الهادفة إلى تحقيقها. أخيراً، من المهم إيضاح الشراكة بين منظمة أوكسفام والمنظمات الشريكة (راجع المقطع الخاص بالشراكة في قسم الفعالية).

أهم النتائج - الكفاءة

- تمكنت البلدان الثلاثة من تنفيذ المشروع في حينه بالرغم من بعض التأخير.
- يتخطى المشروع بشكل بارز المؤشرات المتعلقة بزيادة وعي النساء، وإشراك القادة المحليين، وتقديم الإستشارات القانونية. أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالعمل مع طلاب الحقوق وتشكيل منتدى الرجال، فقد حققت الأرقام المرجوة؛ في ما يتعلق بالتمثيل القضائي وتنظيم جلسات الطاولة المستديرة مع السلك القضائي، فمن المتوقع أن تصل إلى الهدف المرجو بحلول نهاية المشروع إذ لا تزال الأنشطة تفتقد. أخيراً، لما يزل إشراك المحامين دون النتيجة المرجوة.
- يتسق تصميم المشروع مع عدد من الوثائق السياسية الدولية المصادق عليها من قبل البلدان المستهدفة والمركزة على المساواة بين الجنسين وإلغاء التمييز ضد النساء.

٨٠٢٠١ تحليل الكفاءة - الأردن

لمحة عامة عن مؤشرات التقدم

تؤكد مؤشرات الأنشطة المنفذة في الأردن النتائج التي خلص إليها التقييم نصف المرحلي إلى حد ما، خاصة في ما يتعلق بالبيانات الكمية حول مشاركة النساء في جلسات التوعية حيث الأرقام تخطت الهدف المرجو بشكل كبير. أما عدد الاستشارات القانونية المقدمة، فهو أكثر أهمية إذ يمثل ٤٣٢ بالمئة من الهدف المرجو، علماً أنه الرقم الأكثر ارتفاعاً في هذا المخرج بين البلدان الثلاثة. إلا أن

المؤشرات المتعلقة بالتمثيل والمتابعة القضائية لم تحقق سوى نصف الهدف المتوقع. من المهم التنبه بنقطتين في هذا المجال. أولاً: تظهر المقارنة بين التقييم نصف المرحلي والتقييم النهائي حصول زيادة مهمة في عدد التمثيل والمتابعة القضائية، مما يؤكد أن منظمة أرض-العون القانوني قد احتاجت إلى بعض الوقت لكسب ثقة المجتمع في منطقة لم تعمل فيها المنظمة من قبل؛ وثانياً: يشير تحقيق نصف الأرقام المحددة إلى تأثير العوامل الخارجية، التي قد ترمّ رصدها خلال التقييم نصف المرحلي، بالرغم من مساهمة المشروع في التقليل من أثر بعض منها. على الصعيد الاجتماعي، أن العمل مع القادة المحليين ضمن التوقعات بينما يبقى العمل مع المحامين والعاملين في السلك القضائي تحدياً.

الهدف	المخرج	المؤشر	الهدف المرجو	الأداء		الفرق
				تقييم نصف مرحلي	تقييم نهائي	
1	1	عدد النساء في جلسات التوعية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	1500	1100	3022	-27%
1	2	عدد الاستشارات القانونية المجانية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	300	350	1595	17%
1	2	عدد التمثيل القضائي المجاني في 3 بلدان خلال 3 سنوات	90	7	45	-92%
1	2	عدد المتابعات القضائية المجانية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	41	2	19	-95%
1	2	عدد المتطوعين من المحامين الشباب في 3 بلدان خلال 3 سنوات	10	13	11	30%
2	3	عدد القادة المحليين في جلسات التوعية حول حقوق النساء القانونية	100	53	106	-47%
3	4	عدد المحامين في جلسات التوعية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	100	19	40	-81%
4	5	عدد اجتماعات الطاولة المستديرة في 3 بلدان خلال سنتين	10	0	0 ²⁶	-100%

جدول ١٨ - لمحة عن التقدم في مؤشرات المشروع - الأردن

يبيّن تحليل المصروفات نمط يشبه النمط في البلدين الآخرين، فقد كان أهم عائق من ناحية الميزانية المبالغ القليلة المخصصة لكادر المشروع (فريق إدارة المشروع والمحامين)، لذا لجأت منظمة أرض - العون القانوني إلى تغطية الفرق لضمان توفر الموارد البشرية عالية الأداء وتجنب التسبب. وقد شكلت محدودية الموارد المخصصة لجلسات التوعية عائقاً آخر، وقد لحظ العاملون في المشروع أنه يجب أخذ النفقات المتعلقة باستئجار القاعة والمواصلات في المستقبل، علماً أن المنظمة الشريكة في الأردن قد اعتمدت إجراء هذه التدريبات باستعمال إمكانياتها الخاصة وموظفيها، وهي مبادرة فائقة الكفاءة المالية. أخيراً لم تكن الموارد المخصصة للمناصرة كافية لتنفيذ خطة عمل متينة نظراً لارتفاع

^{٢٦} البيانات محدثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ووفق لمعلومات قدمتها منظمة أرض - العون القانوني، سيتمّ تنظيم الجلسات خلال الفترة اللاحقة للتقييم.



كلفة الإعلانات على التلفاز والراديو، مما حدّ من أثر الحملة. خلاصهً، تمّ الإنفاق أكثر من المتوقع على جلسات التوعية (مع النساء والقادة المحليين) والمناصرة، بينما لم يتم صرف كافة المبلغ المخصص للتمثيل القضائي نظراً للعدد القليل المنفذ.

سجّل تحليل عملية التقييم إجراءات عمل منظمّة بشكل جيّد، إلا أنه يُنصح في المستقبل بتعزيز آليات التواصل الداخلية، خاصهً بين المكتب الرئيسي في عمان والعاملين على الميدان، وضمان إشراك كافة العاملين والمتطوعين في تبادل منتظم حول التقدم المحرز والتحديات المتعلقة بالمشروع عبر اعتماد نهج تشاركي.

٨٠٢٠٢ تحليل الكفاءة - العراق

لمحة عامة عن مؤشرات التقدم

تظهر للمحة العامة عن مؤشرات التقدّم في العراق أنّ البيانات الكمية تتماشى والأهداف المرجوة، وفي ما يتعلق بعدد النساء اللواتي يحضرن جلسات التوعية ويحصلن على الاستشارة القانونية، تتخطى الأرقام المحرزة التوقعات. وبينما لا يزال المؤشر المتعلق بالتمثيل القضائي دون الهدف، تخطّت حالات المتابعة الأرقام المحددة في بداية المشروع، علماً أنّ المنظمة الشريكة في العراق تسجّل أعلى رقم لمتابعة القضايا في المحكمة بين البلدان المنفذة الثلاثة.

بالرغم من تأخيرات كبيرة سببها إنشغال بعض المناصب عدة مرات (مسؤول المشروع والمسؤول المالي) ومراجعة مالية أوقفت تنفيذ المشروع لفترة مؤقتة، تمكنت منظمة أسودة من استكمال الأنشطة عبر زيادة وتيرة العمل في النصف الأخير من المشروع.

الهدف	المخرج	المؤشر	الهدف المرجو	الأداء		الفرق	
				تقييم نصف نهائي	تقييم نهائي	تقييم نصف نهائي	تقييم نهائي
1	1	عدد النساء في جلسات التوعية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	1500	753	2711	-50%	81%
1	2	عدد الاستشارات القانونية المجانية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	300	132	309	-56%	3%
1	2	عدد التمثيل القضائي المجاني في 3 بلدان خلال 3 سنوات	90	43	73	-52%	-19%
1	2	عدد المتابعة القضائية المجانية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	41	47	120	15%	193%
1	2	عدد المتطوعين من المحامين الشباب في 3 بلدان خلال 3 سنوات	11	0	10	-100%	-9%
2	3	عدد القادة المحليين في جلسات التوعية حول حقوق النساء القانونية	100	15	106	-85%	6%
3	4	عدد المحامين في جلسات التوعية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	100	28	100	-72%	0%
4	5	عدد اجتماعات الطاولة المستديرة في 3 بلدان خلال سنتين	10	1	10	-90%	0%

جدول ١٩ - لمحة عن التقدم في مؤشرات المشروع - العراق

في ما يخص الميزانية، أشار موظفو أسودة إلى أنّ أهم العوامل كانت رواتب الموظفين والأموال المرصودة لحملة المناصرة. فكما هي الحال في الأردن، ساهمت المنظمة بشكل جزئي في راتب مسؤول المشروع بالاعتماد على موارد إضافية بعد مراجعة الموازنة. أما على الصعيد الإداري، فقد واجهت المنظمة صعوبات تتعلق بالتواصل الداخلي خلال فترة تنفيذ المشروع، لذا من المهم مستقبلاً تعزيز التنسيق والتواصل بين العاملين على المشروع (أي بين العاملين في منطقتي شمشال والسليمانية) وضمان تبادل المعلومات وتوثيقها بالشكل المناسب. خلال مرحلة التقييم، أعرب عدد من الموظفين عن أهمية إنشاء مكتب ميداني في منطقة شمشال، مما من شأنه تعزيز وجود منظمة أسودة، وتسهيل تنظيم أنظمة المشروع (بما في ذلك أنشطة رفع الوعي والاستشارة القانونية)، وأخيراً ضمان اتساق العمل الميداني.

٨٠٢٠٣ تحليل الكفاءة - لبنان

أسوءاً بالبلدين الآخرين، واجهت منظمة عدل بلا حدود بعض الصعوبات في إدارة المشروع إلا أنّ هذه الصعوبات لم تؤثر على كفاءة المشروع على المدى الطويل. وتظهر أغلبية المؤشرات الواردة في الجدول أدناه تحقيق الأهداف بشكل كبير، علماً أنه تمّ تسجيل أداء لافت للانتباه في عدد الاستشارات القانونية والقادة المحليين المشاركين في أنشطة رفع الوعي.



إلى هذا، أثرت الرواتب الموضوعية على القدرة على توظيف كادر المشروع والاحتفاظ به، فعلى سبيل المثال، تركت منسقة المشروع العمل بسبب تدني الراتب، وكان من الصعب إيجاد محامين ذات خبرة، خاصة في القانون الكنسي، يقبلون بالعمل وفق الرواتب المحددة. لذا، تمّ العمل مع متدرجين للمساعدة في المشروع، علماً أنهم لم يتمكنوا من تقديم كافة الخدمات القانونية نظراً لعدم قدرتهم مثلاً على الترافع في محكمة الاستئناف.

تمكّنت منظمة عدل بلا حدود خلال فترة المشروع من بناء علاقات تعاون مع ثلاثة محامين ملتزمين بتقديم تمثيل قضائي مجاني للحالات التي تحيلها لهم المنظمة، علماً أنّ اثنين منهما يعملان في المحاكم الشرعية وساعدا على سبيل المثال في قضايا النساء المسيحيات المتزوجات من مسلمين، على أنّ عدد القضايا لا يتخطى القضيتين في العام الواحد. أما المحامي الثالث، فيعمل خلال هذه السنة على قضية واحدة. بالرغم من أنّ بعض المحامين كانوا مستعدين لدعم المشروع، إلا أنهم في بعض الحالات، لم يتمكنوا من تغطية رسوم المحاكم وغيرها. من المهم التفرغ إلى هذا العائق المالي في المستقبل، إذ يحدّ من إمكانية تمكين الخدمات القانونية للنساء.

تمّ العمل أيضاً على تنفيذ توصيات التقييم نصف المرهلي، خاصة في ما يتعلق بتحسين نشر المعلومات حول الخدمات المقدمة بين النساء الفقيرات (عبر البوسترات والكراسات)، وزيادة مرئية قصص النجاح لتشجيع النساء على المطالبة بحقوقهن.

الهدف	المخرج	المؤشر	الهدف المرجو	الأداء		الفرق	
				تقييم نهائي	تقييم نصف مرهلي	تقييم نهائي	تقييم نصف مرهلي
1	1	عدد النساء في جلسات التوعية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	1500	696	1774	-54%	18%
1	2	عدد الاستشارات القانونية المجانية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	300	187	654	-38%	118%
1	2	عدد التمثيل القضائي المجاني في 3 بلدان خلال 3 سنوات	90	36	94	-60%	4%
1	2	عدد المتابعة القضائية المجانية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	41	16	34	-61%	-17%
1	2	عدد المتطوعين من المحامين الشباب في 3 بلدان خلال 3 سنوات	11	0	8	-100%	-27%
2	3	عدد القادة المحليين في جلسات التوعية حول حقوق النساء القانونية	100	33	461	-67%	361%
3	4	عدد المحامين في جلسات التوعية في 3 بلدان خلال 3 سنوات	100	10	102	-90%	2%
4	5	عدد اجتماعات الطاولة المستديرة في 3 بلدان خلال سنتين	10	0	14	-100%	40%

جدول ٢٠ - لمحة عن التقدم في مؤشرات المشروع - لبنان

يظهر تحليل الصرف أنّه تمّت إعادة تخصيص الموارد لتلبية حاجات المشروع في لبنان، على سبيل المثال لتغطية الرسوم لبعض القضايا الممثّلة في المحكمة ولحملة المناصرة والإعلام (اللوحات الإعلامية والجدارية) وتصميم وطباعة الكتيبات، علماً أنّ هذه التعديلات قد حصلت بموافقة الممول. أما في ما يتعلق بمتدى الرجال، فقد تركّز العمل على الاجتماعات عوضاً عن تأدية دور فريق دعم يتمتع بالقدرة على وضع الأنشطة أو المبادرات، وذلك بسبب عدم تخصيص ميزانية لعمله.



٨,٣ الفعالية

العمل مع المستفيدين والجهات المعنية

إلى مدى تمّ إشراك الجهات المستهدفة من المشروع بطريقة فعالة ومناسبة خلال مراحل المشروع؟ إلى أيّ مدى تمّ العمل مع الآخرين بطريقة فعالة ومناسبة وتمّ إشراكهم في مراحل المشروع؟ إلى أيّ مدى تعلمنا من هذه التجربة وتشاطرتنا الدروس المستفادة بين بعضنا البعض ومع الآخرين؟ ما هي الأمور التي سنغيرها الآن، وما هي الأمور الذي سنزيد العمل عليها؟

درس التقييم إلى أيّ مدى كان المشروع فعالاً في إشراك الجهات المعنية والمستفيدين والعمل معهم على تحقيق الأهداف المرجوة^{٢٧}.

النساء

أثبتت أنشطة رفع الوعي والاستشارات القانونية عن فعاليتها في دعم النساء وتسهيل وصولهن للعدالة، خاصةً لجهة المساهمة في زيادة مستوى معرفتهن بحقوقهن والإجراءات القانونية. وقد تمّ تصميم هذه الأنشطة باعتماد نهج تشاركي يشجع النساء على المشاركة بفعالية في الأنشطة، إلا أنه من الممكن أيضاً النظر في آليات إضافية للإرتقاء بمشاركتهن. فيمكن على سبيل المثال استكمال النموذج الحالي القائم على تقديم المعلومات بمبادرات أخرى من شأنها تحفيز الحوار بين النساء حول المصاعب المواجهة وتبادل التجارب والإدلاء بالملاحظات. ويمكن أن تتخذ هذه المبادرات أشكالاً عديدة من

مجموعات حوارية ومجموعات بؤرية ومجموعات لا تتوقعوا منا العودة إلى المنزل وطرح هذه دعم، وتضم نساءً من الجيل نفسه أو من أعمار المشاكل مع العائلة. عليكم أن تجلبوا الجميع متعددة (مجموعات أقران أو مجموعات أمهات مع بعضهم البعض لتتكلم أكثر عن هذه وفتيات)، أو حتى توسيعها لتضمّ الرجال والفتيان. المسائل - امرأة بعد المشاركة في ورشة رفع وعي يدعم العاملون في المشروع هذه المقاربة حول قانون الأحوال الشخصية لمدة ٤٥ دقيقة.

ويعتبرونها مفيدة. من المهم عند التخطيط لمراحل مستقبلية من المشروع تخصيص أماكن للنساء حيث يمكنهن أن يشعرن بالأمان والراحة، ويجب إيجاد، قدر المستطاع، هذه الأماكن ضمن الموارد المتوفرة في المناطق المستهدفة. وفي حال لم يكن للمنظمات الشريكة مكاتب ميدانية يمكن استعمالها، باستطاعتها البحث عن أماكن بديلة بالتعاون مع المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المحلي. ويعتمد هذا الاقتراح على الحاجات التي تمّ التعبير عنها خلال المقابلات الميدانية. فيرى كافة الشركاء أهمية تقديم خدمات الدعم النفسي إضافةً إلى الخدمات القانونية، ففي البلدين الذين تتوفر فيهما هذه الخدمات (الأردن والعراق)، يعتبر مستوى فعالية الخدمات المقدمة جيد جداً. في حال القرار

بالمضي قدماً في هذا الاتجاه، لا بدّ من توظيف مساعد اجتماعي/أخصائي نفسي، علماً أنّ من شأن هذه المبادرة تعزيز استخدام الخدمات القانونية ومن هنا تعزيز وصول النساء للعدالة، إذ بيّنت المحادثات التي تمّ إجراؤها ضمن التقييم النهائي أن صعوبة تعامل النساء مع متطلبات الإجراءات القانونية إحدى أسباب عزوفهن عن رفع قضية في المحكمة أو استكمالها. وتظهر نتائج التقييم والمسح النهائي أنّ عدداً أكبر من النساء يصلن إلى المحاكم ويعتبرن أن اللجوء للمحكمة يساعدهن في الحصول على حقوقهن، إلا أنه في الوقت عينه تمّ لحدّ زيادة في عدد النساء اللواتي يتخلين عن القضايا. فتشير البيانات المتعلقة بالاستخدام إلى أنّ المشروع قد أحدث تغييراً على المستوى الشخصي، إلا أنّ بعض العوائق الخارجية (اقتصادية واجتماعية وإدارية) لا تزال تمنع النساء من الاستخدام الكامل للخدمات القانونية.

أما في ما يتعلق بجودة الخدمات القانونية، فقد أعربت النساء اللواتي تمّت مقابلتهن عن مستوى إيجابي من الرضا عن التجربة القضائية بشكل عام، ويؤكد المسح النهائي هذا الاتجاه إذ يظهر زيادة بين بداية المشروع ونهايته في ما يخصّ عدد النساء اللواتي اعتبرن رضاهن "جيداً" من ٢٤ بالمئة إلى ٣٧٪ و"مقبول" من ٣٦ بالمئة إلى ٤٨ بالمئة في كافة المناطق المستهدفة. بشكل عام، وصلت نسبة النساء الراضيات عن الخدمات القانونية إلى نسبة ٨٥ بالمئة. أما في ما يتعلق بالرضا عن نواحي خاصة في التجربة القضائية، فيبدو النمط أقلّ تجانساً، مما يعزز فرضية العوامل الخارجية التي تعيق وصول النساء للعدالة على مستوى الاستخدام (مراجعة قسم المسح النهائي لمزيد من المعلومات).

الرجال

في بداية المشروع، كان العمل مع الرجال محدوداً، إلا أن المراجعة نصف المحلية سمحت بإلقاء الضوء على هذه النقطة وتمّ اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان التطرق لها بالطريقة المناسبة. لذا، تمّ إشراك الرجال بفاعلية أكبر في النصف الثاني من المشروع، ويُعزى هذا النجاح بشكل كبير إلى جهود العاملين في المشروع، بما في ذلك المحامين والمساعدات القانونيات. وشددت عدة جهات فاعلة على أهمية العمل مع الرجال خلال الاجتماعات الميدانية؛ وتشكل الخبرة التي اكتسبها الشركاء على هذا الصعيد ثروة معرفية تستحق التعميم، وخاصةً المقاربة المتبعة في الأردن التي أظهرت نجاحاً كبيراً. ويُعدّ رفع الوعي حول حقوق النساء من وجهة نظر الرجال وسيلة استراتيجية لاستقطابهم، وتعزيز اهتمامهم بالقضية، وإشراكهم في إيجاد الحلول. من المهم جداً أخذ نجاح هذه المقاربة في الحسبان في المستقبل.

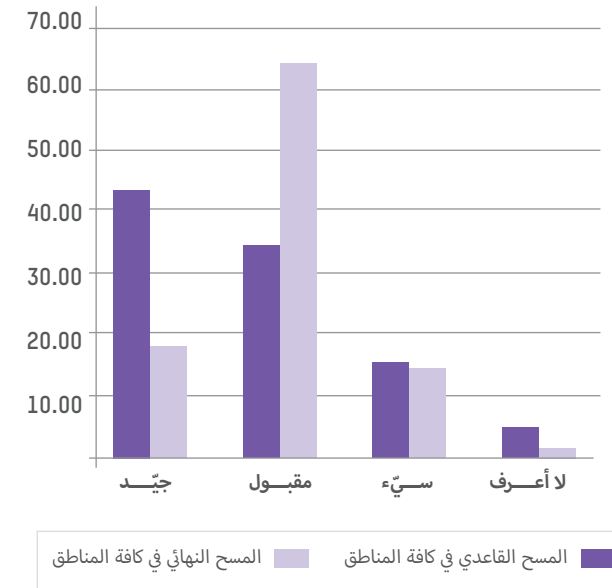
^{٢٧} الأهداف ١، ٢، و٣، و٤، و٥ من الإطار المنطقي للمشروع.



القادة المحليين

بشكل عام، يمكن القول إنَّ المنهجية المستعملة لاستهداف القادة المحليين اعتماداً على مجال عملهم وخلفيتهم (مناهج نوعية مختلفة لكل فئة) حسنة التصميم التنفيذ. واعتماداً على تحليل المقاربات المقاربات المختلفة المستعملة في البلدان الثلاثة، نستخلص النقاط التالية: أولاً، لا بدّ من تنويع فئات القادة المحليين في سبيل ضمان النتائج الإيجابية، علماً أنَّ التشكيلة المثلى تتضمن الشباب، وأصحاب النفوذ، و«الأشخاص المنافذ» في المجتمعات المحلية. ثانياً، أظهر التعاون مع رجال الدين نجاحه الكبير في كافة المناطق، بالرغم من خصوصيات كل بلد، فيبقى دورهم كبير في المجتمع، ويبنّ التقييم النهائي أنَّ عدداً كبير من الأفراد، نساء ورجال، يعتبرونهم مرجعاً أساسياً في الحالات الحرجة. ثالثاً، من المفيد العمل أكثر مع القادة في المدارس والجامعات لرفع الوعي. بالرغم من أنه ما من شك حول تأثير القادة المحليين على المجتمعات، إلا أنَّ على الشركاء متابعتهم بحذر، إذ يمكنهم استغلال عملهم ضمن المشروع لمصلحتهم الشخصية.

تمعّن المسح والتقييم النهائي في مدى دعم القادة المحليين للنساء في سعيهم للوصول للعدالة. وعند سؤالهم عن مستوى دعمهم للنساء اللواتي يلجأن إلى المحكمة بسبب عدم قدرتهن على حلّ المشاكل بطريقة غير رسمية، أعطى القادة المحليون المشمولون في الدراسة الآراء التالية:



الرسم البياني ١٣ - مستوى دعم القادة المحليين للنساء اللواتي يلجأن للمحكمة بحسب وجهة نظر القادة المحليين (نسبة مئوية)

أما في ما يتعلق بإشراك القادة المحليين في المناصرة، فتمّ تشكيل منتدى رجال يجتمع دورياً في كل بلد ويتألف بشكل إجمالي من ٣٦ رجل من بين المجتمعات المستهدفة الذين تمّ تدريبهم للمناصرة لوصول النساء للعدالة. عند حدوث التقييم، يتمحور دور منتدى الرجال حول رفع الوعي والمشاركة في أنشطة المناصرة، علماً أنَّ عدداً من الأعضاء أعربوا عن التزام حقيقي بأهداف المشروع، ومن الممكن أن يصبحوا صناع تغيير على المستوى الإجتماعي.

المحامون

يبقى مدى نجاح العمل مع المحامين ضمن المشروع محطّ جدل، فبينما تبدو دلائل النجاح واضحة (على سبيل المثال عدد علاقات التعاون في تقديم الخدمات القضائية والمشاركة في الجلسات التدريبية)، عبّر الشركاء في البلدان الثلاثة عن تحديات على صعيد الاستجابة المستمرة والملموسة على نطاق أوسع. اعتبر الشركاء أنَّ أهم هذه التحديات كانت ثقافية ومالية وتتعلق بما يلي: أولاً، حسّ المنافسة بين المحامين واعتبار الخدمات المجانية كمنافسة للخدمات القانونية العادية التي يقدمونها. ثانياً، عدم القدرة على تحمل الكلفة المالية المتأثية عن الخدمات المجانية. ثالثاً، اعتبار مفهوم التطوّع غير مقبول اجتماعياً أو غير متجذر في الاعتقادات الشخصية. أدت كافة هذه العوامل إلى صعوبات في جذب المحامين للمشروع أو الحصول منهم على التزام بتقديم خدمات قانونية مجانية.

يظهر الجدول أدناه عدد حالات العون القانوني المجاني المقدم من قبل المحامين للنساء المستضعفات خلال فترة ١٢ شهراً قبل المسح:

عدد الحالات	الزرقاء		شمشمال		المتن		المجموع	
	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %	مسح قاعدي %	مسح نهائي %
صفر	0	5	0	0	1	10	1	15
من 1 إلى 10	8	9	11	16	6	9	25	34
من 11 إلى 20	6	0	1	2	2	0	9	2
أكثر من 20	0	6	1	0	1	0	2	6
المجموع	14	20	13	18	10	19	37	57

جدول ٢١ - عدد حالات العون القانوني المجاني المقدم من قبل المحامين للنساء المستضعفات خلال فترة ١٢ شهراً قبل المسح



تظهر هذه التحديات أهمية ضمان دعم الجهات الفاعلة والمؤثرة في المجتمعات المحلية في سبيل تشجيع إشراك محامين آخرين وزيادة اقتناعهم بأهداف المشروع. ومن المفيد النظر إلى سبل خلاقة لضمان دعم المحامين عبر وضع جائزة لمناصري العون القانوني المجاني، وتقديم شهادات الشرف، إلخ. كما لا بدّ من التعلّم من خبرة المنظمات الأخرى على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وتوسيع الرؤية لاعتماد مقاربات أخرى.

العاملون في السلك القضائي

كما هي الحال بالنسبة للمحامين والقادة المحليين، لم يأت العمل مع العاملين في السلك القضائي متجانساً، ويبدو جلياً أن تحديد نقاط الدخول وتأسيس علاقات جيدة معهم خطوة مفصلية لتحقيق النتائج الإيجابية. اعتبر المشاركون في التقييم أن البيروقراطية من أهم العوائق التي واجهوها في العمل مع هذه الفئة، إذ يتطلب إشراكهم في الأنشطة تراخيص رسمية.

إلى هذا، ازدادت نسبة العاملين في السلك القضائي المشاركين في أنشطة رفع الوعي حول التمييز ضد المرأة بشكل كبير في كافة المناطق (من ٢٠ إلى ٥٠ بالمئة)، كذلك الأمر بالنسبة لمستوى الوعي باتفاقية سيداو (من ٥٠ إلى ٧٠،٣ بالمئة). أما بالنسبة لمستوى رضا النساء عن تعامل العاملين في السلك القضائي معهن، فقد ازداد عدد اللواتي اعتبرن أنهن تلقين معاملة «جيدة» من ٢٦،٩ إلى ٤٠،٧ بالمئة، ومعاملة «مقبولة» من ٣٤،٦ بالمئة إلى ٤٦،٩ بالمئة.

الجهات المعنية

تمكن الشركاء خلال فترة المشروع من إشراك عدد من الجهات المعنية التي تمثل قطاعات مختلفة من المجتمع، بما في ذلك الدولة، وقطاع التعليم ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية والدولية، وذلك عبر اللجان الاستشارية أو ضمن أنشطة المناصرة، علماً أنّ هذه الأخيرة لا تزال تنظّم في الربع الأخير.

ولا بدّ للتقييم أن يفصل بين المقاربة النظرية المعتمدة لتحديد استراتيجيات المناصرة وبين التنفيذ ومستوى المشاركة في التطبيق. وقد تحورت حملة المناصرة حول عدد من الأنشطة منها التدريب، ومسح الجهات المعنية، ووضع الاستراتيجيات، وخطط العمل في كل بلد. وقد وضعت منظمة أوكسفام مع الشركاء خلال الورشة التعليمية في نيسان/أبريل ٢٠١٣ ثلاث مجالات عمل ممكنة للمناصرة، وهي كالآتي:

- زيادة توفير الخدمات القانونية المجانية من قبل السلطات المختصة
- خفض رسوم المحكمة وأتعاب المحامين
- تسهيل وتقصير الإجراءات القانونية

وقد وجد التقييم أنّ مدى مناسبة هذه الأهداف يختلف وفق السياقات الوطنية. فبشكل عام، يعتبر خفض الرسوم القضائية النقطة الأكثر أهمية من ناحية المناصرة إذ تعتمد ميزانيات المحاكم بشكل كبير على هذا المورد. إلى هذا، يبقى ضمان توفير الخدمات القانونية المجانية على نطاق واسع (وليس فقط بعض الحالات في السنة) تحدياً مهماً في البلدان الثلاثة. ومن هنا، يتعتبر العمل على تعديل إجراءات المحاكم لصالح المستفيدين مبادرة مثيرة للاهتمام تّمت تجربتها بنجاح في الأردن ويمكن العمل عليها في البلدين الآخرين.

لم يبدُ العمل مع الجهات المعنية دائماً استراتيجياً أو فعّالاً، فقد اختبر الشركاء نقص في الالتزام من الجهات المعنية في المشاركة بفعالية في خطط المناصرة، وهي تحديات يمكن إيعازها لمزيج من العوامل الداخلية والخارجية. لم يتمّ دوماً وضع أجندة المناصرة بطريقة تحفّز اهتمام وملكية الجهات المعنية، بالإضافة إلى أنّ هذه الأخيرة نقلت اهتمامها إلى أولويات مختلفة مثل الأزمة السورية.

سمح الإطار الزمني للمشروع للشركاء بالعمل بشكل خاص على بناء قاعدة لعمل المناصرة، علماً أنه لا بدّ من بذل الجهود الإضافية لتطوير العمل. لذا، يشجع التقييم الشركاء على مراجعة استراتيجيات وخطط العمل اعتماداً على الدروس المستفادة من هذه المرحلة، وتحديد المقاربات المناسبة، والتركيز على هدف واحد أو أكثر يمكن العمل عليه وتحقيقه ضمن السياقات المحلية.

تستطيع منظمة أوكسفام تأدية دور أساسي في ربط جهود المناصرة ببعضها البعض وإعطاء بعد إضافي لرسائل مشروع وصول النساء للعدالة، وذلك عبر تقديم الدعم بالطرق التالية: أولاً مساعدة الشركاء في بناء أنشطة المناصرة بطريقة أكثر تركيزاً، وثانياً جمع التجارب الوطنية تحت مظلة إقليمية ووضع مبادرة إقليمية مشتركة، وثالثاً وضع أدوات تواصل إقليمية من شأنها دعم أنشطة المناصرة وزيادة مرتبتها على نطاق أوسع.

الشراكة

تطرق التقييم النهائي أيضاً إلى دراسة مدى مساهمة المشروع في تحسين الشراكة بين منظمة أوكسفام والشركاء، علماً أنّ هذه النقطة مرتبطة بتحقيق المخرجات ٥، ٦، و ٧. ركّز التقييم على ثلاثة عناصر أساسية، ألا وهي بناء القدرات، والإدارة، والأداء.

بناء القدرات - استفاد الشركاء من أنشطة بناء القدرات عبر جلسات تدريبية ومساعدة وتوجيه، وقد شدد كافة الشركاء بالإجماع على دور التوجيه الذي أدته منظمة أوكسفام وقيمتها الإضافية على تطوير قدرتهم الداخلية.



الإدارة - يعكس هذا العنصر الديناميكي طرق العمل والتوقعات المختلفة، فقد أتاح المشروع فرصة تحقيق تأزر بين مختلف مستويات الكفاءة والخبرة والمهارات التي تتمتع بها المنظمات العاملة على المشروع، وتمّ القيام بخطوات مهمة عديدة خلال المشروع لتحديد آليات عمل تعتمد على معايير ومبادئ مشتركة. إلا أنّ كافة المنظمات (أي أوكسفام والشركاء) عبرت عن تحديات في التخطيط والإدارة والتنسيق، ولا بدّ من تعزيز مستوى الملكية من قبل الشركاء، مما يتطلب مرونة لينتمكونا من إدارة المشروع ضمن سياقهم الخاص، ومسؤولية كبرى للعمل على إدارة المشروع بطريقة تتماشى مع إجراءات العمل المشتركة، ومن شأن وضع أدوات خاصة لتعزيز نظم التخطيط وتحديد العلاقة بين أوكسفام والشركاء المساهمة في تسهيل عملية إدارة المشروع. من هذا المنطلق، سيسمح اعتماد خطة عمل مشتركة مع مخرجات محددة لمنظمة أوكسفام خفض الوقت والموارد المستخدمة لإدارة المشروع عن كنب والاستثمار أكثر في عناصر أخرى من المشروع (مثل المناصرة). إلى هذا، من شأن وضع إطار عمل واضح للشراكة تحديد الأدوار والمسؤوليات والمهام، فيصبح بذلك مرجعاً للعاملين بالمشروع.

الأداء - أعربت كافة المنظمات المشاركة في المشروع عن مستوى عالٍ من الالتزام بالمشروع. يعتبر نموذج التغيير المقترح من قبل أوكسفام متطلباً إذ يتضمن عدد كبير من الأنشطة المرتبطة بالمقاربة المتعددة الأبعاد، من هنا لا بدّ من التركيز على ملكية المشروع والتخطيط المالي المناسب لضمان الأداء الحسن.

التعلم

أسوةً بالقسم الخاص بالشراكة، درس التقييم آليات التعلم المطوّرة خلال المشروع ضمن الهدف الخامس (مخرج ٦، و٧). خلال مرحلة تنفيذ المشروع، وضعت منظمة أوكسفام مع الشركاء نظام متين للمتابعة والتقييم والتعلم بعد تدريب حصل في العام ٢٠١٢ أشارت أسوةً بالقسم الخاص بالشراكة، درس التقييم آليات التعلم المطوّرة خلال المشروع ضمن الهدف الخامس (مخرج ٦، و٧). خلال مرحلة تنفيذ المشروع، وضعت منظمة أوكسفام مع الشركاء نظام متين للمتابعة والتقييم والتعلم بعد تدريب حصل في العام ٢٠١٢ أشارت إليه كافة المنظمات الشريكة. وتعتبر المنهجية الخاصة بالمتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم شاملة ومفصلة وتتضمن عدد كبير من أدوات المتابعة لرصد التقدّم المحرز عبر تنفيذ الأنشطة، منها الاختبار القبلي والبعدي الموزّع خلال أنشطة رفع الوعي والجلسات التدريبية، وتقييم الجلسات للأنشطة التي استهدفت النساء والجهات المعنية الأخرى، ولوائح الحضور، والصور، وقاعدة بيانات الخدمات القانونية، وجمع الشهادات الحية، والتغطية الإعلامية.

تمّ وضع أطر عمل المتابعة والتقييم خلال سنة المشروع الثانية، لذا لا يزال الشركاء يعملون عليها، وينصح التقييم بإجراء التحسينات التالية:

- زيادة الجهود لتقييم الأثر المباشر لأنشطة المشروع على المستفيدين والجهات المستهدفة؛
- مشاركة نتائج المتابعة والتقييم مع كافة العاملين في المشروع، وتعزيز أطر تبادل المعلومات بين الكارد؛
- ضمان ملاءمة نظم المتابعة والتقييم مع التخطيط، بما في ذلك من ناحية الميزانية.

في الفترة السابقة للتقييم، نفذت منظمة أوكسفام ورشتين مخصصتين للتعلم، آخرهما في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد أتاحت هذه الورشة فرصة لمراجعة التقدّم المحرز والتحديات المواجهة في المشروع والقيام بزيارات ميدانية مع عدد من النساء والمجموعات الأخرى المستهدفة في المشروع، بالإضافة إلى تخصيص جلسة للعمل على خطط المناصرة. لهذه المقاربة التعليمية، التي لاقت استحسان الشركاء، تأثير مضاعف، فهي أولاً تساهم في تعزيز قدرات العاملين في المشروع على الصعيدين النظري والتطبيقي، وثانياً تشجع توحيد الفهم والرؤية بين المشاركين على أساس المبادئ المشتركة، وثالثاً تسهل تبادل المعلومات، وعمليات حلّ المشاكل، وتحديد الممارسات الفضلى. اعتماداً على نجاح هذه المقاربة ضمن مشروع وصول النساء للعدالة، يوصي التقييم بشدة في استمرار فرص التعلم وضمان استهداف ومشاركة كافة أعضاء المشروع فيها.

نظراً لأن نموذج التغيير المقترح من قبل أوكسفام لمشروع وصول النساء للعدالة مقارنة جديدة نسبياً في الشرق الأوسط، لا بدّ من تبادل الخبرات إذ تعتبر مورداً مهماً وفرصة لا بدّ من المضي بها قدماً. فخلال عملية التقييم، أشاد الشركاء بأهمية وقيمة هذه الأنشطة والجهود التي بذلتها منظمة أوكسفام ويجب أن تتابعها، علماً أنّ تبادل الخبرات يمكن أن يحصل على المستويين التاليين:

- **تبادل بين شركاء المشروع** عبر مناقشات بين الأقران/موضوعية (مثلاً بين الرجال أو المحامين أو القادة المحليين أو على مواضيع محددة مثل استراتيجيات ومقاربات لإشراك الأفراد)، خاصّة وأنّ لكل بلد تجربة ناجحة يمكن أن يشاركها مع الآخرين (مثلاً العمل مع القادة المحليين في العراق، وتسهيل الإجراءات القانونية في الأردن، والعمل مع نقابة المحامين في لبنان).
- **تبادل مع الآخرين** عبر ندوات تسمح للمشاركين بمقارنة تجاربهم والتعلم من التحديات المشتركة أو النجاحات. ولمنظمة أوكسفام خبرة طويلة في هذا المجال (حملات صنع التغيير والمناصرة) ويمكنها أن تلبّي هذه الحاجة. كما يمكن العمل مع منظمات «خارجية» ذات خبرة كبيرة (إقليمية أو دولية) في مجال وصول النساء للعدالة.



كما يمكن بالطبع تنفيذ مزيج من هاتين المقاربتين طالما يتمّ تحديد هدف النشاط بدقة. أخيراً، لا بدّ للعملية التعلّمية أن تؤدي إلى تحديد وتوثيق الممارسات الفضلى، مما سيعطي اتساقاً لعناصر المشروع المختلفة، بما في ذلك الملكية، وبناء القدرات، والاستدامة، والتواصل، والمناصرة.

٨٠٣٠١ تحليل الفعالية - الأردن

المخرج ١



رفع الوعي

خلال سنوات المشروع الثلاث، أظهر ٧٥ بالمئة على الأقل من النساء والرجال المستهدفين عبر أنشطة رفع الوعي زيادة في مستوى المعرفة اعتماداً على الاختبار القبلي والبعدي وملاحظات المساعدات القانونية. وشاركت في مجموعة بؤرية خلال العمل الميداني خمس نساء تمت إحالتهم إلى منظمة أرض - العون القانوني عبر منظمات أخرى أو استهدفهن مباشرة من خلال الجلسات، وقد أظهرت النتائج أنّ مستوى وعي النساء بانتهاكات الحقوق (ما هي، ما نوعها، ما مدى جديتها) قد وصل إلى مستوى متقدم مقارنةً بالمسح القاعدي. وتحتاج هؤلاء النساء إلى دعم لمكافحة هذه الانتهاكات وتطوير طرق للتأقلم معها على الصعيدين النفسي والاقتصادي، ويشجعن نساء أخريات في المشاركة في أنشطة المشروع والمطالبة بحقوقهن، علماً أنه تظهر ديناميكيات بين الأجيال المختلفة (بين الأمهات والبنات) مثيرة للاهتمام، مما قد يشكل مورداً جيداً لنقاشات معمقة وبنّاءة.

أما بالنسبة للكتيب، فقد اعتبرته النساء مفيداً ومناسباً بينما رأى العاملون في المشروع حاجة لوضع كتيب معلومات يعكس بشكل أفضل مدى تعقيد الحالات من الجهتين القانونية والنفسية. اعتماداً على هذه الخبرة، تراجع منظمة أرض- العون القانوني كتيبها مضيفاً عليه معلومات إضافية ودراسات حالات.

أبدى الرجال أيضاً رأيهم بالمواضيع المدرجة في الكتيب وأعربوا عن رغبتهم بمعرفة حقوقهم وواجباتهم تجاه النساء عوضاً عن اكتساب المعلومات عن حقوق النساء. وقد كانت هذه المقاربة فعالة في ضمان مشاركة

الرجال واكتساب تعاونهم، علماً أن التقييم لاحظ أنهم أكثر استعداداً للتعاون ضمن مجموعات تقتصر على الرجال عوضاً عن جلسات تضمّ النساء أيضاً. تضمنت المواضيع الأكثر إثارة للاهتمام ما يلي:

- العمر الأدنى للزواج وعملية تسجيل الزواج، خاصةً بالنسبة للطلاب
- الحقوق في الزواج، خاصةً بالنسبة للنساء المتزوجات والأمهات.

المساعدات القانونية

بعد أن درّب المشروع ١٢ مساعدة قانونية، بقيت ٦ منهن فقط بسبب دواعٍ شخصية أو مالية، فلم تكن المحفزات المالية المقدمة عبر المشروع كافية لتغطية تكاليف الجلسات. كما ذكرت المساعدات القانونية أسباباً أخرى منها نقص المتابعة، ودرجة محددة، نقص الإشراف في المشروع. فعلى سبيل المثال، يرغبون بمعايير أوضح لإحالة النساء إلى الخدمات القانونية إذ في بعض الحالات الإجراءات طويلة ولا يعرفن ما إذا كان تمثيل القضية في المحكمة ممكناً. كما أبدين رغبة بالمشاركة بشكل أكبر في أنشطة المشروع الأخرى في سبيل اكتساب فرص إضافية لتبادل التجارب والتحديات مع الغير واكتساب تواصل أكبر مع المكتب في عمان.

المخرج ٢



الخدمات القانونية

حصلت ٧٠٪ من النساء المستفيدات من الخدمات القانونية على أحكام ناجحة وفق محامي أرض - العون القانوني. وساهم المشروع في مواجهة مخاوف النساء من الإجراءات القضائية، علماً أنّ هذا الخوف كان من العوامل المحبطة بالإضافة إلى العبء المالي للتكاليف القانونية. عمل محامو المنظمة على عدة مستويات لضمان فعالية الخدمات القانونية، أحدها كان جعل إجراءات المحكمة وإصدار الأحكام أسرع في بعض الحالات. وضمن جلسات الطاولة المستديرة مع المحامين، ناقش المجتمعون التحديات القانونية واتفقوا على العمل على طول العملية القضائية كإحدى الأولويات. وتلت هذه المرحلة عملية إشراك القضاة والعاملين في السلك القضائي لتحديد وسائل عملية لمعالجة هذا العائق والاتفاق على خطوات للمضي قدماً، وقدم المحامون مطالب رسمية تقترح تعديلات على إجراءات المحكمة، قُبلت منها ثلاث خلال المشروع، مما أدى إلى تحسين مهم في الإجراءات، وفي الخدمات للنساء اللواتي يستفدن بشكل خاص من أحكام أسرع وتكاليف أقل.



وتمثلت طريقة أخرى لإسراع إصدار الأحكام عبر ضمان حضور الفريق الثاني (عادةً الزوج) جلسات المحكمة، فانصل الطاقم القانوني بشكل متكرر بالفريق الثاني مشدداً على أنّ من مصلحته أيضاً تسريع الإجراءات، علماً أنّ هذه المقاربة لاقت قبولاً وساهمت في إصدار أحكام لصالح النساء. وأثرت هذه النتائج الإيجابية في الأحكام على خدمات العون القانوني، إذ أكد الفريق القانوني أنّ الطلب ازداد عليها مع تقدّم المشروع. وأوضح المحامون النهج المتبع في هذه الحالات، إذ يعتمدون بعد سماع قضايا النساء إلى النظر في إمكانية المصالحة أو الوساطة، وفي حال لم يكن ذلك ممكناً، الشروع في رفع القضية في المحكمة.

لاحظت منظمة أرض - العون القانوني حاجة كبيرة لتقديم الدعم النفسي بالإضافة إلى الخدمات القانونية لمساعدة النساء على التعامل مع التحديات التي تنطوي عليها العملية القضائية، خاصة وأنّ هذا العامل يعتبر عائقاً لوصول النساء للعدالة إذ غالباً ما تتخلى النساء عن دعاويهن أو يعزفن عن اللجوء إلى المحكمة بسبب عدم قدرتهن على خوض هذه التجربة بمفردهن. مما يفسّر، إضافةً إلى التحديات الأخرى (المالية والإدارية)، الفرق بين إتاحة الخدمات للنساء واستخدامهن إياها. بالرغم من أنّ منظمة أرض - العون القانوني ليست في موقع يسمح لها بتوفير الدعم النفسي بطريقة منظمة ومنهجية، إلا أنها بذلت خطوات مهمة في هذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال، طوّرت المنظمة كتيباً لمساعدة العاملين على تقديم جلسات توكيد الذات في مجتمعاتهم المحلية. لذا، قد ينتج عن شركات مستقبلية بين مقدمي الخدمات القانونية والنفسية أثراً إيجابياً على زيادة استخدام النساء للخدمات القانونية وتخفيف وطأة العملية القانونية عليهن، علماً أنه يمكن أيضاً النظر في الإحالة إلى برامج تمكين اقتصادي في المراحل المستقبلية.

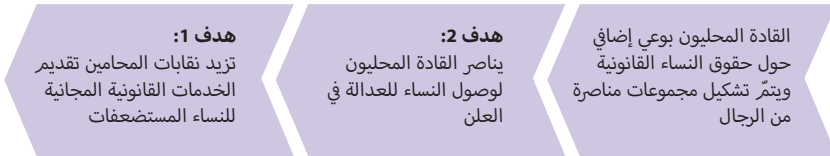
طوّرت منظمة أرض - العون القانوني علاقات تعاون مع عدد من منظمات المجتمع المحلي في الزرقاء، حيث عملت المنظمات المحلية على إحالة النساء إلى أرض - العون القانوني للاستشارة والتمثيل القضائي، وفق ما أفاد به مدير إحدى هذه الهيكلية الذي التقى به فريق التقييم، كما أضاف أنّ المجتمع يعتبر هذه الخدمات ذات جودة في ما يتعلق بالكفاءة والمهنية والانتظام.

طلاب الحقوق

تطوّع طلاب الحقوق المستهدفون ضمن المشروع بإقامة ١٧ جلسة رفع وعي في المجتمع المحلي، كما نظّم بعض منهم جلسات في محافظات أخرى (٥ جلسات)، ويتعاون أحدهم بشكل كبير مع الشركاء لإيجاد فرص تمويل لتنفيذ هذه الجلسات التوعوية في الزرقاء والمحافظات الأخرى. لذا يمكن القول إنّ الاستثمار في إشراك طلاب الحقوق والمحامين الجدد مثمّر وواعد، إذ تُعتبر العلاقة مفيدة للطرفين. فاستطاع المحامون الجدد تحسين مستوى معرفتهم بالاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية المعنية بحقوق النساء، وحتى تحليل القضايا والترافع بتوجيه من محامي المشروع الذي

اصطحب مجموعة منهم إلى المحكمة في جولة تعليمية. ونفّذت منظمة أرض - العون القانوني عند انتهاء التدريب حفل تخرج صغير ووزعت عليهم شهادات حضور ونسخ عن قانون الأحوال الشخصية لعام ٢٠١٠، وهي مبادرة قدّرها المحامون الشباب. أكدت مجموعة منهم تمّ التحديث معها ضمن التقييم النهائي على أهمية الاعتراف بتحصيلهم المعرفي وجهودهم في التطوّع. هذا مع العلم أنّ ٢٠ طالباً/محامي حديث التخرج تعاونوا مع منظمة أرض - العون القانوني في أنشطة مختلفة (حشد تأييد طلاب الجامعات، والاتصال بالقادة المحليين، وأنشطة رفع الوعي، والماراثون، إلخ). ومن المهم بذل جهود إضافية لاستكمال عملية صنع التغيير هذه بين جيل المحامين الصاعد، علماً أنّ كلية الحقوق قد تكون شريكاً جيداً في المشاريع المستقبلية إذ كانت داعمة ومتعاونة ضمن المشروع وقدمت مرافقها لتنظيم الأنشطة.

المخرج ٣



القادة المحليين

لم يكن لمختلف فئات القادة المحليين ردود الفعل نفسها لأهداف مشروع وصول النساء للعدالة واختلفت درجة تجاوبهم معه، فقد أتت استجابة رجال الدين ملموسة أكثر من غيرها إذ أعطى ١٢ منهم ٢٤ جلسة رفع وعي في المساجد استهدفت غالبية من الرجال وأدمج رجال الدين في سبع حالات عناصر توعوية في خطب الجمعة. أما القادة المحليين الآخرين، فكانت استجابتهم أقل أهمية. في حال الأساتذة، يمكن تحقيق التزام أقوى عبر إشراك المدارس في أنشطة التوعية، مما يتطلب موافقة من مديرية التعليم، علماً أنّ المساعدات القانونية أيضاً اقترحت العمل في هذا الاتجاه في المستقبل.

منتدى الرجال

لم يؤدّ منتدى الرجال دوره المزمع في المشروع بسبب العمل بشكل أساسي مع قادة محليين شباب، لذا من المهم إشراك قادة محليين ذات تأثير يمكنه ضمان استمرارية العمل ونجاعته على مستوي التوعية والمناصرة. وخطت منظمة أرض - العون القانوني ببعض الخطوات لمراجعة مقاربتها الاستراتيجية.



المخرج ٤

تحضر نقابات المحامين جلسات رفع وعي حول حقوق النساء القانونية

هدف 3:
تزيد نقابات المحامين تقديم الخدمات القانونية المجانية للنساء المستضعفات

العاملون في السلك القضائي

يعتبر كادر المشروع في الأردن أنّ العلاقة مع العاملين في السلك القضائي إيجابية، إذ ساهموا في تحديد سبل لتسهيل الإجراءات القانونية لصالح النساء، وفق ما ورد أعلاه. أما بالنسبة للتحدي الأهم على صعيد التعاون معهم، فتمثل بالإجراءات الطويلة والبيروقراطية للسماح لهم بالمشاركة في الأنشطة المنفذة ضمن المشروع.

المخرج ٦

تضع منظمات المجتمع المدني استراتيجيات مناصرة وطنية وإقليمية ذات أهداف سياسية

هدف 5:
تؤثر منظمات المجتمع المحلي على الإصلاحات السياسية حول وصول النساء للعدالة في كافة البلدان المستهدفة

اللجنة الاستشارية

أسوةً بمنتهى الرجال واجهت منظمة أرض - العون القانوني تحديات في اللجنة الاستشارية، فبالرغم من تمثيل جهات معنية متعددة فيها في البداية إلا أن أغلبية الأعضاء لم تلتزم بدورها. لذا، راجعت المنظمة مقاربتها لاستهداف الجهات المعنية من خلال أنشطة المناصرة، مما سمح لها، في وقت تنفيذ التقييم النهائي، ببناء علاقات تعاون مثمرة مع جهات ذات نفوذ في ما يتعلق بقضايا المرأة، بما في ذلك أكاديميين من جامعة الأردن، ومنظمات دولية ذات خبرة في المجال القانوني (نقابة المحامين الأميركيين)، وبعض الجهات الحكومية (وحدة حماية الأسرة).

حملة المناصرة

تمّ العمل على حملة المناصرة خلال السنة الثالثة بشكل خاص، حيث تمكنت منظمة أرض - العون القانوني من الحصول على التغطية والدعم الإعلاميين بالرغم من شحّ الموارد المالية المخصصة للحملة. وتشارك المنظمة في عدد من البرامج الإذاعية للتحديث عن مشروع وصول النساء للعدالة، وتمّ تنفيذ لقاء طاولة مستديرة في شهر آذار/مارس ٢٠١٤ جمع جهات معنية مختلقة من بينها حلفاء أقوياء سلف ذكرهم. ويتمثل التحدي الأهم في هذه المرحلة بضمان رؤية موحدة وفهم مشترك لأهداف المناصرة بين الجميع في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة.

المحامون

في بداية المشروع واجه العمل مع المحامين تحديات كبيرة، وفق العاملين في المشروع، إذ اعتُبر محامو أرض-العون القانوني منافسين، مما أثر على رغبة المحامين المستهدفين بالتعاون معهم، وبذلت المنظمة جهوداً جمة وعملت لمدة طويلة للتمكن من بناء علاقة تعاونية معهم. في السنة الأولى، وضع العاملون في المشروع مع طلاب القانون استراتيجية، تمت مراجعتها في السنة الثانية، لجذب المحامين والحصول على دعم منهم للنساء عبر توفير الخدمات القانونية المجانية. وتضمنت أهم نقاط هذه الاستراتيجية ما يلي: أولاً التشديد على دورهم في تحسين وصول النساء للعدالة، وثانياً التركيز على أهمية آرائهم وعملهم في المشروع، وثالثاً تحديد أشخاص مهمين يمكنهم التأثير على الفئة المستهدفة، ورابعاً وضع الأهداف المشتركة لتحسين نظام العدالة الحالي. ضمن هذه الاستراتيجية، نفذت منظمة أرض - العون القانوني بعض الأنشطة لجمع المحامين من مختلف الجهات، أحدها في مركز قانون مشهور سيّر مديره الاجتماع، مما شكل نجاحاً في استهداف المحامين.

ازداد عدد المحامين الراغبين بالتعاون عبر تقديم الخدمات القانونية خلال السنوات الثلاث ليصل إلى ٣٠ محامي، إلا أنّ عدد الحالات المحالة إليهم لم يتخطَ الإثني عشر حالة، وبينما كان من السهل إيجاد دعم للاستشارات، صُعبت تغطية المصاريف القانونية.

يشرح محامو المشروع أنّه منذ بداية المشروع لم تبدُ نقابة المحامين في الأردن كمورداً مستداماً للمنظمة نظراً لكون أعضاؤها محافطيين وذوي موقف متشدد، بينما كانت العلاقة مع العاملين في السلك القضائي إيجابية ومفيدة.

المخرج ٥

يشارك أعضاء السلك القضائي في أنشطة بناء القدرات حول العدالة القانونية للنساء.

هدف 4:
تتحسّن مواقف وممارسات رجال الشرطة والعاملين في السلك القضائي حول وصول النساء للعدالة في كافة البلدان المستهدفة.



المساعدات القانونية

أسوةً بالبلدان الأخرى، شهد العراق مستوى تسيب كبير بين المساعدات القانونية، فوجدهن أربع مساعدات من الإثني عشر اللواتي تدرين بداية المشروع لا يزلن يعملن على رفع الوعي في المجتمعات المحلية، علماً أنّ سبب ترك المشروع يُعزى بشكل كبير للأسباب الشخصية والمالية.

أما بالنسبة للمساعدات القانونية المتبقيات، فهن ملتزمات جداً وتمكّن من استهداف المستفيدات وإشراكهن بنجاح. وبينما عبّرن عن ثقتهن العالية بمدى معرفتهن بالمسائل المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية، إلا أنّهن اعتبرن أيضاً أنّهن بحاجة إلى بناء القدرات على العلاقة بين الشريعة والدين. من ناحية أخرى أكّدت المساعدات القانونية على أهمية تعزيز المعرفة بقانون الأحوال الشخصية، خاصةً بعد التعديلات التي أجريت عليه عام ٢٠٠٨ وصبّت في صالح النساء. ونظراً لأنّ أغلبية السكان، ومنهم العاملین في المحكمة، لا يعرفون هذه التعديلات، لا بدّ من توسيع رقعة رفع الوعي لتشمل أيضاً المكاتب الحكومية والمدارس.

خلال المشروع، تَمَّ إيلاء انتباه متنامي لإشراك الرجال في أنشطة رفع الوعي، فقد لاحظ العاملون في المشروع ازدياد بنسبة ١٥ بالمئة بفهم الرجال لحقوق النساء، اعتماداً على أدوات المتابعة والملاحظة المباشرة، من المهم الاستمرار في إشراك الرجال عبر جلسات حوار بناءة، علماً أنه يمكن تطبيق التجربة الأردنية التي تقتضي باستعمال المواضيع نفسها للرجال والنساء، لكن مع اعتماد منظور الرجال.

أخيراً اعتبر كلّ من العاملين في المشروع والمستفيدات أن الكتيّب القانوني والمواد التعليمية واضحة، مناسبة، وسهلة الفهم والوصول إليها.

المخرج ٢

هدف 1:
يستطيع عدد أكبر من النساء الوصول إلى الخدمات القانونية

تحصل النساء المستضعفات وذوات الدخل المحدود في المناطق المستهدفة في المشروع في لبنان والأردن والعراق ومصر على استشارات قانونية وتمثيل قضائي ومتابعة الحالات بالمجان

هدف 1:
يستطيع عدد أكبر من النساء الوصول إلى الخدمات القانونية

تعي النساء في المناطق المستهدفة في المشروع في لبنان والأردن والعراق ومصر حقوقهن القانونية في قوانين الأسرة (الأحوال الشخصية) والإجراءات القضائية

رفع الوعي

وجد العمل الميداني للتقييم النهائي دلائل على مستوى الفعالية المرتفع المحقق من خلال أنشطة رفع الوعي، وأبدى العاملون في المشروع عن خبرة كبيرة في مجال تنظيم هذه الأنشطة. وتمكن فريق التقييم من المشاركة بأحدّها في أعجلر، وهي منطقة نائية على التلال المحيطة بشمّشمال، حيث اجتمعت ١٨ إمراة في مدرسة القرية، ٣٠ بالمئة منهم معلّمت من شمّشمال وقرى أخرى والباقي من أعجلر.

استنتج الفريق الملاحظات التالية من خلال المشاركة في هذه الجلسة:

١. تعتبر درجة نقص وعي النساء بحقوقهن كبيرة جداً، خاصةً في ما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية.
٢. تهتم النساء حقيقةً بمعرفة المزيد عن الموضوع، علماً أن ردّات الفعل اختلفت من إمراة لأخرى، فبعضهن عبّرن عن قصصهن الشخصية، وأخرى التزم الصمت، بينما أبقت مجموعة أخرى نوعاً من المسافة مع الأنشطة.
٣. تحدّثت المعلومات المعطاة خلال الجلسة اعتقادات النساء، إلا أنّه يبدو لفريق التقييم أنّ هذه الجلسات يجب أن تعتبر مدخلاً مع التفكير بمقاربات أخرى من شأنها تسهيل نقاشات أكثر عمقاً.
٤. تضمنت النقاط التي استحوذت على اهتمام المشاركات: العمر الأدنى للزواج، وتصاديق عقد الزواج، والطلاق/الانفصال، وحضانة الأطفال، والإرث، إلا أنّ الموضوع الأكثر أهمية كان تعدد الزوجات.
٥. كان الفرق بين المواقف واضحاً جداً عند سماع وجهات نظر الشابات، خاصةً المعلّمت اللواتي أدنّ بقوة تعدد الزوجات والعنف ضد النساء ولُمّن الرجال على سلوكهم باستخدام كلمات عبّرت عن غضبهن واستيائهن، مما يشكل فرصة للحوار والمناقشة (مجموعات بين الأقران، أو مجموعات تضم أمهات وبناتهن، إلخ).
٦. من الحكمة إعطاء الأولوية للمناطق المهمشة إذ يصعب على السكان الحصول على المعلومات والخدمات من خارج المشروع.



الخدمات القانونية

لا يزال الخوف أهم عائق لمطالبة النساء بحقوقهن، وعبرت عنه صراحةً النساء المستفيدات من الخدمات القانونية خلال مجموعة بؤرية في منطقة شمشال، حيث تحكم القواعد العشائرية والمحافظة حياة السكان. علمت النساء الأربع المشاركات في المجموعة البؤرية عن المشروع عبر المساعدات القانونية، والجيران، والعلاقات الشخصية، علماً أنهم لا زلن يواجهن مشاكل جديدة مع أزواجهن ولا تزال قضاياهن قائمة.

محامية منظمة أسودة هي المحامية الوحيدة التي تقدّم العون القانوني المجاني لنساء المنطقة، وبالرغم من عملها المستمر، لا تزال نساءً عدة بحاجة إلى الدعم. ومن الممكن اعتماد مبادرات مختلفة تؤدي إلى خفض عدد الانتهاكات، منها على سبيل المثال عقد جلسات رفع الوعي في المحاكم للمقدمين على الزواج، مما سيرفع مستوى وعي الشباب والشابات حول الأدوار في الزواج والحقوق والواجبات.

لحظ فريق التقييم أنّ الخدمات القانونية ليست دائماً مرتبطة بأنشطة رفع الوعي. فبينما من الواضح أنّ النشاطين مرتبطين، إلا أنه يجب أخذ بعض العوامل المتعلقة بالأمان والسرية بعين الاعتبار، وفق محامية منظمة أسودة. فعلى سبيل المثال، اختبأت إحدى النساء من المنظمة بعد دعوتها للمشاركة في إحدى جلسات رفع الوعي. تشكل الناحية الأمنية مخاوفاً للعاملين في المشروع أنفسهم إذ تمّ تهديد البعض منهم. لذا، من المهم أخذ اعتبارات السرية والأمن بعين الاعتبار اعتماداً على مدونة سلوك أو خطوط توجيهية مشتركة وتعزيز آليات التنسيق الداخلية بين كافة العاملين على المشروع (المساعدات القانونية، والمحاميات، والإدارة).

المخرج ٣

القادة المحليون بوعي إضافي حول حقوق النساء القانونية ويتم تشكيل مجموعات مناصرة من الرجال

هدف 2: يناصر القادة المحليون لوصول النساء للعدالة في العلن

هدف 1: تزيد نقابات المحامين تقديم الخدمات القانونية المجانية للنساء المستضعفات

القادة المحليين

سجّل فريق التقييم تعاوناً مثمراً مع القادة المحليين، خاصةً رجال الدين الذين استهدفوا 5000 شخص تقريباً عبر مبادرات رفع الوعي، ما يشير إلى فعالية إدارة المنظمة لهذه الفئة. وقد سنحت الفرصة لفريق التقييم بمقابلة المسؤول عن أكثر من 200 إمام في منطقة شمشال الذي اعتبر أنّ قوة المشروع تمثلت في عدم معارضته للمبادئ الدينية. من الضروري إيجاد مسار مشترك لتعزيز حقوق النساء ويتيح هذا المشروع فرصة جيدة لتطوير الممارسات الفضلى في هذا المجال، علماً أنّ المشروع ينطوي على إمكانية كبرى بتوسيع أثره عبر زيادة العمل على رفع الوعي وإشراك رجال الدين. وبالإضافة إلى

استهداف الأفراد، يمكن التشبيك مع الهيكلية الدينية المحلية في القرى والمشاركة معها في تنظيم الأنشطة المشتركة، علماً أنّ المسؤول عن الأئمة ينصح بتخصيص الموارد المناسبة لهذه المبادرات وإنتاج مواد إعلامية لهذه الفئة المستهدفة. إلى هذا، أبلغ فريق التقييم أنّ الجيل الشاب من الأئمة يدرس كيفية الارتقاء بمبادئ الشريعة والسلوكيات المتعلقة بها لاستحداث بيئة أكثر مؤاتية لحقوق النساء.

منتدى الرجال

جمع منتدى الرجال في العراق ممثلين شباب عن المجتمع المحلي ورجال ذوي نفوذ، علماً أنه، خلال فترة التقييم، تشكل المنتدى من أربعة أعضاء إثنان منهم من أحزاب سياسية والثالث رئيس اتحاد شبلي والآخر استاذ عبروا عن الحاجة إلى تعزيز دور المنتدى في المستقبل. خلال الفترة السابقة، عمل المنتدى على تنظيم بعض أنشطة رفع الوعي في المجتمع المحلي، ومن الممكن أن تستهدف الأنشطة المستقبلية المدارس. من المهم توسيع المنتدى ليشمل عدد أكبر من الرجال، بما في ذلك رجال الدين والأساتذة (واحد على الأقل من كل مدرسة) وممارسة الضغط على المؤسسات الحكومية للمناصرة لأهداف المشروع، إلا أنه، كما هي الحال في البلدان الأخرى، كان من الصعب تنفيذ الأنشطة في غياب أي ميزانية مخصصة للمنتدى.

المخرج ٤

تحضر نقابات المحامين جلسات رفع وعي حول حقوق النساء القانونية

هدف 3:

تزيد نقابات المحامين تقديم الخدمات القانونية المجانية للنساء المستضعفات

المحامون

أسوةً بالأردن ولبنان، شكّل العمل مع المحامين تحدياً، إلا أنّ منظمة أسودة اتخذت بعض الإجراءات لاستهداف هذه الفئة استراتيجياً عبر مثلاً تعيين رئيس فرع النقابة في منطقة شمشال كعضواً في اللجنة الاستشارية. وبينما تبدو أرضية مشتركة بين المنظمة والنقابة للعمل على المناصرة (انتقاد منهجيات تطبيق قانون الأحوال الشخصية في المحكمة وتعديل بعض مواد القانون)، إلا أنه من غير الواضح مدى قدرة المحامين على ترجمة التزامهم إلى أفعال ملموسة مثل تقديم الخدمات القانونية المجانية للنساء الفقيرات (مفهوم التطوع).



المخرج ٥

يشارك أعضاء السلك القضائي في أنشطة بناء القدرات حول العدالة القانونية للنساء.

هدف 4:

تتحسن مواقف وممارسات رجال الشرطة والعاملين في السلك القضائي حول وصول النساء للعدالة في كافة البلدان المستهدفة.

العاملون في السلك القضائي

يعتمد العمل مع العاملين في السلك القضائي على علاقات إيجابية جيدة جداً أسستها منظمة أسودة ضمن المشروع، وقد أكد على هذه العلاقة خلال عمل فريق التقييم إثنان من موظفي المحكمة الناشطين والنافذين، علماً أنّ أحدهما مسؤول عن الجلسات التدريبية وأدى دوراً مهماً في تعزيز فهم حقوق النساء لدى هذه الفئة.

واعتبر موظفو المحكمة أنّ أهم نتائج المشروع وأكثرها فعالية تمثّلت في الهيكلية الاجتماعية لإحالة النساء إلى المحكمة وتشجيعهن على استعمال الخدمات القانونية المقدمة ضمن المشروع. وتزامن هذا النجاح مع تحسين في مواقف العاملين في المحكمة الذين أصبحوا يحترمون النساء أكثر من قبل. لا بدّ للعمل في المستقبل التركيز على زيادة الجهود لاستهداف عدد أكبر من العاملين في المحكمة، إذ أظهرت عينية من المشاركين في المشروع قدرة واعدة على التغيير.

المخرج ٦

تضع منظمات المجتمع المدني استراتيجيات مناصرة وطنية وإقليمية ذات أهداف سياسية

هدف 5:

تؤثر منظمات المجتمع المحلي على الإصلاحات السياسية حول وصول النساء للعدالة في كافة البلدان المستهدفة

اللجنة الاستشارية

تشكل اللجنة الاستشارية من عدد من الجهات المعنية في كردستان من منطقتي شمشال والسليمانية، إلا أنّ دورها الواعد الذي كانت لحظته المراجعة نصف المرحلية لم يتحقق كلياً، خاصةً بسبب غياب أيّ ميزانية مخصصة لأنشطتها، وهو العائق الأهم برأي العاملين في المشروع أمام الارتقاء بدور اللجنة.

حملات المناصرة

تمّ تنفيذ أغلبية الأنشطة في هذا المجال في الجزء الأخير من المشروع، وتمحورت بشكل أساسي حول أنشطة التواصل والإعلام. وتمكنت منظمة أسودة من تشكيل علاقات عديدة مع الإعلام أثمرت عن تعاون كبير مع التلفزيون والراديو المحلي. ويرى العاملون في المشروع أنّه من المهم في المستقبل استهداف المنظمات المحلية (أكثر من ٢٠ في منطقة شمشال) لتعزيز دورها كحليفات في أنشطة المناصرة. كما تؤكد المنظمة على أهمية بناء شبكة تربط الأفراد والمنظمات في المنطقة، يتمثل دورها الأساسي في العمل على مسائل المناصرة الأولية مثل الضغط على المؤسسات والسلطات المركزية لتوفير الخدمات القانونية المجانية للنساء المستضعفات، وثانياً تعزيز تطبيق قانون الأحوال الشخصية الجديد ورصده، وثالثاً تحسين الممارسات القضائية والقانونية في ما يتعلق بقضايا النساء.

٨٠٣،٣ تحليل الفعالية - لبنان

المخرج ١

هدف 1:
يستطيع عدد أكبر من النساء الوصول إلى الخدمات القانونية

تعي النساء في المناطق المستهدفة في المشروع في لبنان والأردن والعراق ومصر حقوقهن القانونية في قوانين الأسرة (الأحوال الشخصية) والإجراءات القضائية

جلسات رفع الوعي

شكّلت جلسات رفع الوعي جزءاً مهماً من المشروع وكان لها أثراً كبيراً على رفع مستويات الوعي حول الحقوق والإجراءات القانونية بين النساء في المجتمع المحلي. خلال مجموعة بؤرية، شرحت ست نساء شاركن في المشروع كيف ساعدهن عبر تحقيق النتائج الأساسية التالية:

- كسب معلومات جديدة حول حقوق النساء في الزواج؛
- انخفاض مستوى الخوف من فقدان الحقوق، خاصةً النفقة وحضانة الأطفال؛
- ازدياد القدرة على إرشاد نساء أخريات يواجهن مشاكل في زواجهن؛
- الرغبة في مناقشة المشاكل الشخصية أمام الآخرين، والتكلم بصراحة عن الطلاق والمشاكل الزوجية؛
- تنامي شعور التمكين والثقة بالنفس والقيمة الذاتية؛
- شعور بازدياد دعم المجتمع والمؤسسة الدينية، خاصةً في حالات العنف.



المخرج ٢

هدف 1:
يستطيع عدد أكبر من النساء الوصول إلى الخدمات القانونية

تحصل النساء المستضعفات وذوات الدخل المحدود في المناطق المستهدفة في المشروع في لبنان والأردن والعراق ومصر على استشارات قانونية وتمثيل قضائي ومتابعة الحالات بالمجان

الخدمات القانونية

عبرت النساء اللواتي حصلن على خدمات قانونية (استشارة وتمثيل) من منظمة عدل بلا حدود عن رضاهن عن نوعية الخدمات، والمتابعة المناسبة والدعم. كما أشرن إلى معرفتهن بكيفية التعامل مع قضاياهن ورضاهن عن الوصول للخدمات القانونية. كما أكدن أنهن يحلن النساء اللواتي يعرفن أنهن يواجهن مشاكل إلى منظمة عدل بلا حدود للاستفادة من الخدمات.

تمحورت مسؤولية المحامين حول تحضير كافة الخطوات الضرورية للإجراءات القانونية. خلال المشروع، استقال أحد المحامين العاملين مع منظمة عدل بلا حدود لأسباب شخصية ولم يتم تعيين بديل إلا بعد عدة أشهر. في سبيل دعم المحامين العاملين في المشروع، تمّ تعيين متدرجين للمساعدة في القضايا، إلا أنّ محامي المنظمة استلم مسؤولية تمثيل الدعاوي في محكمة الاستئناف إذ مجال عمل المتدرجين محدود في الفترة الأولى.

أصبحت منظمة عدل بلا حدود مرجعاً في القضايا المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية بين النساء المسيحيات المهمشات، علماً أنّ القضايا كانت تحال من عدة مناطق مسيحية في جبل لبنان. ونشطت المنظمة في العمل مع المجتمعات المحلية والمنظمات الدينية التي سهّلت قبول النساء لها في المجتمع، فأبلغ رئيس القلم في الكنيسة المارونية فريق التقييم أنّ أغلبية الأبرشيات في محافظة جبل لبنان عملت مع المنظمة لاستهداف النساء. أما بالنسبة لأماكن عقد الجلسات، فكانت في المنظمات المحلية، والكنائس، والأبرشيات، والمراكز النسائية، ومراكز وزارة الشؤون الاجتماعية، ومقرات الأحزاب السياسية.

كما سجّل فريق التقييم أنّ شبكة الإحالة التي تعمل ضمنها منظمة عدل بلا حدود واسعة ومتنوعة، تربط النساء بالخدمات القانونية عبر مراكز الرعاية الاجتماعية، وسجون النساء، وملاجئ النساء ضحايا العنف، وقضاة المحاكم الروحية، وعبر النساء المشاركات في جلسات رفع الوعي.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ النساء العاملات لم يتمكنّ من حضور جلسات رفع الوعي إذ معظمها منظم خلال دوام العمل، لذا وفي سبيل استهداف هذه الفئة في المستقبل، لا بدّ من تنظيم الجلسات خارج دوام العمل أو الشراكة مع منظمات/شركات توظّف نسبة كبيرة من النساء وتنظيم جلسات التوعية في أماكن العمل.

أكدت كافة النساء اللواتي تمّت مقابلتهن خلال التقييم النهائي أنّ الكتيبات القانونية مفيدة، وواضحة، وفعالة، سمحت لهن بفكّ الغموض عن الواجبات ضمن قانون الأحوال الشخصية وتبادل المعلومات بين بعضهن البعض. وتمكّنت نساء لم يستطعن حضور جلسات رفع الوعي من الحصول على معلومات حول القانون عبر الكتيب. كما أشارت النساء اللواتي حضرن جلسات رفع الوعي إلى مشاركة المعلومات المتعلقة بحقوق النساء في الزواج مع نساء من معارفهن وبناتهن أو قريباتهن.

المساعدات القانونية

اعتماداً على مجموعة بؤرية من مساعدين قانونيين، أثبت نموذج تدريب ناشطات اجتماعيات ليصبحن مساعدات قانونيات ينظمن جلسات رفع وعي حول قانون الأحوال الشخصية للنساء عن فعاليته في ضمان استهداف النساء، وقبول المجتمع المحلي والقدرة على الوصول إليه. بما أنّ هؤلاء المساعدات القانونيات يعشن في المجتمعات المحلية ويتفاعلن مع النساء، اكتسبن دوراً قيادياً في مجتمعاتهن وأصبحن مرجعاً للشؤون القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية؛ كما ساهمن في جهود المصالحة بين الأزواج عبر تسهيل التواصل وتفادي الطلاق، وحلّ المسائل الأسرية.

أشارت المساعدات القانونيات اللتان تمّت مقابلتهما إلى الشعور بالتمكين في الحياة العادية وفي المجتمع، فسمح لهما هذا الدور بالتفاعل مع أشخاص عديدين خارج المنزل، وزيادة قدراتهما وثقتهما بالتحديث في العلن، وتحقيق مستوى أعلى من الثقة بالنفس نظراً لمرئيتيهما ومكاتهما في المجتمع المحلي.

بفضل النتائج الإيجابية التي حققتها المساعدات القانونيات، والأعداد الكبيرة من الحالات المحالة للاستشارة القانونية، بالإضافة إلى أصوات النساء التي جمعت خلال التقييم النهائي، يمكن القول إنّ نموذج العمل هذا شكّل نقطة دخول ناجحة ومستدامة في المجتمع المحلي، خاصةً في مجال رفع الوعي وإحالة النساء إلى الخدمات القانونية. لذا، على الجهود المستقبلية أن تنصب على تنمية قدرات المساعدات القانونيات لتنظيم جلسات رفع وعي بشكل فعّال وتوفير الفرص لتعليم معمق حول بعض المسائل القانونية. قد يكون من المفيد أيضاً العمل مع ناشطين رجال في المجتمع وتدريبهم ليصبحوا مساعدين قانونيين. أخيراً، يجب النظر في سبل ضمان استمرارية جهود المساعدات القانونيات، خاصةً نظراً لمحدودية الموارد المالية.



المخرج ٤



المحامون

واجه العمل مع محامين من خارج منظمة عدل بلا حدود وإحالة الدعاوي لهم تحديات كبيرة، ففي الوقت الحالي يساعد ثلاثة محامين في تقديم الخدمات المجانية (بمعدل قضيتين في العام)، علماً أنهم من معارف مديرة المنظمة. ويعتبر في هذا السياق العبء الاقتصادي للعون المجاني أحد أهم العوائق.

لم يكن التعاون مع نقابة محامي بيروت فعّالاً حتى الانتخابات الأخيرة حيث تبوأ منصب الرئاسة نقيب جديد وتشكّلت لجان جديدة، وأشارت مديرة منظمة عدل بلا حدود أنّ النقابة وافقت على عقد جلسات طاولة مستديرة مع المحامين مرة في الشهر. إلى هذا، تقدّم حالياً عدة منظمات غير حكومية، بما في ذلك لجنة النساء في نقابة المحامين في بيروت، خدمات قانونية للنساء ضحايا العنف. كما أشار رئيس لجنة العون القانوني في النقابة عن تنامي الالتزام بمسائل الحماية والعدالة الاجتماعية وحقوق النساء. أخيراً عبّر القضاة الروحيين الذين تمّت مقابلتهم خلال التقييم النهائي عن رضاهم عن جودة أنشطة رفع الوعي والعون القانوني المقدم للنساء في مجال قانون الأحوال الشخصية.

المخرج ٥

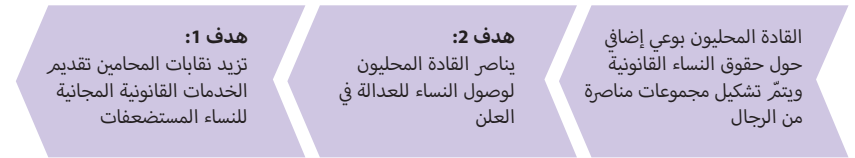


العاملون في السلك القضائي

تمكنت منظمة عدل بلا حدود من استهداف العاملين في السلك القضائي من خلال مشروع وصول النساء للعدالة، خاصةً رئيس قلم المحكمة (الذي التقى به فريق التقييم)، مما سمح ببناء علاقة تبادل متينة، وسمحت هذه العلاقة الاستراتيجية بتوفير الظروف المؤاتية لتنفيذ الهدف الرابع.

كما سبق وذكرنا، تعاني النساء اللواتي يقررن رفع قضية طلاق تحديات على الأضعدة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ويتطلب الصراع الطويل المتعلق بهذه القضايا دعماً نفسياً وخدمات اجتماعية بالإضافة إلى فرص اقتصادية. وقد نجحت منظمة عدل بلا حدود بتطوير نموذج شامل يتمّ عبره توفير الاستشارة القانونية ورفع الوعي القانوني والتمثيل القضائي، إلا أنّ الحاجة للإحالة إلى الخدمات الاجتماعية واضحة جداً اعتماداً على الحاجات التي عبّرت عنها النساء بأنفسهن. لذا، يوصى بأن تُحيل منظمة عدل بلا حدود النساء اللواتي يكن بحاجة لدعم نفسي إلى العاملين الاجتماعيين في المنظمات المحلية أو المنظمات غير الحكومية.

المخرج ٣



القادة المحليين

شكّل تطوير علاقات إيجابية مع القادة المحليين عملية تدريجية تطلبت وقتاً، خاصةً في المرحلة الأولى من المشروع. إلا أنه، وفق المؤشرات، تمكنت منظمة عدل بلا حدود من تنمية مستويات إشراك ملحوظة مع هذه الفئة. وقد تميّز التعاون مع رجال الدين والقادة في البلديات، علماً أنهم يُعتبرون مراجع في مجتمعاتهم، بفعالية كبيرة.

منتدى الرجال

يُعتبر إشراك الرجال في المناصرة من أجل قضايا النساء مهم جداً في مجتمع بطريكي مثل لبنان. في سياق هذا المشروع، ركّزت جهود منتدى الرجال على تقديم الدعم بشكل عام، بالإضافة إلى العمل مع المجالس البلدية والمحلية على رفع الوعي إذ تشكل هذه المجالس بشكل كبير من رجال ذوي نفوذ في مجتمعاتهم. حدّد نقص الموارد المالية المخصصة لأنشطة منتدى الرجال من نطاق أنشطتهم، وأدى إلى التركيز على الاجتماعات والنقاشات التي لعلها كانت أقل فعالية. يوصى في المستقبل بتركيز العمل على وضع هيكلية ومهمة لمنتدى الرجال وتمكينه من تصميم الأنشطة وتنفيذها والتواصل مع الرجال في المجتمع عبر تنظيم جلسات توعية ومناصرة.

مناصرة الرجال لقضايا المرأة أقوى من مناصرة النساء لها، إذ يؤثر الرجال على أقرانهم، لذا يعتبر منتدى الرجال مبادرة مهمة.

لبنان، عضو حزب سياسي وفي منتدى الرجال التابع لمشروع وصول النساء للعدالة.



٨,٤ الأثر

هدف 5:
تؤثر منظمات المجتمع المحلي على الإصلاحات السياسية حول وصول النساء للعدالة في كافة البلدان المستهدفة

تضع منظمات المجتمع المدني استراتيجيات مناصرة وطنية وإقليمية ذات أهداف سياسية

ما هي أهم التغييرات التي تترّ تحقيقها على صعيد حياة النساء؟ ما هي التغييرات التي طرأت على السياسات، والممارسات، والأفكار، والمعتقدات، والمواقف في المؤسسات، والمجموعات، والأفراد؟

يعكس نموذج التغيير الذي اقترحه منظمة أوكسفام تعقيد ديناميكيات العملية التي تؤثر على العلاقة الوثيقة بين المستويات الأربعة التالية: الفردي والاجتماعي والمؤسسي والسياسي. من هنا تترّ تشكيل خطة عمل مركّبة من عدة عوامل وتتطلب كماً كبيراً من العمل الميداني، وفق ملاحظات كافة الشركاء. إلا أنّ العاملين في المشروع الذين أبدأوا رأيهم خلال التقييم النهائي أكدوا على أهمية المستويات الأربعة والأنشطة المتعلقة بها في إحداث التغيير وتحقيق الهدف الطويل الأمد. في سبيل الارتقاء بأثر المشروع على الأصعدة الفردية، والاجتماعية، والمؤسسية، والسياسية، قد يكون من المفيد اعتماد وجهة نظر ترى عملية التغيير بطريقة استراتيجية ومنظمة، بالإضافة إلى الاستفادة من الممارسات الفضلى في تجارب منظمات أخرى للاستيحاء منها في وضع آليات ومنهجيات عمل^{٣٨}.

التغيير حاصل. وضع العمل على مدى ثلاثة أعوام أساسات متينة للتغيير المستقبلي، وتبيّن المحادثات مع الشركاء أنّ السنة الثالثة من المشروع كانت الأكثر إفادةً من حيث النتائج والأثر، ضامنةً بذلك تطوّر المشروع نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

تُعتبر نتائج المسح النهائي والتقييم متسقة في إبراز نجاح المشروع في إحداث أثر مهم **على المستوى الفردي**، علماً أنه تمّت ملاحظة هذه النقطة أولاً على صعيد **العاملين في المشروع**. ففي البلدان الثلاثة أكد عاملو المشروع (مسؤولو المشروع، المحامون، والمساعدات القانونية) منذ بدء المقابلات شعورهم بالتمكين من حيث الثقة بالنفس، والمعرفة، والخبرة في مجال قانون الأحوال الشخصية. حقق المشروع من جهة أخرى نجاحاً خاصاً في إشراك المساعدات القانونية وطلاب الحقوق، لذا يمكن القول أنّ في هذا المستوى تكمن أهم النتائج غير المتوقعة. فاعتماداً على النتائج الملموسة المتعلقة بأداء المساعدات القانونية، بما في ذلك القدرة على حشد الأفراد وإشراكهم، والمشاركة الكثيفة في أنشطة رفع الوعي، والإحالة إلى المساعدة القانونية، يبدو واضحاً أنّ هؤلاء المساعدات قد أصبحن عناصر تغيير في مجتمعاتهن الخاصة، وأن عملهن قد أحدث فرقاً في عملية صنع التغيير.

^{٣٨} تملك منظمة أوكسفام موارد ووثائق تجمع المقاربات الناجحة لتحقيق التغيير اعتماداً على تجربة المشاريع (مثلاً، حملة نحن نستطيع - We Can)

حملات المناصرة

تمكن مشروع وصول النساء للعدالة من حيك شبكة دعم في المجتمع المسيحي خاصةً بين الأبرشيات ورجال الدين والمنظمات الكاثوليكية، والقيادات السياسية، والمحامين والقضاة الكنسيين، ونقابة المحامين في بيروت والمسؤولين عن تطبيق القانون، فحضر عددٌ من الفئات المذكورة نشاط مناصرة تترّ تنظيمه في بيروت.

بالرغم من أنّ منظمة عدل بلا حدود اتصلت بعدة أحزاب سياسية، وحدهما إثنان، حزبا القوات اللبنانية والكتائب، لبا الدعوة وشاركا مع المنظمة في تنظيم الأنشطة. بالرغم من الإفادة المحققة عبر العمل مع الأحزاب السياسية في تعديل السياسات، إلا أنّ الشراكة معها يجب أن تتبع خطوات تحدّد من خطر الاستقطاب السياسي لحملة المناصرة لتفادي تقويض الجهود الآيلة إلى تعزيز وصول النساء للعدالة.

جمع نشاط المناصرة الأساسي الذي نظّمته منظمة عدل بلا حدود للتأثير على صناع السياسات بين أعضاء من السلك القضائي، ومسؤولين عن تنفيذ القانون، وسياسيين، وناشطين، وممثلين عن الإعلام (مراجعة جدول الكفاءة للأرقام المحققة). وأكد المحامون ورجال الدين والقادة المحليين الذين التقى بهم فريق التقييم اكتساب معلومات إضافية وفهم أعمق لقضايا النساء عبر أنشطة منظمة عدل بلا حدود (هدف ٢). إضافةً إلى ذلك، عملت المنظمة مع كليات الحقوق بما في ذلك جامعة بيروت العربية التي أطلقت مؤخراً عيادة قانونية.

بذلت منظمة عدل بلا حدود جهوداً جارية لضمان نجاح الحملة الإعلامية ومرئية المشروع عبر ٤٨ مقال صحفي و١٩ مقابلة تلفزيونية و١٩ مقابلة إذاعية، بالإضافة إلى حملة لوحات إعلانية.

لا بدّ للجهود المستقبلية في هذا المجال أن تركز على وضع خطة عمل لتعزيز وصول النساء للعدالة على الصعيد الوطني، على أن يقود هذه الجهود في مجال المناصرة شركاء محليون وتكون الحملة واعية للسياق الوطني وديناميكيات القوى في لبنان.



التغيير على حياة النساء

- وعي/معرفة/فهم أفضل للحقوق المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية، خاصةً الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والإرث.
- تعزيز حس التمكين والثقة بالنفس.
- زيادة القوة للاعتراض على ضغط الأسرة والمجتمع.
- الحصول إلى دعم للمطالبة بالعدالة.
- الرغبة بتبادل التجارب، وتقديم النصائح للنساء الأخريات وتشجيعهن على مواجهة التحديات.
- نقل المعلومات والتجارب بين الأجيال (من والدة إلى ابنتها، بين الأقر

أما بالنسبة للتغيير على الصعيد الاجتماعي والمؤسسي، فقد كان أصعب التحقيق وأكثر إثارة للجدل، وفق نتائج المسح النهائي والتقييم، فقد كان من الصعب قياس التغيير لدى القادة المحليين وأعضاء السلك القضائي، وحتى في المجموعات التي وافقت على الشراكة مع المشروع، أظهرت الملاحظات في الميدان اختلافاً بين المعرفة والسلوك.

في ما يتعلق بالقادة المحليين، تظهر النتائج تغييراً إيجابياً خاصاً في ما يتعلق بدورهم المحفز على مستوى الوصول، إذ ازدادت نسبة النساء اللواتي اعتبرن دعم القادة المحليين في حال رفع قضية نزاع في الأسرة إيجابياً، وتوقع أغلبية القادة المحليين الذين تّم العمل معهم الدعم نفسه من زملائهم. في الوقت عينه، تعارضت النتائج المتعلقة بدورهم في مجال الاستخدام مع النتائج الإيجابية التي تّم تحقيقها على مستوى الوصول. ويشير عدم تغير عدد النساء اللواتي يتخلين عن دعاوي الأحوال الشخصية بسبب العوائق الاجتماعية (مثل الكلفة المالية، والنقص في دعم الأسرة والمصالحة) بين المسحّين القاعدي والنهائي، أنّ البرنامج لم يتمكن من إحداث تغيير ملموس على صعيد العوائق الاجتماعية للاستخدام. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه، بالرغم من عدم ذكر الضغط الاجتماعي كمانع خلال التقييم (تماشياً مع ارتفاع نسبة الدعم من القادة المحليين للنساء)، لا يزال النقص في الدعم من الأسرة يؤدي دوراً سلبياً في هذا المجال، مما قد يشير إلى ضرورة تركيز استراتيجية المشروع أكثر على إحداث التغيير ضمن هيكلية الأسرة باعتبارها حجر أساس المجتمعات الثلاث المستهدفة. من الواضح أنّ القادة المحليين يؤدون دوراً أساسياً في التأثير على الأفراد والمجتمعات ويمكنهم توفير الدعم والقيادة في مساعدة المجتمعات تدريجياً على دعم وصول النساء للعدالة. ويعي الشركاء في المشروع أهمية التحالف مع القادة المحليين، لذا اتخذوا إجراءات مناسبة لتشكيل علاقات مستمرة والتحضير لمبادرات مشتركة. في هذا المجال، يعتبر تموضع رجال الدين ذات أهمية كبرى، إذ يتمتعون بقدره قوية للاعتراض على المجتمع الأبوي والأصولية في المجتمعات من الداخل، ويمكنهم، عبر تقديم

تعي منظمة أوكسفام والمنظمات الشريكة قدرة هؤلاء المساعدات وتبحث الآن في طرق للاستفادة من هذه التجربة، علماً أن التقييم النهائي يؤيد فكرة الاستثمار في الموارد البشرية للمساعدات القانونية عبر تعزيز مجال عملهن وحتى توسيعه بالإضافة إلى جعل دورهن رسمياً، على أن يتم هذا الإشراف في المجالات التالية:

- حلّ النزاعات والتفاوض بالتنسيق مع المحامين.
- العمل كصلة وصل بين المستفيدين والمؤسسات/البرامج الأخرى المعنية بالتنمية، خاصةً في ما يتعلق بالتمكين الاقتصادي.
- خيارات المناصرة: يعتبر تموضع المساعدات القانونية المتميز في ما يتعلق بالتواصل مع المستفيدين مورداً مهماً للتجمع والتعبير عن احتياجات النساء.

أحدث المشروع كذلك أثراً واعداً على طلاب الحقوق، حيث كانت هذه التجربة ناجحة ومثمرة، فكانوا أكثر استجابةً من المحامين. لذا، من المهم التفكير في كيفية إشراكهم بشكل أفضل وتوسيع مجال عملهم عبر استهداف الهيكليات الجامعية القائمة مثل وحدات أو نوادي حقوق الإنسان والتنسيق مع الأساتذة.

تّم أيضاً ملاحظة التغيير على المستوى الفردي على صعيد النساء اللواتي شاركن في الحملة، حيث تغيرت مواقفهن ومعتقداتهن خلال حياة المشروع، علماً أنّ الحملة استهدفت نساء من مستويات وعي قانوني مختلفة. بالنسبة لبعضهن، كان المشروع المرة الأولى التي عرفن فيه معنى حقوقهن ومعرفة متى يتم انتهاك هذه الحقوق، علماً أن مستوى الفهم يختلف باختلاف السياق والخلفية، حيث بعض التقاليد تنتقل من جيل إلى آخر. أما بالنسبة للنساء اللواتي كان لديهن فهم لحقوقهن لكن ينقصهن الدعم أو الموارد للمطالبة بها ومواجهة الأسرة أو البيئة عند انتهاك هذه الحقوق، فوفّر المشروع مجالاً أوضح للوصول للعدالة. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الأنشطة مصممة لاستهداف النساء على كافة مستويات التغيير، من أنشطة رفع الوعي إلى الاستشارة القانونية والتمثيل القضائي، مما أتاح فرصة مثمرة لدعم التغيير بين الأفراد على كافة المستويات. وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النساء اللواتي استهدفهن المشروع، من الجلي أنّ المشروع شكل وسيلة لمساعدة النساء على تحقيق الخطوات التدريجية من تغيير الذات.



تظهر دلائل التغيير في مواقف المحامين والعاملين في السلك القضائي في البلدان الثالث، إذ يبدو أنّ هذه الجهات المستهدفة أصبحت أكثر استعداداً لدعم النساء للوصول للعدالة، إلا أنّ هذه التغييرات متعلقة بمبادرات بعض الأفراد بدل أن تتمتع بعدد هيكلية ومؤسسي.

يعتبر التغيير الفردي شائعاً بين المستويين الاجتماعي والمؤسسي إلا أنه لمّا يكتسب بعد بُعداً أكثر تنظيمياً وهيكليةً، ويصبح هذا الأمر واضحاً إذا ما اعتبرنا أن الضغط الاجتماعي/الضعف الاقتصادي/المسائل الإدارية كانت من أهم المعوقات على صعيد الوصول بدايةً المشروع، مما أدى إلى تدني عدد النساء اللواتي يلجأن إلى المحكمة، بينما عند نهاية المشروع، شكلت هذه العوامل عوائق على مستوى الاستعمال والنوعية، فأثرت بذلك على متابعة التقاضي، وعدد دعاوي الأحوال الشخصية وعدد الأحكام التي تصب في مصلحة النساء. إذا ما اعتبرنا أنّ هذه النتائج تشير إلى استهداف هذه المعوقات الاجتماعية والمؤسسية إلى درجة محددة، وفق التغيير الحاصل على مستوى الوصول، إلا أنّ استمراريتها في المناطق المستهدفة تتطلب اعتماد مقاربة أكثر تخصصية وتركيز للمرحلة القادمة في سبيل مكافحة أثرها السليبي على كافة المستويات.

ويتطلب إحداث الأثر على المستوى المؤسسي وقتاً أطول من مدة المشروع، لذا، لا بدّ من متابعة العمل مع هذه الفئات واستهداف تغيير في المواقف المتعلقة بعدالة أكثر شموليةً. بالإضافة إلى المقاربات التقليدية التي اعتمدها الشركاء في استهداف المحامين والعاملين في السلك القضائي، قد يكون من المفيد التفكير بطرق خلاقة لضمان اهتمامهم والتزامهم. وتكمن إحدى هذه الوسائل في تطوير مبادرات للاحتفال بالدعم المقدم للنساء عبر جوائز (مثلاً جائزة دعم الوصول للعدالة أو جائزة تقدير الخدمة القانونية المجانية أو شهادة شرف، إلخ). تظهر الممارسات الفضلى أنّ هذه المبادرات كفؤة من حيث الكلفة وتحدث تغيير عبر إحداث آليات فعّالة، ويمكن اعتبارها نقاط دخول استراتيجية لتسريع التزام الفئات السمتهدفة.

التغيير - المحامون/العاملون في المحاكم

- نجح الشركاء في تحقيق نتائج مهمة باعتماد وسائل مختلفة.
- في العراق اعتمدت منظمة أسودة على نقاط دخول في المحكمة أظهرها التزاماً متواصلًا خلال المشروع.

الدعم والتضامن أن ينخرطوا في العملية التحوّلية الهادفة إلى القضاء على المجتمع الأبوي وغيره من العوامل الهيكلية التي تعزز التمييز ضد المرأة. من المهم العمل في هذا الإطار مع النساء والرجال إذ يتمتعون بنفوذ كبير ومجال للتأثير في الإسلام والمسيحية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ التقييم قد وجد دلائل على وجود أصوات دينية تقدّمية في كافة البلدان المستهدفة، ويمكن اعتبار هؤلاء الأشخاص موارد قيمة في المجتمعات المحلية إذ عادةً ما يكونون الأكثر رغبة في الحوار. في سبيل استدامة وتعزيز التقدم المحرز في استهداف وإشراك هؤلاء القادة المحليين، لا بدّ من بناء علاقات متينة مع القادة المستنيرين والأقوياء لقدرتهم على تأدية دور صلة الوصل مع المجتمعات، علماً أنّ مساهمتهم في المشروع شكلت خطوة هامة لضمان التغيير الاجتماعي وتعزيز الجهود في مجال المناصرة.

التغيير - القادة المحليين

- رفع الوعي حول حقوق النساء وقانون الأحوال الشخصية على المستوى الفردي.
- دعم رفع وعي النساء والرجال حول حقوق النساء وقانون الأحوال الشخصية (ضمّن رجال الدين حقوق النساء في خطبهم، ودعم القادة في المجال التربوي العمل في المدارس).
- تقديم التعاون في استهداف الزملاء/الأقران.
- أخذ بعين الاعتبار وجهات نظر النساء في حلّ الخلافات العائلية (خاصةً في ما يتعلق برجال الدين).
- إحالة النساء للعون القانوني (لا يزال عدد الحالات متدني نسبياً لكنه يشير إلى التغيير).
- زيادة ثقة النساء بدعم القادة المحليين لهم خلال عملية التقاضي

يمكن اعتبار التغيير الذي أحدثه المشروع على المحامين والعاملين في السلك القضائي تغييراً غير مباشر، علماً أنه قد تم التطرق إلى أهم المعوقات في أقسام سابقة من التقرير. أسوةً بالقادة المحليين، كانت أنجح الاستراتيجيات لاستهدافهم عبر مقاربة الأقران أو عبر اللجوء إلى نقاط دخول ذات نفوذ. من المثير للاهتمام أنّ الشركاء قد نجحوا في تحقيق نتائج مهمة باعتماد وسائل مختلفة. ففي العراق اعتمدت منظمة أسودة على نقاط دخول في المحكمة أظهرها التزاماً متواصلًا خلال المشروع. في الأردن، تمكنت منظمة أرض - العون القانوني من الحصول على تعديل لإجراءات المحكمة أعاد بالنفع على النساء (تقليل مدة التقاضي، والحصول المباشر على المستحقات المالية). أخيراً في لبنان، حققت منظمة عدل بلا حدود تقدماً كبيراً في العلاقة مع نقابة المحامين التي تقترح الآن إقامة أنشطة مشتركة تهدف إلى تعزيز معرفة المحامين على مستوى واسع.



كما تقدّم، يعكس نموذج التغيير الذي اقترحتّه منظمة أوكسفام تعقيد ديناميكيات العملية التي تؤثر على العلاقة الوثيقة بين المستويات الأربع التالية: الفردي والاجتماعي والمؤسسي والسياسي. يلخص الرسم البياني التالي العوامل المختلفة التي ساهمت في إحداث التغيير الإيجابي في وصول النساء للعدالة، وفق سلسلة التغييرات والنتائج التي وضعتها منظمة أوكسفام.

ويظهر الرسم بوضوح كيف أدّت الأنشطة إلى تحقيق النتائج ومن هنا إحداث التغيير على صعيد الأثر. وفق مخرجات التقييم والمسح النهائي، كانت أهم النتائج على الصعيد الشخصي مما أدى إلى تغيير مهم في ما يتعلق بالوصول. أما بالنسبة للأنشطة التي استهدفت المجتمع والمؤسسات فقد كان لها أيضاً نتائج في ما يتعلق بالاستخدام والجودة، حتى ولو كانت أقل نظامية. أخيراً، لا تزال التغييرات على صعيد السياسات صعبة القياس نظراً لكون العمل على هذا المستوى في مراحله الأولى.

- في الأردن، تمكنت منظمة أرض - العون القانوني الحصول على تعديل لإجراءات المحكمة أعاد بالنفع على النساء (تقليل مدة التقاضي، والحصول المباشر على المستحقات المالية).
- في لبنان، حققت منظمة عدل بلا حدود تقدماً كبيراً في العلاقة مع نقابة المحامين التي تقترح الآن إقامة أنشطة مشتركة تهدف إلى تعزيز معرفة المحامين على مستوى واسع.
- تظهر دلائل التغيير في مواقف المحامين والعاملين في السلك القضائي في البلدان الثلاث، إذ يبدو أنّ هذه الجهات المستهدفة أصبحت أكثر استعداداً لدعم النساء للوصول للعدالة، إلا أنّ هذه التغييرات متعلقة بمبادرات بعض الأفراد بدل أن تتمتع بعد هيكلية ومؤسسية.

تعتبر **السياسات** المستوى الأخير للتغيير، ومن غير المدهش أنّ النتائج في هذا المجال غير متقدمة نظراً للمدة الزمنية للمشروع وكون عمل المناصرة قد بدأ فقط في العام الثالث والأخير (وخاصةً في الجزء النهائي). لهذا السبب، من غير الممكن التحدّث عن الأثر المباشر، ومن هنا سيركز التحليل على العملية عوضاً عن النتيجة. تمّ وضع خطة عمل المناصرة وإصلاح السياسات بشكل جيد جداً من قبل منظمة أوكسفام والشركاء. وقد نجح الشركاء في بناء التحالفات مع عدد كبير من الجهات المعنية، إلا أنهم لا يزالون في مرحلة تعزيز هذه الشركات. ويكمن التحدي الأساسي في التوصل إلى رؤية موحّدة والاتجاه نحو تحقيق أهداف المناصرة المشتركة. وبما أنّه كان من المتوقع أن تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور مهم في هذه العملية، لا بدّ من تعزيز الشراكات في هذا المجال. ومن وجهة نظر التواصل، تمكّن المشروع من الحصول على تغطية إعلامية جيدة نسبياً، خاصةً بالأخذ بعين الاعتبار الموارد المحدودة لهذا النشاط، ونجحت هذه التغطية في لفت الانتباه إلى المشروع.

من المهم أن يراجع كافة الشركاء الاستراتيجيات وخطط العمل اعتماداً على الدروس المستفادة من التجارب في هذه المرحلة، ووضع مقاربة مناسبة والتركيز على هدف واحد أو عدة أهداف واقعية ويمكن تحقيقها. أما بالنسبة لمنظمة أوكسفام، فدورها أساسي لضمان اتساق المناصرة وتعزيز رسائل الحملة، ويمكن تقديم الدعم من خلال ما يلي: (١) دعم الشركاء في وضع خطط عمل المناصرة بطريقة متسقة، (٢) المساهمة في إدماج التجارب الوطنية ضمن بعد إقليمي ووضع مبادرة إقليمية مشتركة، (٣) وضع أدوات تواصل إقليمية لاستدامة واستكمال حملة المناصرة ومنحها مرتبة على مستوى أوسع.



المخرجات

75% من النساء المشمولات بالمسح في البلدان الثلاثة واعيات لحقوقهن (45% مناسب، و30% جيد، الرسم البياني 2 من المسح النهائي) في ما يتعلق بقوانين الأسرة و63% في ما يتعلق بالإجراءات القضائية (52% مناسب 7% جيد، جدول 10 من المسح النهائي)

حصلت 2558 نساء مستضعفات وفقيرات على استشارات قانونية مجانية (+113%)، و212 امرأة على تمثيل قضائي (-21%)، كما تم إجراء متابعة مجانية على 173 قضية (+40%)

شارك 673 قادة محليين في جلسات تدريبية حول حقوق النساء. 73% من النساء المشمولات في المسح يتوقعن دعم إيجابي من القادة المحليين في حال رفع قضية تتعلق بالأسرة في المحكمة. تم إنشاء 3 منتديات رجال.

شارك 242 محامي في جلسات توعوية حول حقوق النساء القانونية، و152% من المحامين المشمولين بالبحث يعتبرون معرفتهم بقانون الأحوال الشخصية جيدة

شارك العاملون في السلك القضائي بـ24 طاولة مستديرة حول العدالة القضائية للنساء

تضع منظمات المجتمع المدني استراتيجيات مناصرة وطنية وإقليمية - الإستراتيجية والدراسة الإقليمية متوفرة

إنشاء 3 آليات للتعليم والتشبيك الإقليمي بين الشركاء في سبيل تحسين الممارسات وتطبيق النماذج حول وصول النساء للعدالة - تم تنظيم ورشتين تعليميتين وجولة تعليمية إقليمية.

الأهداف قصيرة الأمد

68% من النساء المشمولات في المسح وصلن إلى الخدمات القانونية (الرسم البياني 11 من المسح النهائي)

تشير الدلائل إلى عمل القادة المحليين على رفع الوعي في المناطق المستهدفة، لكن تشير أيضاً إلى عناصر متعارضة (مستوى المعرفة/تصورات وضع حقوق النساء)

ساهمت نقابات المحامين في تقديم خدمات قانونية مجانية للنساء في البلدان الثلاثة، إلا أن هذه الزيادة غير مهمة.

تحسنت ممارسات ومواقف رجال الشرطة والعاملين في السلك القضائي حول وصول النساء للعدالة في البلدان الثلاثة، إلا أنه لم تنتج عن هذا التحسن زيادة في الأحكام لصالح النساء.

تؤثر منظمات المجتمع المدني على إصلاح السياسات المتعلقة بوصول النساء للعدالة في الشرق الأوسط - لا زال العمل على هذا الهدف في بدايته.

الأهداف طويلة الأمد

تحسنت جودة الخدمات بنسبة 50% (رسم بياني 1، الملخص التنفيذي)، وتعبّر 85% من النساء في المجتمع و 85% من اللاتي رفعن قضايا في المحكمة عن رضاهن عن التجربة القضائية (جدول 15 و16 في المسح النهائي)

قوانين الأسرة المعدلة تضمن وصول أكبر للعدالة للنساء المستضعفات والفقيرات في الشرق الأوسط - لا زال العمل على هذا الهدف في بدايته.

الأثر

التغيير حاصل على كافة المستويات: أكثر اتساقاً على الصعيد الفردي، أقل نظامية على الصعيد الاجتماعي والمؤسسي، وفي بدايته على الصعيد السياسي.

في ما يتعلق بالوصول، والاستخدام والجودة، تظهر البيانات تغييرات إيجابية على كافة الأصعدة، مع الملاحظة أن التقدم الأهم كان على مستوى الوصول. تظهر البيانات التحسن التالي:

الوصول: +112%

الاستخدام: +30%

الجودة: +50%

(الرسم البياني 1، المسح النهائي)

اجتماعي

اجتماعي

مؤسسي

سياسي



المسائل الشاملة

يتطرق المشروع إلى عدد من المسائل الشاملة المهمة وفق التحديات والسياسات الدولية، فهو يعتمد **المقاربة المعتمدة على حقوق الإنسان** التي تُدرج حقوق الإنسان في التصميم والتنفيذ. وتحدد الأمم المتحدة هذه المقاربة بكونها عملية تطبق عدداً من المبادئ الجوهرية الهادفة إلى تمتع الجميع بحقوق الإنسان. في هذه الحالة، يدمج المشروع احتراماً عاماً لإطار حقوق الإنسان الدولي وسياسة عدم التمييز وإعطاء الأولوية للفئات المستضعفة (بما في ذلك التمكين والإشراك)، وذلك عبر تعزيز المشاركة الاجتماعية والحشد عبر تمكين بعض الأفراد لتأدية دور فعّال في تعزيز الوصول للعدالة، خاصةً في ما يتعلق بالفئات الصعبة الاستهداف (مثل رجال الدين المحافظين على سبيل المثال). سبق وتمّ تفسير هذه الاستراتيجيات في ما تقدّم.

تعتبر **المساواة بين الجنسين وعدم التمييز** من حقوق الإنسان الأساسية التي تتضمنها عدة اتفاقيات دولية ودساتير وطنية. لذا، يعتبر إلغاء عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من المسائل الشاملة الفاتحة الأهمية، علماً أنّ المشروع يتطرق لكليهما. وأتت المقاربة الحالية لإدماج المساواة بين الجنسين نتيجة عملية تفكير طويلة قام بها المجتمع الدولي. وقد أصبح اليوم من المعروف أنّه لا بدّ من إشراك النساء والرجال على حدّ سواء في الأنشطة في سبيل تعزيز المساواة الجندرية عبر فهم أفضل للمشاكل والعمل على التعاون في وضع استراتيجيات وأهداف تؤدي إلى تحقيق هذه المساواة. ويمكن القول أنّه قد تمّ الأخذ بهذا المبدأ طوال فترة تنفيذ المشروع، ومن المهم استكمال الجهود لتعزيز هذه المقاربة.

تشكّل **الحوكمة** مسألة شاملة إضافية تتضمن عناصر مهمة مثل: مدى إشراك كافة الجهات المعنية، والمساءلة، وشفافية، والكفاءة، وقد تمّ التطرق لهذه العوامل في أقسام سابقة، لكن من المهم هنا إلقاء الضوء على أهميتها. بشكل عام، أظهرت المنظمة المنفذة للمشروع احترامها لآراء الجهات المعنية، ووجهات النظر المختلفة، ومسؤولية أمام الأفراد والمجتمعات المشمولة في المشروع، كما أدارت الموارد بشكل مسؤول وشفاف.

أخيراً، في تنفيذ هذا المشروع، تمّ أخذ القيم الاجتماعية بعين الإعتبار، فكما تقدّم، لهذا النوع من المشاريع أثر عميق على المجتمعات التقليدية، لذا من المهم احترام القيم العائلية في التعامل مع الأفراد والمجتمعات. واعتمد العاملون في المشروع استراتيجية أساسية تضمنت التحدث بانفتاح عن المسائل المطروحة لإيجاد الردود المناسبة وضمان قبول المجتمع للمشروع. تمّ الأخذ بعين الاعتبار تفاصيل متعددة مثل إختيار الأماكن المناسبة لتنظيم الجلسات التوعوية، ووضع الآليات المناسبة لاحترام السرية والخصوصية التي تستوجبها التقاليد والمعتقدات المحلية.

ختاماً، غطى هذا المشروع عدداً من المسائل الشاملة التي تُضفي قيمة مضافة على تصميمه وتنفيذه.



١٠

الاستدامة

اعتبارات عامة: خلال فترة تنفيذ المشروع، برز صنّاع تغيير على كافة المستويات في سبيل دعم وصول النساء للعدالة، وقد تمّ لحظ تغيير على المستويات الفردية، والاجتماعية، والمؤسسية. وقد طوّرت هؤلاء الأفراد معرفة تقنية في قانون الأحوال الشخصية، واكتسبوا ثقة في نشر هذه المعرفة والمشاركة في أنشطة المشروع، والشجاعة للمطالبة بحقوق النساء. وقد شاركوا في الأنشطة الرسمية وغير الرسمية التي تضمنت رفع الوعي وإشراك المجتمعات المحلية وتقديم الاستشارات والتمثيل القضائي. من المهم، في وضع استراتيجيات لتعزيز التغيير المستدام على مستوى السياسات، العمل مع صنّاع التغيير هؤلاء الذين أصبحوا الآن قادة في مجتمعاتهم. ومن شأن التدريب والدعم الإضافيين في سبيل توفير الموارد الضرورية للعمل على المناصرة تعظيم أثر مشروع وصول النساء للعدالة، وتطوير قدرة صنّاع التغيير على تعزيز السياسات الداعمة لوصول النساء للعدالة.

الإفادة: تمكن المشروع من تشكيل قاعدة معرفية من المتوقع أن تدوم حتى بعد انتهائه، وهي تتضمن الوعي عند النساء والرجال، والمعرفة عند القادة المحليين، والمحامين، وطلاب الحقوق، والعاملين في السلك القضائي. أما المهارات التي اكتسبتها المساعدات القانونية، فهي مورد مهم سيستمر في المجتمعات المحلية. في التخطيط لمقاربات مستقبلية تدعم استدامة أهداف المشروع، من المهم التركيز على كيفية دعم وإشراك المساعدات القانونية وطلاب الحقوق نظراً لالتزام هاتين الفئتين برؤية المشروع، فيعتبر الاستثمار بدور المساعدات القانونية وعملهن وسيلة فعالة لضمان استدامة الملكية المحلية للمبادرة. ويشكّل التزام بعض كليات الحقوق بتضمين الأحوال الشخصية في العيادات القانونية فرصةً لضمان الاستدامة. أخيراً يساهم الكتيب في استدامة وصول النساء للمعلومات الأساسية عبر نشره على الصفحات الإلكترونية وتوزيعه في المراكز المحلية.

المقاربة: يغطي نموذج التغيير لهذا المشروع مجموعة من المقاربات والمنهجيات التي تشكّل مرجعاً للشركاء، مما سيمكنهم من الاستفادة من الدروس المستفادة في مبادرات ومشاريع أخرى. ومن المتوقع أن يدوم كلّ من القبول الاجتماعي للمشروع، والعلاقات المختلفة المؤسسية، وعدد الشراكات المطوّرة على المدى المتوسط. وقد ساهم المشروع في بناء شبكة اجتماعية تربط عدة جهات فاعلة ومهارات مختلفة، مما يساهم في توصّل النساء للمطالبة بحقوقهن وبالعدالة. من شأن تعزيز هذه الشبكة الاجتماعية مأسسة الدعم الاجتماعي للنساء وضمان استدامة هذا الدعم، لذا من المهم التشديد على الدور الاستراتيجي الذي تؤدبه منظمات المجتمع المدني والمحلي.

١١

الدروس المستفادة والاستنتاجات

يؤيد فريق التقييم بشكل تام نموذج التغيير المقترح ضمن مشروع وصول النساء للعدالة، باعتبار أنّ المستويات الأربعة (الفردية، والاجتماعية، والمؤسسية، والسياسية) تساهم كلها في رؤية التغيير. ويعتبر نموذج التغيير سليماً على المستوى الاستراتيجي، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ تجربة المشروع أظهرت تحديات وفرص تتعلق بالمقاربات المستعملة، مما يتطلب التكيف الدائم مع الديناميكيات الثقافية والاجتماعية والمؤسسية المعقدة على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويعتمد التطبيق الناجح لنموذج التغيير بشكل كبير على كيفية استجابة المشروع للمتغيرات الدائمة بطريقة مركزة مع ضمان وجود القدرة التشغيلية المناسبة (من ناحية الموارد المالية والبشرية) لاستدامة الاستراتيجية والمقاربة المتبعة.

تعتبر أهمية الاستثمار في الموارد البشرية إحدى الدروس الأساسية المستفادة من المشروع في مرحلته الأولى، فهي تساهم مباشرة في تحسين نوعية الأداء وتعزيز عوامل مهمة مثل المصداقية المحلية، والمساءلة، والملكية. وقد أشارت تحاليل التقييم النهائي إلى مفصلة دور العاملين في المشروع، بما في ذلك الإدارة والمساعدات القانونية والمحامين، في ضمان النجاح، لذا من المهم أن يبني المشروع على هذا النجاح ويعتمد مسارين للتنمية: ١- مأسسة دور الكادر الأساسي (أي المحامين والمساعدات القانونية) وتحديد الأدوار والمهارات وتبادل الخبرات على مستوى رفع الوعي القانوني، والوساطة، والتشبيك. ٢- بناء قدرات العاملين في المشروع على صعيد المعرفة (يقترح التقييم المجالات التالية: عملية تغيير السلوك، بما في ذلك مراحل التغيير وكيفية قياسها، والوساطة/المصالحة، والعلاقات بين قانون الأحوال الشخصية والمسائل الدينية)، وفي مجال إدماج العاملين الجدد (مثل المساعد الاجتماعي، ومسؤول المتابعة والتقييم، أو مسؤول الاتصال).

تمتّع الشركاء بفرصة تجربة مقاربات مختلفة لإشراك الجهات المستهدفة على الأصعدة الفردية والاجتماعية والمؤسسية والسياسية، ومن المهم جداً البناء على الدروس المستفادة من هذه التجربة في سبيل تدعيم الممارسات الفضلى في المستقبل. كما لا بدّ من بذل جهود إضافية لتحديد نقاط دخول جيدة على المستويين الاجتماعي والمؤسسي وتعزيز التحالفات القائمة مع الجهات المعنية التي تضطلع بأدوار استراتيجية، خاصةً على صعيد المناصرة.



نحو المرحلة الثانية

تظهر نتائج المشروع حدوث التغيير على كافة المستويات بدرجات مختلفة، فهي أكثر اتساقاً على المستوى الفردي، وأقل نظامية على المستويين الاجتماعي والمؤسسي، وفي بداياتها على الصعيد السياسي، فبينما حقق المشروع تغييراً كبيراً على الصعيد الشخصي في ما يتعلق بالوصول والاستخدام والجودة، إلا أنّ التقدم في المعوقات الاجتماعية والمؤسسية أمام استخدام النظام القضائي أقل دقةً، فالعوامل التي كانت تشكل تحديات على الصعيدين المؤسسي والاجتماعي عند بداية المشروع لا تزال قائمة، حتى ولو تغيرت بعض الشيء. فبدايةً كان كلّ من الضغط الاجتماعي/الضعف الاقتصادي/ المسائل الإدارية من أهم المعوقات على صعيد الوصول، مما أدى إلى تدني عدد النساء اللواتي يلجأن إلى المحكمة، بينما عند نهاية المشروع، شكلت هذه العوامل عوائق على مستوى الاستعمال والنوعية، فأثرت بذلك على متابعة التقاضي، وعدد دعاوي الأحوال الشخصية. بالرغم من أنّ المشروع كان ناجحاً في معالجة العوائق الاجتماعية والمؤسسية على مستوى الوصول، إلا أنّ استمرارها على صعيد الاستخدام والجودة يتطلب اعتماد مقارنة أكثر تخصيصية وتركيزاً للمرحلة القادمة في سبيل مكافحة أثرها السلبي على كافة المستويات.

من المهم أخذ أسباب الاختلاف في الأثر هذا بعين الاعتبار في المراحل المقبلة من المشروع وبنائها اعتماداً على النتائج المرصودة باعتماد الوسائل التالية:

- تعزيز العمل على المستوى الشخصي في ما يتعلق برفع الوعي، وبناء المعرفة، وإحداث التغيير السلوكي على المدى الطويل.
- التطرق للمعوقات الاجتماعية والمؤسسية أمام الاستخدام وجودة الخدمات المتاحة للنساء.
- تعزيز جهود المناصرة في سبيل تحقيق أهداف واقعية على المستويين الوطني والإقليمي.

يوصى التقييم بشدة استمرار المشروع في مرحلة ثانية للأسباب الرئيسية الثلاثة التالية:

١. يعتبر المشروع ملائم بشكل كبير لاحتياجات النساء في المناطق المستهدفة.
٢. سمحت المرحلة الأولى ببدء العمل على نموذج التغيير المقترح من قبل أكسفام في المناطق المستهدفة؛ من الضروري المتابعة بمرحلة ثانية لتحسين المقاربات، وتعزيز النتائج وضمان استمرارية الأثر.
٣. ستساهم المرحلة الثانية في القيام بتحليل مشترك معمق وتعلّم على الصعيد الإقليمي، مما سيتيح فرصة لاستقاء الدروس وتحديد الممارسات الفضلى.

أما في ما يتعلق بالشراكة، فتعتمد منظمة أكسفام مراجعة الشراكات في حال تّمت الموافقة على مرحلة ثانية. بالرغم من أهمية تقييم الأداء بشكل مرحلي، إلا أنّ التقييم يوصي بدراسة أي تغيير على الشراكات في لبنان والأردن والعراق بحذر، إذ قد يؤثر العمل مع شركاء جدد على مدى تعزيز الأثر المحقق في المرحلة الأولى.

أما في ما يتعلق بالشراكة، فتعتمد منظمة أكسفام مراجعة الشراكات في حال تّمت الموافقة على مرحلة ثانية. بالرغم من أهمية تقييم الأداء بشكل مرحلي، إلا أنّ التقييم يوصي بدراسة أي تغيير على الشراكات في لبنان والأردن والعراق بحذر، إذ قد يؤثر العمل مع شركاء جدد على مدى تعزيز الأثر المحقق في المرحلة الأولى.

أما في ما يتعلق بالعمل في مصر، فلا بدّ أيضاً أن تأتي الخطوة الأولى تحليلاً للمكاسب والمخاطر. في حال تمّ العمل في مصر، سيعتمد اختيار المنظمة الشريكة على إجراءات تعتمد على معايير دولية، على أن تتضمن المراحل التالية: مسح المنظمات الوطنية، وتأكيد المعلومات عبر التحدّث مع الجهات المعنية، وإجراء التقييم المؤسسي الأولي، ثم التقييم المتقدم، وأخيراً الاختيار النهائي، على أن يتم تنسيق العملية مع الجهة الممولة.



التوصيات النهائية

وضع مقارنة أكثر تركيزاً تبنى على التقدّم المحرز على كل صعيد - في سبيل ضمان الاتساق مع ديناميكيات التغيير التي طرأت خلال المشروع، يوصى بوضع مقارنة مركزة تسعى إلى تحقيق التغيير المنهجي، علماً أنه من المفيد القيام بما يلي:

- وضع رؤية مشتركة حول صنع التغيير بين كافة الشركاء (أي حول المراحل المؤدية إلى التغيير السلوكي) والاتفاق على سبل لقياس هذا التغيير.
- تحديد العناصر التي تعيق استخدام النساء الفعال للنظام القضائي على المستويين الاجتماعي والمؤسسي.

في سبيل تحقيق هاتين النقطتين، على المشروع أن يتوخى الإجراءات التالية:

- الاستثمار في الموارد البشرية (المنظمات الشريكة/كادر المشروع) في بناء القدرات والقدرة التشغيلية.
- تنمية الموارد واستعمالها لتحديد النواقص ومتابعة التغيير. في هذا المجال، يمكن القيام بمسح منظم (عند بداية ونهاية المشروع) لتغطية البعد المتعلق بالتغيير السلوكي وحوادث المعوقات على المستويين الاجتماعي والمؤسسي، علماً أن هذا المسح يتطلب اعتماد منهجية كمية ونوعية ويجب أن يعتمد على تحليل سياق دقيق.
- زيادة استعمال منهجيات الأقران على مستويات مختلفة ألا وهي: أولاً أنشطة رفع الوعي أو مجموعات النقاش، وثانياً إشراك الجهات المستهدفة الأساسية مثل القادة المحليين، والمحامين، والعاملين في السلك القضائي، وثالثاً تبادل الخبرات.

دراسة إمكانيات تعزيز الخدمات المقدمة حالياً للنساء (بما في ذلك جلسات رفع الوعي والخدمات القانونية المجانية) عبر إدماج المناقشات المعمقة، والدعم النفسي، و/أو الإحالة إلى برامج التمكين الاقتصادي في المناطق المستهدفة، مما يساهم في تعزيز التقدّم نحو التغيير السلوكي وتحسين استخدام النساء للخدمات القانونية.

وتستذكر هذه المقاربة التوصية الثانية للتقييم نصف المرحلي: "اعتماد نهج مزدوج: أولاً تحسين وتعزيز سبل فضّ النزاع البديلة للنساء المتزوجات وثانياً تناول ضعف النساء الاجتماعي والاقتصادي عبر التشبيك مع المبادرات الاقتصادية أو الداعمة للفقراء في المناطق المستهدفة." ويرى التقييم النهائي فرصة لزيادة الجهود على مستوى الوقاية عبر التركيز على مرحلة ما قبل الزواج (أي رفع وعي المقبلين على الزواج) عبر العمل مع المساعدات القانونية والمحامين وبالتعاون الوثيق مع القادة المحليين والعاملين في السلك القضائي.

الاستمرار بتعزيز إشراك الرجال والفتيان - أخذ المشروع بعين الإعتبار توصية التقييم نصف المرحلي بالعمل مع المساعدين القانونيين للوصول إلى الرجال في المجتمعات المستهدفة، ويوصى بتعزيز الجهود في هذا الاتجاه بالاعتماد على الممارسات الفضلى (مثال العمل مع الرجال في الأردن).

متابعة العمل وتحسين أنشطة المناصرة على كافة المستويات - تعتبر المناصرة أداة قوية في حشد دعم الجهات المعنية لتنفيذ البرنامج وضمان استمراريته، وقد حقق الشركاء نتائج جيدة في ما يتعلق ببناء التحالفات، إلا أنه من الممكن الارتقاء بهذا العمل عبر مراجعة الاستراتيجيات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويجب تكييف هذه المقاربة لتتضمن أهداف واقعية يمكن تحقيقها وقياسها وينم وضع الموارد المناسبة لها على أن تؤدي منظمة أو كسفام دورها المحفّز بشكل أوضح. فتصفي تجربة أو كسفام ومصداقيتها في المنطقة قدرة إضافية لحملة مناصرة فعّالة على الصعيد الوطني، والإقليمي، والدولي. فيجب دعم المنظمات الشريكة المحلية أكثر في عملها على المناصرة، خاصة في ما يتعلق بوضع خطط عمل ذات أهداف واقعية ومرتبطة بمدة زمنية محددة. كما أنه بالإمكان، نظراً للتشابه بين البلدان، تحويل الضغط للتغيير على المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي عبر استهداف المؤسسات الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة. أخيراً، يجب النظر أيضاً في إمكانية العمل على المناصرة على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، لقد كان الوصول للعدالة موضع قلق للجنة السيداو، ونظراً للتحديات التي تواجهها النساء في المنطقة، تبدو الحاجة ملحة لإقامة شراكات استراتيجية مع اللجنة وغيرها من المؤسسات الدولية في سبيل الإرتقاء بوصول النساء للعدالة.

وضع/مراجعة الأدوات لتعزيز نظم التخطيط وتحديد الشراكة بين أو كسفام والمنظمات المحلية في سبيل ضمان إدارة المشروع بسلاسة أكبر. في الحالة الأولى، سيسمح تعزيز الملكية المحلية لمنظمة أو كسفام بخفض الوقت والموارد المستعملة لإدارة المشروع بدقة واستثمار الجهود في مجال أخرى (مثل المناصرة). وتتطلب هذه العملية إعطاء مرونة أكبر للشركاء لإدارة المشروع في سياقهم الخاص مع أخذهم على عاتقهم مسؤولية ضمان نجاعة المشروع وإدارته وفق الإجراءات المشتركة. كما من شأن إطار عمل الشراكة تحديد الأدوار بوضوح أكبر، والمسؤوليات، والواجبات، فتشكل بذلك مرجعاً لكافة العاملين في المشروع.



مراجعة مقارنة ومنهجية المسوحات والتقييمات- أظهر تحليل المسح النهائي أنه بينما تمّ الحصول على المعلومات المتعلقة بمستويات الوصول الشخصية (عند النساء أو القادة المحليين) عبر تليلث ثلاث دراسات، يعتمد تقييم المستوى الاجتماعي والمؤسسي على نموذج ثنائي المنظور فقط، فيتضمن المستوى المؤسسي على سبيل المثال وجهات نظر المحامين والعاملين في السلك القضائي (باستثناء القضاة)، بينما كان من الممكن إشراك جهات معنية أخرى لوضع استراتيجية أكثر فعالية. ويدعم عدم ازدياد عدد الأحكام التي تصبّ في مصلحة النساء خلال المشروع توصية توسيع رقعة الجهات المعنية المؤسسية.

اعتمد تحليل البعد الاجتماعي هو أيضاً على نموذج ثنائي المنظور، مما أدى إلى نقص في دراسة كافة العوامل المعيقة، فكان من شأن إشراك النساء اللواتي خضن تجربة التقاضي، لو حدث، أن يغني تحليل التحديات العملية التي تتم مواجهتها في المحكمة فتحبط الرغبة بالاستمرار في المحكمة.

بشكل عام، يوصي التقييم النهائي بضمان التخطيط المناسب للموارد المالية والبشرية مع إتاحة الفترة الزمنية المناسبة للتنفيذ، إذ هذه العوامل أساسية لضمان الأداء الحسن وتنفيذ الأهداف.

يعمل مركز أوكسفام للمساواة بين الجنسين على تعزيز المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأقصى وشمال أفريقيا. نهدف إلى تمكين النساء ليصبحن قادرات على المطالبة بحقوقهن والمدافعة عنها والتمتع بحياة خالية من العنف بوجود آليات للحماية الإجتماعية والقانونية. والمساهمة وبشكل مساوي في تنمية مجتمعاتهن. ويتمكن بالتالي من كسر حلقة العنف والإقصاء. نسعى في عملنا إلى ربط مساعدتنا المباشرة للنساء الفقيرات بحملات الدعوة الوطنية والإقليمية والعالمية. علماً أن هذه الحملات تعتمد على الأبحاث والبراهين. يبلغ عدد شركائنا في المنطقة أكثر من 16 شريك. ويعتمد نهج شراكتنا على الاعتراف بالقيمة المضافة للشركاء الوطنيين. ويقوم بتعزيز الثقة والدعم المتبادل.

لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الموقع التالي:
www.oxfam.org.uk

نُفذ المشروع بالشراكة مع



© أوكسفام بريطانيا 2014

منظمة أوكسفام مسجلة كمؤسسة خيرية في إنجلترا وويلز (تسجيل رقم 202918) وفي اسكتلندا (تسجيل رقم SC039042)